جامعة أم درمان الإسلاميـــــة
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

الإمام السهيلي ومنهجه النّحويّ

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف

إعـداد الطالبة:

إحسان حسن صالح عبد الرحمن

إشراف البروفيسور:

بكـــري محمد الحـــاج

١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م

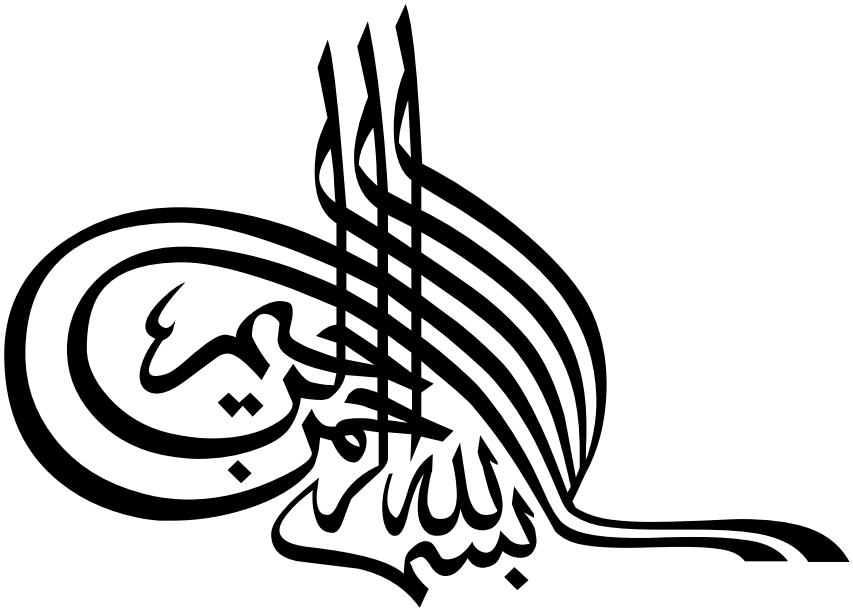
بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا

إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

صدق الله العظيم

الآية (٣٢) من سورة البقرة

إلى حاملي مشعل العلم، يحترقون به ويرسِمون الطريق مضيئاً للأجيال.

إلى أمي وأبي

وإخواني

وأخواتي

وأبنائي (محمد ومها)

وإلى كُلِّ عصامي، وكل محبٍّ للعربية منافح عنها

إليكم جميعاً أُهدي بحثي هذا.

الباحثة

الشكر والعرفان

الشكر موصول للمشرف العلامة البروفيسور/ بكري محمد الحاج، لما قام به من توجيه وإرشاد بصبرٍ ورحابة صدر، أطال الله في عمره وحفظه للعِلم والمتعلمين.

ثم الشكر لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية، وأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم.

ولا أنسى أن أشكر الدكتور/ سليمان يوسف خاطر لإمدادي باسطوانة تحتوي على كتاب د. محمد إبراهيم البنّا أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، وكنت قد طلبتُ منه الكتاب لأنني لم أجده في المكتبات.

ملخص البحث بالعربية

تناول هذا البحث شخصية الإمام السهيلي وهي شخصية متفردة مالكة لناصية اللغة العربية فإننا نجده دائم الرعاية للمعاني والقواعد النحوية رابطاً بينهما وهو شخصية مثقفة وهذه الثقافة تؤدي به دائماً إلى الخروج علينا بقاعدة نحوية جديدة ومنهجه في ذلك مختلف تمام الاختلاف عمن سبقوه.

فهو يختط لنفسه مذهباً يتشعب فيه إلى مسارات حافلة بالمعاني الجديدة المتدفقة، ويستخدم في ذلك مداولات اللغة ويقدمها برهاناً قوياً على حججه بصراحة نادرة، ويخالف سيبويه في مسائل تفوق الحصر ويعتد بالحديث النبوي اعتداداً كبيراً ويضعه فوق كل اعتبار.

كان السهيلي يأخذ من مدرستي الكوفة والبصرة ما يراه مناسباً لمنهجه المتفرّد والدليل على ذلك مثلاً استعماله مصطلح الممنوع من الصرف البصري ومصطلح الخفض الكوفي دون التقيد بمصطلح معين.

يبرز لنا السهيلي عظمة القرآن في نظمه وبديع فوائده، بتفسيره وبيان بدائعه وروائعه مما يجعلنا نسلم بآرائه في مسائله النحوية.

إن المطالبين بإحياء النحو وتجديده، عليهم أن يرجعوا إلى السهيلي؛ لأنه قد ابتعد عن تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختط لنفسه نهجاً مختلفاً، ولأن له آراء قد انفرد بها ولم يسبقه إليها سابق.

لذا فقد جاءت التوصيات بتناول مواضيع لم يتطرق إليها الباحثون وهي العامل النحوي عند السهيلي، والإعجاز القرآني عند السهيلي.

Abstract

(Imam Suhayli and grammatical approach)

This research dealt with grammatical unique personality , is the Imam Abu al-Qasim Abd al-Rahman Al Suhaili , and the definition of his scientific life .

This Imam has his unique prominent grammatical views, for example , if we dealt with its relationship to gramma school and position of which we find that it has charted for the same doctrine which branched to the meanings of new flowing routes , and he usese in the significances of language and provided proof of strong argument frankly rare , and violates Sibawayh issues countless reliable and authoritative Hadith great and place it over every other consideration .

A unique personality in mastering the Arabic languge as we fain a permanent care of the meanings and grammatical link between them , and he is an educated person , this culture has always lead us to rule out new grammatical and systematize it very differently compared to those who preceded him .

He was taken from the two schools as it deems appropriate for the unique method and to demonstrate the use of visual indeclinable term and Kofi lowering without abidance by any specific term .

He highlights to us the greatness of the Quran in its systems and wonderful benefits and its interpreting and explaining its wonderful and amazing significances , which makes us consider his views regarding the grammatical issues .

Therefore this study recommended that all claimants of renewing in grammar , should return back to Suhaili , because he had moved away from the plurality of opinions in the same matter , and mapped for himself a different approach , and because his views had himself alone has not been preceded by earlier .

المقدمـــــــة

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فهذا بحث يتناول الإمام السُهيلي ومنهجه النحوي سأتناول في مقدمته بيان ما يأتي:

أولاً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية منهجه الذي تتمثل معالمه في الآتي:

١- يتميز منهج السهيلي بالجدّة في البحث والتناول، والعمق في ذلك، والإثبات بأفكار غير مسبوقة.

٢- يحتدّ الإعجاز القرآني مكاناً مرموقاً في منهجه؛ وهذا يساعد في الفهم العميق لآيات القرآن الكريم.

٣- السهيلي عالم يتمتع بمقدرات كبيرة فهو مفسر، وأديب لغوي، وفقيه، ونسابة، فهو يدور بنا في ثقافات متعددة الألوان.

٤- منهج السهيلي يحوي تراثاً متجدداً دائماً، فهو كأنه معاصر يخاطب العصر الحالي والمحدثين بصفة خاصة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

عند اختياري الدراسة للإمام السهيلي لاحظتُ الآتي:

١- عند تعرّضه للمسائل النحوية التي تعددت فيها الآراء لا يتردد أن يعلن رأيه في أعلام النحو كسيبويه، محتكماً في ذلك إلى الأصول التي ارتضوها، وإلى المأثور من كلام العرب. ومثال لذلك الفعل "عَلِمَ الذي ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، يقول عدد من العلماء وعلى رأسهم سيبويه: إن (عَلِمَ) عندما تكون بمعنى عَرَفَ تنصب مفعولاً به واحداً، ويقول السهيلي في محاضرة طويلة ملخصها –أن (عَلِمَ) لا تكون

بمعنى عرف إطلاقاً، وعند رجوعي إلى كتب اللغة تحققت أكثر من صحة ذلك القول، ومن ذلك كتاب المفردات في غريب القرآن للأصفهاني الذي يقول: "... يُقال فلان يعرِف الله ولا يُقال يعلمُ الله متعدّياً إلى مفعول واحد لما كان معرفة البشر لله هي بتدبُّر آثاره دون إدراك ذاته، ويقال الله يعلم كذا ولا يُقال الله يَعرف كذا، كما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل له بتفكر".

٢- السهيلي صاحب رأي ذاتي في كل ما عَرَضَ له من مسائل النحو، وقد يخرج بفكرة مبتكرة، أو باختيار لآراء سُبق لها، ولكنها تمثل موقفه من اللغة، ومن ذلك حديثه عن الفعل الذي يستعمل لازماً ومتعدّياً يقول السهيلي: "وفعُلُ يتعدى بحرف جر وبغير حرف جر" فالأول نحو: "نَصَحْتُ لزيد" وشَكَرْتُ له، و "كلت له" المفعول في نصحت مأخوذ من قولك: "نصح الخائط الثوب" إذا أصلحه وضم بعضه إلى بعض، ثم استعير في الرأي فقالوا: (نصحت له رأيه) والتوبة النصوح إنما هي لما تمزق من الدين كنصح الثوب، ولكنهم يقولون نصحت زيداً فيسقطون الحرف، لأن النصيحة متضمنة للإرشاد، فكأنهم قالوا: "أرشدت زيداً" وهكذا يعرج بنا السهيلي في ثقافات متعددة لذلك يمكن تلخيص هذه الأسباب في نقاط تمثل أهداف البحث.

ثالثاً: أهداف البحث:

١- إبراز منهج السهيلي ذي الأفكار العميقة لطالبي النحو وتعريفهم به.

٢- إبراز فكرة عرض النحو في ظلال القرآن واللغة.

٣- الاقتداء بشجاعة السهيلي الذي يعرض آراءه دون التقيد برأي العلماء الأفذاذ، لأن هذا يساعد المحدثين أو يسهل لهم الطريق في إصلاح الخلل الواقع على اللغة العربية اليوم، دون اتهامهم بالسعي لإفساد لغة القرآن.

٤- الرغبة في خدمة اللغة العربية والإسهام في علاج قضاياها.

٥- الإسهام في إحياء التراث العربي الإسلامي من خلال هذه الدراسة.

رابعاً: منهج البحث:

المنهج المتبع في البحث هو المنهج الوصفي التحليلي.

خامساً: الدراسات السابقة:

١- دراسة بعنوان: مسائل النحو والصرف في أمالي السهيلي، للدارسة غادة محمد أحمد نصر جامعة أمدرمان الإسلامية، وبها قصور شديد؛ لأن صاحبتها خرجت منها بثلاث نتائج فقط كما أنها قامت بنقل عدد من المسائل برمتها دون تلخيص وذلك ما أثبتته هي في منهجها الذي اتبعته بقولها (جمعت المسائل مرتبة على حسب ما جاء في الأمالي، نقلت المسألة بنصها كما وردت في الأمالي).

٢- دراسة بعنوان: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنّا، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، وهي دراسة تحمل نفس عنوان الرسالة مع فارق بسيط ولكن محتواه يختلف تمام الاختلاف، إذ تناول الآتي:

١- في الصفحات بعد المقدمة وكلام مطوّل عن النحو، تناول علاقة صفات الحروف بدلالتها.

٢- تناول بعد ذلك العلاقة بين الأصوات والمخارج، وعلاقة الألفاظ بالمعاني، ودلالة الكلمة الواحدة على معانٍ متعددة وأرجع الدلالات المختلفة إلى معنى واحد... الخ...

٣- كلام عن الاستشهاد بالحديث انتهى فيه إلى أن السهيلي قد استشهد بالحديث في كتابيه النتائج والروض الأُنُف.

٤- تكلّم عن الأصوات وأبنية المصادر والتعدية، وبعض حروف المعاني، وأحرف الزيادة، والذكر والحذف.

٥- ثم تناول بعد ذلك النحو، واهتم بآراء علمائه في المفردات والتراكيب، وأكثر من الحديث عن العامل عند السهيلي، بينما أشرتُ فقط إلى ذلك وهذا ملخص العامل عنده.

العامل النحوي عند السهيلي وينقسم إلى قسمين:

أ- عمل الفعل:

١- يعمل الفعل في المصدر والفاعل والمفعول بطريق الأصالة.

٢- يعمل الفعل كذلك في الحال، لأنها وصف لصاحبها وقت حدوث الفعل والصفة هي الموصوف في المعنى والموصوف بعض معمولاته.

٣- يعمل في المفعول معه والظرف والمستثنى بواسطة الحرف، ولكنه قد يصل بنفسه لظروف الزمان اعتماداً على دلالة الوضع، فهي موضوعه للوقوع فيها، كما يصل إلى الظروف التي في معنى الوصف من غير الحرف لشبهها بالحال.

٤- يعمل الفعل مضمراً في المعطوف وحرف العطف دلّ عليه.

ب- عمل الحرف:

١- يعمل الحرف في كل ما دلّ على معنى فيه من الأسماء المفردة والأفعال.

٢- قد يعمل ما حقه الإهمال إظهاراً للتشبث وأنه غير منقطع مما بعده من الكلام.

٣- الحروف لا تعمل معانيها في الأسماء وشذّ منها كأن، ولا بعد لو.

٤- لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره إلا أن يقوم مقامه شيء.

٣- دراسة بعنوان: منهج السهيلي النحوي في أماليه، د. طارق عبد عون الجنابي، جامعة الموصل، وهي من مجلة آداب المستنصرية وتقع في تسع عشرة صفحة، وقد استفدت منها بعض الفائدة في باب الممنوع من الصرف؛ إذ إنها حوت إشارات لبعض المراجع المهمة المرتبطة بالباب.

سادساً: هيكل البحث:

يقوم هيكل البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب وخاتمة، إضافة إلى عدد من الفهارس.

الإمام السهيلي ومنهجه النحوي.

المقدمة.

تمهيد: تعريف بالإمام السهيلي من حيث نسبه وحياته العلميّة.

الفصل الأول: الأصول النحوية عند السهيلي:

- المبحث الأول: السماع والقياس
- المبحث الثاني: العلّة واستصحاب الحال
- المبحث الثالث: العامل النحوي

الفصل الثاني: موقف السهيلي من المدارس النحوية:

- المبحث الأول: القضايا الخاصة بالأسماء
- المبحث الثاني: القضايا الخاصة بالأفعال
- المبحث الثالث: القضايا الخاصة بالحروف

الفصل الثالث: اختيارات السهيلي وما انفرد به:

- المبحث الأول: الأسماء
- المبحث الثاني: الأفعال
- المبحث الثالث: متفرّقات

* الممنوع من الصرف

* التوابـــــــع

الخاتمة

الفهارس الفنية:

- فهرس الآيات القرآنية
- فهرس الأعلام
- فهرس الأبيات الشعرية
- فهرس المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

تمهيـــد

التعريف بالإمام السهيلي
من حيث نسبه وحياته العلمية

نسبـــــــه وحياتـــــه

عند الحديث عن الإمام السهيلي لا بد من التعرض لبعض الأقوال التي خاضت في سيرته العطِرة؛ وذلك للوقوف على بعض ما تميّز به ذلك العالِم الفذّ الذي كان مُلمَّاً بكل العلوم الدينية والدنيوية؛ لذا كان لا بد أن ينتج عن ذلك مصنفات مختلفة تنم عن سعة فكره، فقد كانت له مؤلفات في النحو، والفقه، واللغة والحديث، والسيرة يقول القفطي[١] "فاضل كبير القدر في علم العربية، كثير الاطلاع على هذا الشأن"[٢].

ويقول عنه ابن دحية[٣] "كان –رحمه الله– أقام التصريف وعلل النحو برهاناً فتشرّب من ماء العربية، أتى مزنها، وتوطأ من أكنافها وحزنه، وأفاض على الطلبة بسجله، وجلب على النحاة بخيله ورجله، وتلقى الراية باليمن أو حوى الغاية بالهزيل والسمين"[٤].

ويقول السيوطي[٥] (كان عالِماً بالعربية، واللغة، والقراءات بارعاً في ذلك، جامعاً بين الرواية والدراية، نحوياً مقدماً، وأديباً عالِماً بالتفسير، حافظاً للرجال والأنساب عارفاً بعلم الكلام، والأصول، حافظاً للتاريخ، واسع المعرفة غزير العلم، نبيهاً ذكياً، صاحب اختراعات واستنباطات، تصدر للإقراء والتدريس وبعد صيته)[٦].

---

(١) علي بن يوسف بن إبراهيم الشيباني (٥٦٨هـ– ١١٧٢م)، مؤرخ، ولد بيحفظ في صعيد مصر من مؤلفاته: إنباه الرواه، وإصلاح خلل الصحاح. (الأعلام ٣٣/٥).

(٢) إنباه الرواه في أنباه النحاة، القفطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٣م، ١٦٢/١.

(٣) أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن الجميل بن دحية، صاحب كتاب المطرب، عارفاً للنحو واللغة وأيام العرب، ت ٦٣٤هـ. وفيات الأعيان ٤٤٨/٣.

(٤) المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق الأستاذ مصطفى عوض الكريم، طبعة مصر، ١٩٥٤م، ص٢٣١.

(٥) عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الخضري الأصل الطولوني المصري، عالم مشارك في أنواع من الفنون. (معجم المؤلفين ٨٢/٢).

(٦) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، بيروت، دار المعرفة، بلا تاريخ، ص ٢٩٩.

أما اسمه: فهو أبو القاسم السهيلي أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن اسمه أصبغ بن حسين بن مسعدون بن رضوان بن فتوح وهو الداخل إلى الأندلس، وقد عُرف بثلاث كُنى: (أبو زيد، وأبو القاسم، وأبو الحسن عبد الرحمن بن أحمد الأندلسي المالقي)[١].

عُرف السهيلي بنسبته إلى سهيل وهي كما عُرف بأنها قرية بالقرب من مالقة سميت باسم الكوكب لأنه لا يرى في جميع بلاد الأندلس إلا من جبل مُطل عليها، جاء في المراصد "سُهيل: بلفظ الكوكب جبل بالأندلس من أعمال ريّه، لا يرى سهيل في شيء من أعمال الأندلس إلا فيه. ووادي سهيل: من كورة مالقة بالأندلس فيه قُرى من إحداها السهيلي مُصنِّف الروض الأنف"[٢].

وقد نشأ في بيت عِلمٍ وخطابة، وقد هيأت له النشأة مع ما حباه الله إيّاه من الاستعداد العقلي والروحي، أن يحظى من العِلم بنصيب كبير، وأن ينبع فيه من العلم بالفقه وأسراره ما بزّ به أقرانه، ونبّه إليه شيوخه.

وشهرة أبي القاسم السهيلي إلى سهيل لا تلغي حقيقة مولده بمالقة، وذلك كما أثبتته كُتب المترجمين له وأصدق مقولة ما قاله ابن دحية حيث ذكر أنه وُلد بمالقة ولما تعرّف في أكنافها تصرف حتى بزغت في البلاغة شمسه، ونزعت إلى مطامع الهم نفسه[٣].

وقد ولد السهيلي سنة ثمان وخمسمائة للهجرة ولا يكاد يقوم خلاف حول هذا التاريخ[٤].

ومن صفاته: أنه كان ضريراً قال القفطي: (سمعت أنه كان مكفوفاً والله أعلم)[٥]، توفى سنة ٥٨١هـ.

---

(١) المطرب من أشعار المغرب، ص٢٣٠.

(٢) مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، صفي الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي المتوفى سنة ٧٣٩هـ، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م ٧٦٢/٢.

(٣) ، (٤) المطرب ٢/٣٠.

(٥) إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص ٣٥٤.

الحياة العِلمية في عصره

بعد دخول العرب المسلمين الأندلس، شجّع الملوك العلماء وعملوا على تطوير الثقافة العربية الأندلسية التي بلغت أوج نشاطها، وتضافرت الجهود على تطوير الحياة الثقافية لا سيما اللغوية، وأدى اختلاط العرب بأهل البلاد الأخرى عن طريق التزاوج إلى نشوء جيل جديد من أبناء هذه البلاد احتاج إلى تعلم اللغة العربية، ونتج عن هذه الحاجة ظهور طبقة المثقفين باللغة العربية، وعلوم الدين سميت بطبقة المؤدبين.

في الفترة التي عاش فيها السهيلي شهدت الأندلس قيام دولتين عظيمتين، هما دولتا المرابطين والموحدين، وقد خلف المرابطين أمراء الطوائف الذين بلغت الأندلس على عهدهم نهضة فكرية لم تبلغها في عصورها المختلفة، على الرغم من أن عصرهم كان عصر التمزق السياسي، وبالرغم من ذلك فقد عرفت الأندلس جماعة من أعلام النحو واللغة عبرت عليه الدراسة اللغوية بين عصرين زاهرين، وقاموا بواجب التدريس والرواية والتأليف.

ويعتقد أن النشاط الذي عرفه عصر المرابطين ما هو إلا امتداد طبيعي لهذه النهضة وفي هذا العصر بدأت تتضح معالم الدراسة اللغوية وتكتمل، وأصبح الأندلسيون مقصد الطلاب[١].

ولقد كانت الدراسة النحوية في ذلك العصر تتسم في بعض جوانبها بالنزاع والمحاورات حول المسائل النحوية. وعُرف ذلك في مدرستي الكوفة والبصرة إذ أصبح لكل مدرسة مذهب ومنهج في الدراسة واتصف النزاع بلغة المنطق وطابع الجدل والاستعانة بالدليل والحجة والبرهان[٢].

---

(١) إصلاح الخلل الواقع في الجُمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبد الله، تاريخ النشر ١٩٧٩م، ص ١٥١.

(٢) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

وقد كان السهيلي وابن خروف[١] يكثران من الاستشهاد بالحديث الشريف والسهيلي في هذا الأمر متأثرٌ، بشيوخه، وقد بان تأثره بحركة النقد التي كانت سائدة في عصره ووضحت آثار هذه الدراسة في هذا العصر في تأثر العلماء بالفقه والمنطق متمثلاً في الاستشهاد بالحديث، عموماً كانت الدراسة في ذلك العصر في أوج مجدها.

شيوخـــــه:

كان السهيلي مُلمّاً بكثير من العلوم ولا بد لهذا العلم من شيوخ يشدون من عضده وقد كان من هؤلاء:

١/ سليمان بن الطراوة:

هو سليمان بن محمد بن عبد الله السماني المالقي المتوفى سنة ٥٢٨هـ ومن صفته أنه كان نحوياً وأديباً بارعاً، تتلمذ على يد شيوخ، وقرأ كتاب سيبويه وتنقل ابن الطراوة في مُدن الأندلس معلّماً يقبل عليه الطلاب من كلّ فجّ، وقد كان مبرّزاً في علوم اللسان نحواً، ولغة وأدباً، وكان صاحب آراء تفرّد بها، ومن مؤلفاته: التوشح في النحو وهو مختصر، والمقدمات على كتاب سيبويه، ومقاله في الاسم المسمى وكتاب الإفصاح[٢]. وكان ابن الطراوة يسلك مسلكاً متوسّعاً في مذهبه[٣].

٢/ أبو القاسم بن دحان:

أبو محمد القاسم بن عبد الرحمن أبو القاسم بن سعدة بن عبد الرحمن بن القاسم بن عثمان بن إسماعيل بن عثمان بن دحان من أهل المدينة مالقة، ت ٥٧٥هـ[٤].

---

(١) علي بن محمد بن علي بن محمد الحضرمي، ٦٠٩هـ- ١٢١٢م، من أهل إشبيلية، إمام في النحو والصرف، وله مصنفات منها: شرح كتاب سيبويه، وشرح كتاب الجُمل، للزجاجي وغيرها، ت ٩٠٩هـ. (الأعلام ١٥١/٥).

(٢) بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن عميرة، بغداد، مكتبة المثنى، ١٨٨٤م، ص ٢٩٠.

(٣) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، طبع دار المعارف، ١٩٦٨م، ص٢٥٦.

(٤) المطرب، ص ٢١٦.

٣/ أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد:

هو عبد الرحمن بن محمد بن عيسى، أبو القاسم الإشبيلي الأموي النحوي المعروف بابن الرّماك توفى سنة ٥٤١هـ كان أستاذاً في العربية مدققاً فيها بكتاب سيبويه تتلمذ على يد ابن الطراوة ويعتبر ابن الرّماك من أشهر أساتذة السهيلي الذي كان يعجب بآراء أستاذه ابن الرّماك ويثني عليه، فمن ذلك ما حكاه السهيلي من أنه أفاده كثيراً في مسائل كثيرة من الروايات[١].

٤/ أبو بكر بن العربي:

هو من أشهر أساتذته واسمه أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد الإشبيلي رحل سنة ٤٥٨هـ مع أبيه إلى المشرق فسمع أبا عبد الله بن طلحة النعالي ونظرائه ببغداد، وسمع طائفة من العلماء بالأندلس من أئمة النحو والفقه والتفسير.

وقد صنّف ابن العربي في الفقه والأصول، وعلوم القرآن، والأدب، والنحو، والتواريخ وقد كانت وفاة أبي بكر عربي سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة[٢].

٥/ أبو القاسم الأبرش:

هو خلف بن يوسف بن فرتون أبي القاسم بن الأبرش الأندلسي الشنتريني النحوي، ت ٥٣٢هـ كان إماماً في العربية، واللغة، وله حظ في الفرائض وكان يستظهر كتاب سيبويه، وأدب الكاتب، والمقتضب، والكامل، وقد عُرف بالزهد والانقطاع إلى الله سبحانه وتعالى، وكان أيضاً ذا معرفة بالحديث[٣].

٦/ أبو مروان:

عبد الملك بن مجير بن محمد البكري المالقي الضرير[٤].

---

(١) نتائج الفكر، ص ٢٥٦- ٢٥٧.

(٢) تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد الذهبي، ٢٥٦- ٢٥٧، لبنان، دار الكتب، ١٩٥٨م.

(٣) بغية الوعاة، ص ٣١٤.

(٤) المرجع نفسه، ص١١٤.

تلاميـــــذه:

١/ أبو علي الرّندي:

هو عمر بن عبد المجيد الرندي الأستاذ النحوي، وقد جاء في حاشية بغية الوعاة (الأستاذ أبو علي عمر عبد المجيد الرندي وهو من تلاميذ السهيلي، وله شرح على الجمل للزجاجي وهو مقرئ كتاب سيبويه)[١].

٢/ أبو محمد بن عطية المالقي:

هو عبد الله بن أحمد بن عطية المالقي، أبو محمد كان بارعاً في العربية حافظاً لعلوم اللغة راوية عدلاً، ضابطاً، متقناً. وكان ذا علم، وعمل روى عن الكثيرين، منهم سيبويه سنة ١٤٨هـ[٢].

٣/ أبو الخطاب بن دحية:

وهو من أشهر تلاميذ السهيلي وذكره كثيراً وهو صاحب كتاب المطرب المصدر الأساس في معرفة أخبار السهيلي، واسمه أبو الخطاب عمر بن الحسن بن علي بن محمد بن الجميل بن دحية، ينتهي نسبه إلى دحية الكلبي صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم من العلماء الذين تتلمذوا على يد السهيلي فاضلاً، متقناً للعِلم النبوي، عارفاً للنحو، واللغة، وأيام العرب وأشعارها، ت سنة ٦٣٤هـ[٣].

٤/ ابن حوط الله:

وهو عبد الله بن سليمان بن داؤود حوط الله الأنصاري الحارثي يكنى، بأبي محمد، كان فقيهاً، جليلاً، أصولياً، نحوياً، كاتباً، وأديباً شاعراً، متفنناً في العلوم ورعاً، ديناً، حافظاً، وقد كان يدرس كتاب سيبويه ويميل إلى الاجتهاد، قرأ أكثر من ستين تأليفاً صغيراً وكبيراً عن السهيلي، ت سنة ٦١٢هـ[٤].

---

(١) تذكرة الحفاظ، ص ٤٢٣.

(٢) بغية الوعاة، ٢/ ٣٣.

(٣) وفيات الأعيان وأنباه أنباء الزمان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيى الدين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ٤٤٨/٣.

(٤) بغية الوعاة، ص ٣٨٣.

٥/ أبو علي الشلوبين:

هو عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي المعروف بالشلوبين، له مصنّف في النحو سمّاه "التوطئة" توفى سنة ٦٤٥هـ وله شرح المقدمة الجزولية[١].

٦/ أحمد بن عميرة الضبّي:

هو أحمد بن يحيى بن عميرة الضبّي صاحب كتاب بغية المتلمس في تاريخ رجال الأندلس، ت سنة ٥٩٩هـ[٢].

وفاتـــــــه:

كانت وفاته سنة ٥٨١هـ وقد اجتمعت الآراء على ذلك إلا تلميذه أحمد بن عميره فقد ذكر أنه توفي سنة ٥٨٣هـ[٣].

آثاره العلمية:

١-الأمالي.

٢-الإيضاح والتبيين لما أبهم من تفسير الكتاب المبين.

٣-التعريف والأعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام[٤].

٤-الروض الأنف في شرح السيرة النبوية طبع بمطبعة الجمالية بمصر سنة ١٣٣١هـ[٥].

٥-المشروع الروي في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة.

٦-تفسير سورة يوسف في خزانة الرباط ١٤٢٧هـ.

٧-شرح الجمل للزجاجي في النحو لم يتم[٦].

٨-شرح آية الوصية[٧].

---

(١) الديباج المذهـــب في معرفة علماء المذهب، إبراهيم بن علي بن فرجون، مصر، ط١، ١٣٥١هـ، ص ١٨٧.

(٢) بغية المتلمس، ص ٣٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٣٥٤.

(٤) الأعلام، عبد السلام الدهان المشهورة، دار الملايين، بيروت- لبنان.

(٥) معجم المؤلفين ١٤٦/٥. والسيرة النبوية، ابن هشام، دار الرياض، القاهرة، ط١، (١٤٠٨هـ-١٩٨٧م)، ١٩/١.

(٦) نكتب الهيمان في نكتب العميان، صلاح الصفدي، دار المدينة، مطبعة الجمالية بمصر، ص ١٨٧.

(٧) إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، ص ١٨٢.

٩-مسألة رؤية الله تعالى والنبي صلى الله عليه وسلم[١].

١٠- مسألة السر في عور الدجال.

١١- نتائج الفكر[٢].

١٢- نتائج النظر، وله مسائل كثيرة أخرى[٣].

١٣- وله أبيات الفرج المشهورة[٤].

---

(١) بغية الوعاة ٨١/٢.

(٢) إشارة التعيين، ص ١٨٢.

(٣) ابن هشام، السيرة النبوية ١٩/١.

(٤) معجم المؤلفين ١٤٧/٥.

الفصل الأول

الأصول النحوية عند السهيلي

المبحث الأول

السماع والقياس

أولاً: السماع:

السماع في اللغة: أسْمع بمعنى أدرك، وقد تأتي كلمة سمعت بمعنى أحببت، ومنه قولهم: سمع الله لمن حمده أي أجاب حمده وتقبّله[١].

وعرّفه السيوطي: "بأنه ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم، وكلام نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب قبل بعثته في وزمنه وبعده"[٢].

مصادر السّماع:

أ- الشواهد القرآنية:

شهد فلان على فلان بحق، فهو شاهد وشهيد واستشهد فلان فهو شهيد، والمشاهدة: المعاينة وشهده شهوداً أي حضره، وهو شاهد. والشهيد: الشاهد، والجمع شهداء وأشهدته على كذا فشهد عليه أي صار شاهداً عليه، والشاهد بمعنى الحاضر في قوله تعالى: ﴿ وَذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ ﴾[٣] أي محضور يحضره أهل السماء والأرض[٤] وأفضل الشواهد هو القرآن الكريم.

ب- الحديث النبوي الشريف:

وهو كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت أنه قاله على اللفظ المروي[٥].

ج- كلام العرب نثراً وشعراً:

ويروى أن الكسائي بعد أن استوفى ما عند علماء الكوفة، رحل إلى البصرة ليأخذ عن الخليل بعد أن استفاضت شهرته، فلما جلس بحضرته وأعجبه

---

(١) لسان العرب، مادة "سمع".

(٢) الاقتراح، ص ١٤.

(٣) الآية (١٠٣) من سورة هود.

(٤) لسان العرب، مادة "شهد".

(٥) الاقتراح، ص ١٦.

علمه سأله عن مصدره، فقال الخليل: من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج ورجع، وقد أنفذ خمس عشرة قنّينة حبراً في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ[١].

أما البصريون في أخذهم عن العرب فقد كانوا لا يجمعون كل ما يصادفهم في رحلتهم أو ينقل لهم عن العرب، بل كانوا لا يعتمدون إلا ما يطمئنون إليه ومثال لذلك سيبويه الذي نقل عن الخليل الذي جمع علمه من البادية وكان لا يقصد إلا القبائل التي عُرِفت ببعدها عن مظنّة الفساد، والمواطن التي اشتهرت بجودة الأساليب، لأنهم ما تركوا الحاضرة خلفهم إلا لأنهم لا يرتضون أساليبها، ولا يعتمدون على لغات أهلها فالحاضرة مُعرّضة للتأثر بلغات الوافدين عليها المخالطين لأهلها، الذين دفعتهم ضرورة الحياة إلى التردد عليها أو الإقامة فيها، كذلك تركوا القبائل المجاورة للأعاجم التي يمكن أن تتصل بينهم وبينها أسباب الحياة فتتأثر اللغة ويفسد اللسان، وإنما ضربوا في الصحراء يقصدون اللغة الخالصة يقول السيوطي: "كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعاً وأبينها إبانة عما في النفس"[٢].

ويقول السيوطي أيضاً: "نزل القرآن على سبع لغات منها خمس بلغة الغجر من هوازن، وهم الذين يُقال لهم عليا هوازن، وهم خمس قبائل أو أربع منها معد بن بكر، وجشم بن بكر ونصر بن معاوية، وثقيف[٣].

أما ابن مالك فقد اعتمد لغات هؤلاء جميعاً واعتدّ بكلامهم في الاستشهاد، ولقد جاءت مؤلفاته سجلاً حافلاً بتلك اللغات ينسبها إلى قبيلتها تارة وإلى موطنها تارة أخرى[٤]. وقال ابن جني: "اللغات على اختلافها حجة وليس لك أن ترد إحدى اللغتين لصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى... فإن قلت إحداهما

---

(١) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط دار المأمون و ط دار صادر، بيروت، بدون ت ١٦٩/٣.

(٢) المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، ط، دار إحياء الكتب العربية بمصر، بدون ت ١٢٨/١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٤) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، الناشر دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م، ص ١٩٧.

وكثرت الأخرى جداً أخذت بأوسعها رواية"[1]. وذكر عباس حسن: "أن طبيعة أهلها في التنقل والترحل تأبى أن تكون لغتهم محصورة في مناطق بعينها، وأن تساوي القبائل العربية في صحة القول وسلامة اللغة هي الفطرة التي فطر عليها الجميع، وإن اعتداد كل العرب بلغتهم كافٍ في صيانتها من الذوبان في لغات غيرها وليس أمام العرب مسوغ مقبول يفضل به لهجة على أختها التي انحدرت معها من أصل واحد وشابهتها في النشأة وسايرتها في التدرج المصون، فهما متساويتان لا محالة[2].

وما سبق هو عبارة عن آراء قديمة وحديثة وكلها تتفق في أن الأخذ من القبائل العربية الفصيحة لا غبار عليه ويتضح لنا أيضاً القبائل التي سُمِع عنها، فهم يعتمدون المرجع الدقيق الصافي والمنهل العذب، وإذا بحثنا عن المرجع الأول للسّماع علينا أولاً أن نعرف أن العرب قد قُسّموا إلى أربع طبقات هي:

١- طبقة الجاهليين.

٢- طبقة المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام وهاتان الطبقتان يستشهد بشعرهما في رأي جميع العلماء لم يخالف في ذلك أحد.

٣- الطبقة الثالثة طبقة الإسلاميين كجرير والفرزدق والكميت وذي الرمة، وهذه الطبقة اختلف العلماء في الأخذ عنها، وقد رأينا بعضهم يُلحِّن رجالها ويُخطئهم ويبدو ذلك من كلام أبي عمرو بن العلاء قال (لقد حسن هذا المولد حتى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره)[3].

---

(1) الخصائص، ت محمد علي النجار ١٠/٢.

(2) اللغة والنحو بين القديم والحديث، عباس حسن، ط دار المعارف بمصر، ١٩٧١م، ص ٣٢.

(3) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٨م، ٤/١.

وكذلك ابن رشيق[1] الذي قال: "كل قديم من الشعر محدث في زمانه بالإضافة إلى ما كان قبله"[2].

أما الطبقة الرابعة فهي طبقة المولّدين والمحدثين وهم من بعدهم إلى زماننا، وأول شعراء هذه الطبقة بشار وأبو نواس ومن عاصرهم وخلَفَهم... وهذه الطبقة اتفق على أنه لا يحتج بكلام أحد منها... وإن مال بعضهم إلى الاحتجاج بالموثوق به منهم. فقد استشهد الزمخشري في تفسير أوائل البقرة من الكشاف ببيت من شعر أبي تمام وقال: "هو وإن كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة من علماء العربية فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته وإتقانه"[3].

ولا ينكر السهيلي مسموعاً ما دام موافقاً لقواعد العربية وهو يكثر من عبارات مثل "أجرت العرب" و "قالت العرب" و "جاء عن العرب" وسأذكر مثالاً واحداً لذلك وهو في مسألة "في الجواب ببلى ونعم" التي تفرعت منها عدّة مسائل منها اثنتان داخلتان في الموضوع الأساسي –الجواب ببلى ونعم– وهما "في موقع بلى" و "في وقوع نعم موقع بلى".

"وبلى حرف جواب أصله الألف، وقال جماعة: الأصل بل والألف زائدة، وبعض هؤلاء يقول: إنها للتأنيث، بدليل إمالتها وتختص بالنفي، وتفيد إبطاله، سواء كان مجرداً ومقروناً بالاستفهام حقيقياً كان نحو أليس زيد بقائم فتقول بلى أم توبيخياً[4] نحو قوله تعالى: ﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُم بَلَى وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[5].

([1]) الحسن بن رشيق القيرواني، صاحب العمدة في صناعة الشعر والأنموذج في شعراء القيروان والشذوذ في اللغة، وكان شاعراً نحوياً، لغوياً، أديباً، ولد بالمحمدية سنة ٣٩٠هـ، توفى ٤٥٦هـ. بغية الوعاة ٥٠٤/١.

([2]) العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، ٣٩٠– ٤٥٦، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط٥، ١٤٠١هـ– ١٩٨١م.

([3]) خزانة الأدب ٤/١.

([4]) مغني اللبيب ٣٦/١.

([5]) الآية ١٨٠ من سورة الزخرف.

فإذا اعتبرنا أصل بلى "بل" والألف زائدة فتكون "بل" ناقلة حكم ما قبلها إذا كانت بعد أمر وإيجاب، وصار ما قبلها مسكوتاً عنه لا يحكم له بشيء نحو "زيداً بل عمراً"، وجوّز المبرد الانتقال فيهما، أي النفي والنهي على تقدير: بل ما قام وبل لا نضرب[1] والتقدير في معنى "بلى" نحو قوله تعالى: ﴿تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ الْغَيْظِ كُلَّمَا أُلْقِيَ فِيهَا فَوْجٌ سَأَلَهُمْ خَزَنَتُهَا أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ فَكَذَّبْنَا وَقُلْنَا مَا نَزَّلَ اللَّهُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ كَبِيرٍ﴾[2].

فأجروا النفي مع التقدير مجرى النفي المجرد في الرد بـــ "بلى" فالتقت بل (بلى) بأنهما حرف إضراب مع الاختلاف في نقل حكم "بل" إلى ما قبلها، قبل أن تلتها جملة كان معنى الإضراب إما إبطال نحو:﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾[3] أي بل هم عباد، وإما انتقال من عرض إلى آخر ومثاله قوله تعالى: ﴿ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [4] وهي في هذا كله حرف ابتداء لا عاطفة على الصحيح وإن تقدمها أمر أو إيجاب "كاضرب زيداً بل عمراً" وقام زيد بل عمرٌ فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء.

وجاء في شرح الكافية "وإذا ضممت لا إلى "بل" بعد الإيجاب أو الأمر، نحو "قام زيد لا بل عمرو" و "اضرب زيداً لا بل عمراً" فمعنى لا يرجع إلى ذلك الإيجاب والأمر المتقدم لا إلى ما بعد "بل" ففي قولك (لا بل عمرو) نفيت بـــ "لا" القيام عن زيد وأثبته لعمرو ولو لم تجيء بلا لكان قيام نزيد في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت، وكذا في الأمر نحو: "اضرب زيداً لا بل عمراً"، أي لا تضرب زيداً بل اضرب عمراً، ولولا لا المذكورة لاحتمل أن

([1]) همع الهوامع ٥/٢٥٥.

([2]) الآية (٨، ٩) من سورة الملك.

([3]) الآية ٢٦ من سورة الأنبياء.

([4]) الآية ١٦ من سورة الأعلى.

يكون أمراً بضرب زيد وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو هذا على اعتبار "بلى" أصلها "بل"[1].

وأجاز السهيلي وقوع الجواب بـــ "نعم" بعد الاستفهام الإنكاري من النفي نحو قولهم "أليست الخمر حراماً"؟.

قال "فأما نعم فتصديق لحديث متقدم، فإن كان موجباً فقد صدقت إيجابه، وإن كان نفياً فقد صدقت نفيه؛ يقال الخمر حرام، فتقول نعم، ويقال: ليست الخمر حلالاً، فتقول "نعم"، أي الأمر كما ذكرت، فقد صدقت النفي كما صدقت الإيجاب.

وأما "بلى" فكلمة فيها لفظ "بل" التي للإضراب ولفظ "لا" التي للنفي، فمن أجل ذلك لا تقع أبداً إلا إضراباً عن نفي، ومن أضرب عن النفي فقد أراد الإيجاب، كقول القائل: ليس العسل حلالاً، فتقول: بلى، إضراباً منك عن نفيه، لتثبت الحل، ولو قال: العسلُ حلوٌ، فقلت: بلى، لم يجز، لأنه لم يتقدم نفي، لأن لفظها مشاكل لمعناها"[2].

وقال في موقع بلى "فإن أدخلت ألف الاستفهام على حرف النفي، فقلت: أليست الخمر حراماً؟ فلا تقل في الجواب: نعم، لأنك تكون مصدقاً للكلام المنفي المستفهم عنه بالألف، ولكن تقول: بلى، إضراباً عن النفي وإثباتاً للتحريم، هذا هو الأصل؛ لأنهم راعوا اللفظ، وأجروا الكلام على ما كان عليه قبل الاستفهام"[3].

ويرى السهيلي أن حق الاستفهام بعد النفي أن يجاب عنه بـــ "بلى" وذلك إذا كان الجواب تقرير حقيقة المنفي، وليس ثمة نفي، وجعل الأول غير جيد والثاني هو الأشهر، لأن أكثر العرب على مراعاة اللفظ إذ هو الظاهر المسموع واستدل عليه بقوله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾.

وإليك ذلك قال "إذا ثبت هذا فلا يمتنع أن يُجاب "بنعم" بعد الاستفهام من النفي، لا تريد تصديق النفي ولكن تحقيق الإيجاب الذي في نفس المتكلم، لأن المتكلم إذا قال لمن رآه يشرب الخمر منكراً عليه: أليست الخمر حراماً؟ لم يتفهمه

([1]) شرح الكافية ٣٧٩/٢.

([2]) الأمالي، ص ٤٥.

([3]) المصدر نفسه، ص ٤٥.

في الحقيقة، وإنما أراد تقريره أو توبيخه، وفهم مراده في ذلك، فلما فهم مراده وأنه يعتقد التحريم جاز أن يجاب "بنعم" تصديقاً لمعتقده دون التفات إلى لفظ النفي، لا،ه ليس بنافٍ في الحقيقة، إلا أن أكثر العرب على غير هذا، يرون مراعاة اللفظ أولى، لأنه الظاهر المسموع، وبه نطق القرآن، كقوله: ﴿أَلَسْتَ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى﴾ [1] ولم يقولوا نعم، وإن كان الكلام ليس باستفهام على الحقيقة، بل هو تقرير على إثبات...[2].

وقوله إن أكثر العرب على غير هذا يرون مراعاة اللفظ أولى لأنه الظاهر المسموع هو دليلي على مسألة السماع.

وكان يكثر من الاستشهاد بالأحاديث النبوية ولا تكاد تخلو صفحة من كتبه منها:

وأختم بالقرآن وهو خيرُ ختام وقد كان بالنسبة للسهيلي هو الشاهد المعين في جميع صفحات كتبه، وقد استعمل لذلك عبارات مثل "وبه نطق القرآن" كما في المسألة السابقة، و "في التنزيل" و "يكون من باب قوله" ثم يورد آية..." الخ.

وهو يبرز لنا عظمة القرآن في نظمه، وبديع فوائده؛ بتفسيره وبيان بدائعه وروائعه، ومن ذلك مثلاً قوله في مسألة ستأتي[3] –وهي "أن الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب"– "متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعنى؟ والجواب: أن هذا أصل يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم، إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أُخر، أما ما تقدم بتقدم الزمان فكـــ ﴿عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [4] و ﴿الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ [5]، فإن الظلمة سابقة للنور في المحسوس والمعقول، وتقدمهما في

---

(1) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(2) الأمالي، ص ٤٦.

(3) انظر ص (١٩٢).

(4) سورة التوبة، الآية ٧٠.

(5) سورة الرعد، الآية ١١٦.

المحسوس معلوم بالخبر المنقول، وتقدم الظلمة المعقولة معلوم بضرورة العقل، قال سبحانه: ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبصَارَ وَالأَفْئِدَةَ﴾[1] وانتفاء العلم ظلمة معقولة، وهي متقدمة بالزمان على نور الإدراك، ولذلك قال سبحانه: ﴿ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ﴾ [2] فهي ثلاث محسوسات: ظلمة الرحم، وظلمة البطن، وظلمة المشيمة، وثلاثة معقولات وهي: عدمُ الإدراكات المذكورة في الآية المتقدمة، إذ لكل آية ظهر وبطن..."[3].

ثم يمضي بنا في كلام ممتع، مفيد، طويل عن التقديم والتأخير، حتى يخرج القارئ وهو مقتنع تماماً بأن الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب ولا عجب فهو كما قيل "كان رحب الأفق، ثاقب الفكر، واسع الثقافة، مشاركاً في كثير من الفنون لم تقطعه اللغة عن أن يسهم في مجالات العلم المختلفة بأصالة واجتهاد، فهو محدث حافظ، عالم بالتفسير والأخبار، والأنساب، فقيه أصولي مجتهد"[4].

وكذلك استشهد بالقراءات القرآنية في معظم مسائله من ذلك مثلاً استشهاده بقراءة نافع والكسائي وعاصم بورود "سلاسلاً" مصروفة في قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا ﴾، ورواية حفص عن عاصم بورودها غير مصروفة. وقد ذكر أن ذلك من طبيعة اللغة –أي الكلمات التي على شاكلتها– قد ترد مصروفة وغير مصروفة والقراءات القرآنية كان لها كبير الأثر في مرونة القاعدة اللغوية، وكذلك "خروج متأخري النحويين على ما نهجه البصريون والكوفيون وغيرهم من قواعد العربية، ولاحظنا أن التوجه عند المتأخرين كان بصورة مستمرة نحو إباحة ما حظره المتقدمون من الاستعمالات اللغوية"[5].

([1]) سورة النحل، الآية ٧٨.

([2]) الآية ٦ من سورة الزمر.

([3]) النتائج، ص ٢٦٧– ٢٦٨.

([4]) الأمالي، ص ١٣٩، خاتمة الكتاب.

([5]) أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، عبد الكريم محمد حسن بكار، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ– ١٩٩٠م، ص ٩١.

والمتأخرون هم علماء القرن السابع و "لكن قضية استقراء وجوب الاحتجاج بالسبع في التقعيد اللغوي والاعتداد بها اعتداداً يجعلها تهيمن على ما سواها من الشواهد استغرقت ثلاثة قرون تقريباً وحين دخل القرن السابع كان التعجب ممن رفض الاحتجاج بقراءة سبعية مهما يكن شأنها يغشى نفوس كثير من النحويين وصارت سيادة القراءة السبعية غير قابلة للشك..."[1].

وكانت القراءات هي التي صرفت السهيلي عن التأويل، وقد "كرّم الله جل وعلا هذه الأمة إذ بعث فيها رسولاً من أنفسها، فاختلف كل شيء في حياتها، وصارت الأمة الأمية في مدة يسيرة –في حساب الحضارات– في المراقي العليا ثقافة وتفكيراً وعطاءً، وظل العطاء الثقافي في تعاظم مستمر إلى غايته المقدورة وانعكس ذلك على آلية التفكير والتقنين لدى الأمة، وكلما ارتقت الأمم في معارج الثقافة تعددت فيها مسالك الفهم للمسألة الواحدة والقضايا النظرية لا سيما ما يتصل منها بالإنسان... ولما كانت هندسة القواعد اللغوية نتاج مرحلة فكرية وعقلية معينة، وكانت القراءات السبعية نصوصاً ثابتة، فإن محاولة المواءمة بينهما ستظل مستمرة وهذه المحاولة تسير على الجادة حيناً وتجنح إلى التكلف والتعسف حيناً آخر... ويحتاج توجيه بعض القراءات التي تخالف ظاهر العربية البيّنة المطردة إلى التنقيب عن قواعد أخرى توائمها تكون عادة أقل ثبوتاً أو أقل شهرة، أو تكون موضع خلاف بين النحاة.

وهذا كله نتيجة نقص وقع في عمل النحاة أثناء عملية استقراء اللغة وخلال هندسة قواعدها، مما يجعل التأويل نوعاً من الاستدراك على عملهم الأول.

ومن البدهي القول: إن القراءات السبع ليست هي التي أوجدت التأويل النحوي، ولا هي العامل الوحيد الذي أدى إلى تعميق خطوطه وتوسيع دوائره، ولكنها من أكبر العوامل التي أسهمت في ذلك، لا سيما عند متأخري النحاة؛ حيث وجدوها متفردة بالصحة بين القراءات القرآنية أو تكاد، وهذا يفرض مراجعة

([1]) أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ص ٩٢.

القواعد النحوية بصورة من الصور لتستوعب ما كانت قد ضاقت عنه في سابق الأوان..."[1] وهذا ما فعله السهيلي وأبعده عن التأويل.

وكذلك هي القراءات بالنسبة للقياس وابتعاد السهيلي عنه فهي قد خففت من حدة القياس –في أكثر الأمر– وعززت من جانب السماع ذلك؛ لأن القراءات السبع تمثل نصوصاً سماعية وثيقة...، وكذلك كان تأثيرها ملموساً في انحسار العلة النحوية، وذلك حين تصطدم مع القراءة السبعية، فيصير المتأخرون إلى غض الطرف عن العلة اللغوية، والصيرورة إلى ما توجبه القراءة"[2].

إن من يطالب بإحياء النحو فسوف يجده عند السهيلي؛ لاستشهاده بالقرآن العظيم وسيستفيد من بعض فوائده الجديدة[3] فقد قيل: "اصبح النحو يستدعي من النحاة جداً، ودأباً، ويوجب عليهم أن يعودوا إلى اللغة، ويطيلوا فحصها، وينعموا في مراقبة أساليبها، ليجمعوا خصائصها في التصوير والتعبير، ويبينوا أساليبها من النفي والإثبات والتأكيد والتوقيت وغيرها من أغراض اللغة ولن ينال من ذلك شيئاً إلا من وهب ذوقاً في اللغة وحساً بأساليبها، وأنواع الدلالات المختلفة فيها، ولا ينبغي أن يعمل في النحو إلا أديب مرهف الحس، صحيح الذوق [وهذا لعمري هو السهيلي] حتى تدون القواعد الجديدة، وسيجد هؤلاء النحاة المدد الوافر، والنص الكافي في القرآن الكريم [وهذا ما فعله] سيكون لهم البادية والحاضرة السليمة النقية، يتتبعون فيه أحكام العبارة وأساليب الأداء وينتفعون بقراءاته ورواياته ما سمى منها متواتراً، وما سمى شاذاً، ولقد يكون الشاذ أسلم من أوثق ما رووه في الأدب ونصوصه والشعر وقصائده، ومثل الكتاب في المقدار كاف أن يكون الأصل لتدوين القواعد وتحريرها ستكون بنية جديدة، على أن الكتاب الحكيم لا يبلى جديده، ولا يحد مدى بركته لهذه الأمة، وللأمم جميعاً..."[4].

([1]) أثر القراءات، ص ٩٣.

([2]) أثر القراءات، ص ٢٢٧.

([3]) انظر تجديد السهيلي للنحو، ص (١١٤) والصفحات التي تليها.

([4]) إحياء النحو، ص ١٩٦– ١٩٧.

ثانياً: القياس:

القياس في اللغة: من قاس الشيء يقوسه قوساً لغة في قاسه يقيسه ويقال: قِسته قُسته أقُوسُه قَوْساً وقياساً ولا يقال أقسْته بالألف ومصدره قايسته قياسة ومقايسة[١].

وقد اهتمّ النُّحاة قديماً وحديثاً بالقياس حتى عرفوا النحو بأنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب[٢].

إن القياس أصل قديم في العلوم العربية والإسلامية بل في سائر العلوم، فقد احتاج إليه الفقهاء والأصوليون في المسائل المتجددة، والأصل فيه أن يعلم حكم شرعي فيقاس عليه حكم آخر لوجود علّة بينهما كالشبه، وقد يطلق القياس على البحث عن الأدلة الشرعية للمسائل المتجددة التي لم يرد فيها نص، ومن الفقهاء المحدثين من عرّف القياس في اصطلاح الأصوليين بأنه إلحاق واقعه لا نص على حكمها بواقعة ورد نص بحكمها في الحكم الذي ورد به النص، لتساوي الواقعتين في علّة هذا الحكم[٣].

والقياس من أهم الأدوات التي أسهمت في نشأة علم النحو وتطوره، ولا يتصور هذا العلم دون اعتبار القياس، وقد ذهب ابن الأنباري إلى أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حدّة إنه علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو[٤].

وللقياس عند علماء العربية أركان أربعة هي:

الأصل، والفرع، والعلّة الجامعة بين الأصل والفرع ثم الحكم، ويعتبر الأصل أو (المقيس عليه) ركناً مهماً في عملية القياس فهو يتضمن الحكم المراد

---

(١) لسان العرب، مادة (قوس).

(٢) لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات عبد الرحمن كمال الدين محمد الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، ط٢، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م، ص ٥٩.

(٣) علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، بيروت، ١٩٧٨م، دار العلم، ط١٢، ص ٥٢.

(٤) الاقتراح، للسيوطي، ص ٣٩.

تعديته إلى الفرع أو المقيس، وقد اشترط العلماء في هذا الأصل عدّة شروط منها[1]:

١- عدم شذوذه، فالشاذ لا يقاس عليه، ومن أمثلة المسموع الشاذ قولهم استنوق فهذه لا يقاس عليها بل القياس استاق.

٢- ترك الشاذ في السماع المطرد في القياس، ومن ذلك أنهم لا يجرون الأفعال من شاكلة وزر وودع مجرى نظيراتها نحو: وزن ووعد.

٣- ليس شرطاً في المقيس عليه أن يكون كثيراً ليقاس عليه؛ فقد يمنعون القياس على الكير؛ فقد قاسوا في النسب على شنتى، نسبة إلى: شنوءة، لأن فعولة لم يرد منها إلا شنوءة، فقاسوا على القليل لأنه لم يرد غيره فقالوا في ركوبه ركبى وفي حلوبة: حلبى؛ فأجروا فعولة مجرى فعيلة بعلة التشابه بينهما.

وقد قسم علماء العربية القياس إلى أربعة أنواع، وهي كما أوردها السيوطي[2].

أ- حمل الفرع على الأصل:

ومثاله أنهم يقيسون الجمع على مفرده في التصحيح والإعلال فقد صححوا الجمع في نحو: ثورة وزِوجة، حملاً على المفرد: ثور وزوج، وأعلّوا الجمع في نحو قِيم وديم، كما كان مفردها معلولاً: قيمة وديمه.

ب- حمل الأصل على الفرع:

ومن أمثلته: إعلال المصدر بسبب العلّة في الفعل وتصحيحه بصحة الفعل، كقولهم قمت قياماً، وقاومت قواماً.

ج- قياس النظير:

وذلك مثل قياسهم اسم التفضيل على أفعل في التعجب، فمنع أفعل التفضيل من رفع الاسم الظاهر لمشابهته أفعل في التعجب في الوزن والأصل، وأيضاً في إفادة المبالغة، وأجازوا تصغير أفعل في التعجب لشبهه بأفعل التفضيل، ومن

---

(١) الاقتراح، ص ٤٠-٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٠١- ١٠٦.

أمثلة القياس على النظير بسبب التشابه في اللفظ: توكيد المضارع بالنون بعد (لا النافية) حملاً لها على لا الناهية، وحذف الفاعل في أفعل التعجب حملاً له على فعل أمر لفظاً. ومن أمثلة الحمل على النظير للمشابهة في المعنى جواز قولهم "غير قائم الزيدان حملاً على ما قائم الزيدان لأن "غير" في نفس معنى "ما" هنا ولولا ذلك لم يجز، لأن المبتدأ لا يستغني أبداً عن خبره أو ما يقوم مقام الخبر.

د- حمل الضد على ضدّه:

كقولهم: إن النصب بـــ (لم) التي تنفي المضارع الذي في الماضي جاء حملاً على "لن" التي تنصب المضارع الذي للمستقبل.

إن القياس النحوي عند سيبويه وأسلافه من النحاة اعتمد على استقراء اللغة العربية بجمع الشواهد "والاستقراء اللغوي يعتمد على ملاحظة الشواهد وما بينها من روابط وعلاقات فهو يستند إلى أشياء محسوسة، ومن هذه العلاقات والروابط المحسوسة تتشكل القاعدة التي تصبح حكماً عاماً يقاس عليه"[١].

إنّ القياس عند النحاة في مجمله لا يخرج عن ثلاث صور وهي قياس الشبيه، ولا تراعى فيه علّة، وإنما هو قياس يقوم على مجرد الشبه بين المقيس والمقيس عليه، ومثاله قياس الفعل المضارع على اسم الفاعل لمشابهته له في الحركات والسكنات.

وقياس العلّة؛ وفيه تكون علّة القياس مناسبة وذلك كقياس رفع نائب الفاعل على الفاعل بعلّة الإسناد. وقياس الطرد؛ وهو ما كانت علّته غير مناسبة، ومثاله بناء (ليس) لاطراد البناء في كل فعل غير متصرف[٢].

يقول سيبويه في باب (ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ثم يصير إلى أصله): وذلك الحرف (ما)، تقول: ما عبد الله أخاك، وما زيدٌ منطلقاً، وأما بنو تميم فيجرونها مجرى (أما) و (هل)، أي لا يعملونها في شيء، وهو القياس لأنه يفعل وليس (ما) كليس ولا يكون فيه إضمار[٣].

---

(١) المدخل إلى دراسة النحو على ضوء اللغات السامية، د. عبد المجيد عابدين، القاهرة، ١٩٥١م، مطبع الشبكشي، ط١، ص٧٢.

(٢) الأصول: دراسة ايسته ولوجيه لأصول الفكر اللغوي، د.تمام حسان، الدار البيضاء (١٩٨١م)، دار الثقافة، ط١، ص ٥٩.

(٣) الكتاب، سيبويه ٥٧/١.

"وأما ثلثمائة إلى تسعمائة فكان ينبغي أن تكون في القياس مئين أو مئات، ولكنهم شبهوها بعشرين وأحد عشر، حيث جعلوا ما يبين به العدد واحداً لأنه اسم لعدد كما أن عشرين اسم لعدد. أي كان ينبغي أن يقولوا ثلاث مئات، وثلاث مئين، لأن ثلاثاً وتسعاً تضاف إلى الجماعة لكنهم أضافوها إلى الآحاد وبنوها كما فعلوا في أحد عشر وعشرين"[١].

وقد يختلف النحاة في أقيستهم في هذا المجال كاختلافهم في كلمة (القاضي) في النداء؛ قال سيبويه: (وسألته عن القاضي) في النداء، فقالك اختار يا قاضي، لأنه ليس بالمنون؛ كما اختار هذا القاضي وأمّا يونس فقال: يا قاض، وقول يونس أقوى لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون يا حارُ ويا صاحِ ويا غلام[٢].

ويقارن سيبويه إن وأخواتها ومنزلتها بمنزلة (عشرين) من الأسماء فإن وأخواتها لا تتصرف تصرّف الأفعال، كما أن عشرين لا تتصرف تصرُّف الأسماء، وبيان ذلك عندهم في قولنا: أخذتُ عشرين درهماً. نجد أن (عشرين) نصبت درهماً على التمييز لا على أنه نعت لها ولا هي مضافة إليه، فإن (درهماً) ليس محمولاً على ما حملت عليه (عشرين) من حكم، لكنه فقط مفرد لبيان العدد ويقيس عمل (عشرين) في درهم بعمل ما نُصب باسم الفاعل من أسماء، نحو (هذا ضاربٌ زيداً)، فإن (زيداً) ليس وصفاً لا (الضارب) ولا يُحمل على ما حُمل عليه (الضارب) في الإعراب، ويشبه سيبويه ذلك كله بعمل إنّ وأخواتها في نحو: (إن زيداً منطلقٌ، وإن بكراً قائمٌ)[٣].

ولقد بيّن سيبويه أن هذه الحروف لا تصرف تصرّف الأفعال بقوله: "إلاّ أنه ليس لك أن تقول: كأن أخوك عبد الله، تريد: كأن عبد الله أخوك؛ لأنها لا تصرف تصرف الأفعال ولا يضمر فيها المرفوع كما يضمر في كأن؛ ومن ثم فرّقوا بينهما كما فرّقوا بين (ليس) أو (ما) فلم يجروها مجراها، ولكن قيل هي

---

(١) الكتاب، سيبويه ، ١/ ٥٨.

(٢) المصدر نفسه ٨٤/٤.

(٣) المصدر نفسه ١٣١/٢.

بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال وهو هنا قد قارن الحروف عن طريق تصرف كل منهما"[١].

ويقول في إعراب الاسم المعرب المعطوف على المنادى: "وقال الخليل، رحمه الله، من قال: يا زيدُ والنَضرَ، فنصب فإنّما نصب لأن هذا من المواضع التي يُرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنَضرُ، وقرأ الأعرج: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ﴾ [٢] فرفع ويذهب الخليل[٣] إلى أن القياس الرّفع في نحو: يا عمرُو الحارث قال: كأنّه قال: ويا حارثُ ولا يصح هنا تقدير نداء للمعطوف نُصِب أم رُفع، لأن المعرف بالألف واللام لا ينادى بالياء...."[٤].

استعمل السهيلي القياس النحوي ومن ذلك مسألة من "باب الحال واسم الإشارة" قال: (وقوله ها هو ذا، وقول الرجل ها أنا ذا فصل بين (هاء) التنبيه و (ذا) وإنما كان القياس: أنا هذا، وهذا أنا، إلا أن الحال اقتضت أن يبدأ بها التنبيه، لينبه بها المخاطب على النظر إلى المشار إليه، ثم يبدأ بالمسئول عنه لأنه الاسم، فيقال: ها هو ذا، أي انظر إلى من سألت عنه فهو ذا...)[٥].

---

(١) الكتاب، سيبويه، ص ١٣٢.

(٢) الآية (١٠) من سورة سبأ.

(٣) هو أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي البصري واضع علم العروض وصاحب معجم العين. ١٠٠هـ- ١٧٥هـ. البغية ٢/٥٦٠.

(٤) الكتاب ٢/٣٩٨.

(٥) الأمالي، ص ١٠٥.

المبحث الثاني

العلة واستصحاب الحال

أولاً: العلّة:

العِلّة لغة: "بكسر العين تعني عرض يحل بالمحل فيتغير حال المحل ومنه سُمّي (المرض) علّة لأنه بحلوله يتغير الحال من القوة إلى الضعف، فيقال (عِلّ الرّجل) بالكسر فهو عليل (واعتلّ) اعتلالاً وأعلّه الله تعالى أي أصابه بعلة فهو معل ولا تقل معلولاً[١].

والعلة عند المفسرين: هي تفسير الظاهرة والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه[٢].

العلة في الاصطلاح: هي الأمر الذي يذكر النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معنياً من التغيير والصياغة[٣] نحو (جاد الحق) فكلمة الحق فاعل وكل فاعل مرفوع فالكلمة مرفوعة فالعلّة في رفعها لأنها عمل فيها الفعل وهذا يبين أن العلة كلمة تدل على من وقع منه الفعل[٤] وقد عرفت أيضاً بأنها أحد أركان القياس، وهي التي تسوغ إجراء حكم المقيس عليه على المقيس[٥] ويعلل النحويون بقولهم هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ويورد العرب عللهم لتصير صناعة ورياضة يتدرب بها المتعلم، ويقوى بتأملها المبتدئ.

---

(١) لسان العرب، مادة (علل).

(٢) اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر الدين بن ناصر البدر، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٠هـ ٢/٧٨٨.

(٣) النحو العربي، العلة النحوية نشأتها وتطورها، نمازن المبارك، ط١، المكتبة الحديثة، ١٣٨٥هـ-١٩٦٥م، ص٩٠.

(٤) القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م، ص٢٢٨.

(٥) معجم مصطلحات النحو العربي، ص ٢٨٢.

العلّة عند الفقهاء:

يرى الثقاة "إما أن يكون المراد من "العلّة" ما يكون مؤثراً في الحكم أو ما يكون داعياً الشرع إلى إثباته أو منا يكون معرفاً له[١].

ويرى البعض أنها المعرف للحكم، وقد يقال العلامة والإمارة واعترض على هذا بأن المستنبطة لم تعرف إلا من الحكم، لأن معرفة كونها عِلّة للحكم تتوقف على معرفة الحكم ضرورة، فلو عُرِف الحكم بها لتوقف العالم بالحكم عليها[٢].

وقال صاحب الإرشاد: "واعلم أن العلة ركن من أركان القياس كما تقدم، فلا يصح دونها؛ لأنها الجامعة بين الأصل والفرع، وهي اسم لما يتغير الشيء بحصوله، أخذاً من العلة التي هي المرض، لأن تأثيرها في الحكم كتأثير العلة في ذات المريض"[٣].

والعلاقة بينهما تتضح في أن الفقهاء يرون أن لكل حكم شرعي علّته التي تتصل بمصلحة الأمة، فسعوا إلى توضيح هذه العلل، كذلك ثبت لدى النحويين أن العرب رأت في كلامها عللاً معينة فأخذوا يبحثون عن هذه العلل سبيل الفقهاء ويستشهدون على ذلك بأقوال القُدامى التي تؤيد ما يذهبون إليه ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلّة قديماً، وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوعاً لقواعد العلم وأحكامه.

---

(١) المحصول في علم أصول الفقه، للإمام الأصولي فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، ١١٤٩- ١٢٠٩م، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلواني، القسم الثاني من مطبوعاته، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٩٣/٢.

(٢) الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي البيضاوي، المتوفى ٦٨٥هـ، تأليف شيخ الإسلام عبد الكافي السبكي، ت ٧٥٦هـ، وولده تاج الدين عبد الوهاب علي السبكي، ت ٧٧١هـ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل.

(٣) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، للإمام الحافظ محمد بن علي الشوكاني، ١١٧٣- ١٢٥٠هـ، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب، المؤسسة السعودية بمصر، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، ١٥٧/٢.

نشأة العلل:

يروي أبو القاسم[١] الزجاجي عن بعض شيوخه "أن الخليل بن أحمد رحمه الله سُئل عن العلل التي يعتل بها في النحو، فقيل له: عن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: "إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علّة لما عللته منه"[٢].

ويرى ابن جني أن أبا عمرو بن العلاء أوّل من نقل استعمال التعليل عن العرب، فأورد نصاً في ذلك يقول: سمعت رجلاً من اليمن يقول: فلان لغوي جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ قال: نعم، أليس بصحيفة[٣]؟

ومهما يكن من أمر فقد أخذت المدارس النحوية منذ عهد الخليل بمبدأ العِلّة، فكل حكم يعلل وكل ظاهرة نحوية كلية أو جزئية لا بد لها من عِلّة، واستفحل أمر هذه الظاهرة في القرنين الثالث والرابع الهجريين. ومما ساعد على ذلك امتزاج النحو بالمنطق امتزاجاً اعتبره السيرافي من وادٍ واحدٍ بالمشاكلة والمماثلة.

ويبدو هذا واضحاً عند الرماني من علماء القرن الرابع الذي كان يمزج النحو بالمنطق، حتى قال فيه أبو علي الفارسي: "إن كان لنحو ما يقوله الرماني فليس منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معنا منه شيء"[٤].

وقد جاء بين الخليل وبين الرماني نحاة بصريون وكوفيون اعتمدوا على التعليل كثيراً منهم الفراء الذي عنى بالتعليل ولم تكن علله تخلو من الطابع الفلسفي.

---

(١) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي أبو القاسم، ولد بعيمرة كان نحوياً لغوياً، ت بطبرية عام ٣٣٧هـ. بغية الوعاة ٧٧/١.

(٢) الإيضاح في علل النحو، ص ٦٦.

(٣) الدراسات النحوية واللغوية، ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، لجاسم الشعدي، تحقيق إبراهيم السامرائي، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، مطبعة النعمان، ٢٠٤.

(٤) أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، تأليف د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص ٦٨٧.

أسباب نشوء التعليل:

١- التوجيه: وهي القواعد التي يتم التعليل بها[١].

٢- تعليل حركات الإعراب، بعد أن أخذ اللّحن يتسرب إلى قراءة القرآن ضُبط المصحف وكلماته بنقط يثبتونها على أواخر الكلمات تدل على حركاتها حيث اهتدوا إلى أنها -أي الحركات- ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها، فأظهروا فيها المرفوع والمنصوب والمجرور من الكلام ليتعلمه من فسد لسانه باللحن ليلحق بأهل الفصاحة[٢].

٣- كون العلة ركناً من أركان القياس، والقياس أصل مهم من أصول النحو.

٤- نضج الدرس النحوي عند الخليل واكتمال أصوله وفروعه في كتاب "سيبويه" مما دعا تلاميذه إلى تحليله واستخراج ما في العِلّة من خصائص فتجلى عملهم هذا من خلال تعليل ظواهر اللغة[٣].

٥- تعميق فهم الظواهر النحوية؛ فهي تفسرها وتشرحها. هذا وقد سار سيبويه على درب شيخه الخليل فهو يعلل كثيراً من الظواهر على نهجه، فمثلاً يعلل دخول الرفع في أفعال المضارع وهو يسميها الأفعال المضارعة للأسماء، يعلل ذلك لوقوع هذه الأفعال في مواقع الأسماء المرفوعة كالمبتدأ وخبره أو في موقع اسم مرفوع غير مبتدأ ولا مبني على مبتدأ أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة وكينونتها في هذه المواضع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها؛ وعلّته أن ما عمل في الأسماء لم يعمل في هذه الأفعال على حد عمله في الأسماء، كما أن ما يعمل في الأفعال فيجزمها وينصبها، لا يعمل في الأسماء، وكينونتها في مواضع الأسماء ترفعها كما ترفع الاسم كينونته مبتدأ[٤].

---

(١) الأصول، تمام حسان، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م، ص١٩٩.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، ص ١١-١٢.

(٣) أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م، ص ١٦٢.

(٤) الكتاب، سيبويه ٤٠٩/١، طبعة بولاق الأولى.

ويعلل لدخول اللام على الفعل المضارع لأنه يشبه اسم الفاعل في المعنى: "تقول: إن عبد الله ليفعل فيوافق ذلك قولك: لفاعل، حتى كأنك قلت: إن زيداً لفاعل، في ما تريد من المعنى وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم"[١].

وعلل أيضاً لحذف حرف العلة إذا وقع قبلها ما يوجب حذفها بقوله تحت عنوان (هذا باب ما يحذف من السواكن إذا وقع بعدها ساكن، وذلك ثلاثة أحرف: الألف، والياء التي ما قبلها حرف مكسور، والواو التي قبلها حرف مضموم يقول: "فأمّا حذف الألف، فقولك: رمى الرجل، وأنت تريد رمى، ولم يخف، وإنما كرهوا تحريكها لأنها إذا حركت صارت ياءً أو واواً، فكرهت أن تصير إلى ما يستثقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباسه ويقول أيضاً وذلك في حديثه عن المصادر التي على وزن (فعلان)، (ومثل هذا الغليان، لأنه زعزعة وتحرّك، ومثله الغثيان لأنه تجيش نفسه وتثور، ومثله الخطران واللمعان، لأنه اضطراب وتحرّك.. وهذه الأشياء لا تضبط بقياس ولا بأمر أحكم من هذا)[٢].

وقد قيل في تعليلات سيبويه إنها فطرية تقوم على الحس، وتتماشى مع طبيعة اللغة؛ فهي تعليلات تقوم في مجملها على معرفة الطبيعة الصرفية للغة، فالملاحظ أن سيبويه كان يلتمس علله من حكم العدل والمساواة ومراعاة الأصل ودفع اللبس ومراد المتكلم وحال المخاطب وطبيعة الشيء وغلبة الكثرة ومقتضى المشابهة والخلاف...)[٣].

أما الزجاجي في حديثه عن العلة فقد قال إن علل النحويين معتمدة على الحس، وهي ليست موجبة وإنما هي مستنبطة من أوضاع ومقاييس اللغة[٤]. وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام هي:

١- **العلل التعليمية**؛ وغرضها تعليمي، لأن الإنسان لا يلم بكل ألفاظ كلام العرب، وذلك نحو قياس اسم الفاعل، فالإنسان يسمع مثلاً: "ركب فهو راكب"

---

(١) المرجع نفسه ١٤/١.

(٢) الكتاب ١٥/٤- ١٦.

(٣) سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، د. ط، د. ت، ص ١٦٤.

(٤) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص ٦٤- ٦٥.

فيقيس عليه (ذهب فهو ذاهب) وكذلك قاعدة عمل (ن) في نحو: (إن زيداً قائم) فهي تنصب المبتدأ وترفع الخبر- وتوصل الإنسان إلى ذلك بالملاحظة والاستقراء فصارت هذه قاعدة تعليمية.

٢- **العلل القياسية**؛ ومثالها تعليل نصب الاسم في نحو: (إن زيداً قائم) فيقل لمضارعه (إن) الفعل المتعدي إلى المفعول فأعملت إعماله، فالمنصوب يشبه المفعول لفظاً والمرفوع يشبه الفاعل في المعنى[١].

٣- **العلل الجدليّة النظرية:** وهي التعليلات التي تحاول تحديد أوجه الشبه بين (إن) وغيرها من الحروف وبين الأفعال، وتحاول تحديد أي الأفعال تشبهها؛ أهي الماضية؟ أم المستقبلة؟ أم الحادثة الآن؟ أم المنقضية؟ أم المتراخية؟

أما ابن جني فقد تحدّث عن علة العلة قائلاً: "لم صار الفاعل مرفوعاً لإسناد الفعل إليه، وأن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى[٢].

وقد وصف ابن جني علل النحويين بأنها أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء[٣]، لأن النحاة يميلون على الحس –أي في هذه العلل النحوية- بأنها يحتج فيها بثقل الحال وخفتها على النفس بعكس علل الفقهاء، لأن الأحكام الفقهية قد لا تظهر الحكمة من ورائها، فلا يعرف الإنسان مثلاً علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمساً دون غيرها من الأعداد.

وقسّم ابن جني علل النحويين إلى ضربين؛ أولهما ما لا بد للطبع منه مثل قلب الألف واواً لوجود الضمة قبلها، وياء لوجود الكسرة قبلها، في نحو ضارب: ضويرب وقرطاس، قريطيس، في التصغير، وليس من ذلك قلب الواو في عصفور إذا انكسر ما قبلها في نحو: عصيفير، لأنه يمكن تحمّل المشقة في تصحيح الواو بعد الكسرة مثلها في ذلك مثل: ميعاد وموسر، ويلحق ابن جني

---

(١) الإيضاح، ص ٦٥.

(٢) الخصائص، ١/١٧٤.

(٣) المصدر نفسه ١/١٧٥.

علل النحويين التي لا بد منها مثل قلب الألف واو للضمة قبلها وياء للكسرة قبلها، بعلل المتكلمين[١].

إن البحث في العلّة أو السبب للحكم النحوي المعين يكسب المعرفة بكلام العرب؛ فالمتعلم مثلاً يريد معرفة الأحكام النحوية ليقيس عليها، وهذه فائدة علمية أو تعليمية واضحة؛ وهناك ضرب آخر من البحث في العلل لا يراد منه مجرد التعلّم، وإنما يحاول استخراج الحكمة من وراء الحكم النحوي فقد نقل الإمام السيوطي عن ابن السراج في كتابه (الأصول) قوله: "اعتلالات النحويين ضربان؛ ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب؛ وضرب يسمى علّة العلة مثل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول منصوباً؟ هذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها: ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها[٢].

وتناول ابن جني مشكلة الحكمين المختلفين في الظاهرة اللغوية الواحدة دعت إليها علّتان مختلفتان، مثل إعمال أهل الحجاز (ما) النافية للحال، وترك تميم إعمالها وقياسهم لها على ما لا يعمل مثل (هل)، فالحجازيون أجروها مجرى ليس لدخولها على المبتدأ والخبر، ونفيها الحال مثل (ليس) فرفعت ونصبت عندهم؛ أما تميم فرأوها حرفاً دخل على جملة مستقلة بنفسها ومباشرة لجزيئها، ومثل ابن جني لذلك بعبارة (ما زيد أخوك) وعبارة (ما قام زيد) فأجروها مجرى (هل) وذلك أنها دخلت على الجملة بالنفي كما دخلت (هل) بالاستفهام؛ ولهذا جعل سيبويه لغة تميم أقوى قياساً من لغة الحجاز[٣].

أما الإمام السيوطي فقد ذكر أن المشهور من العلل النحوية أربعٌ وعشرون هي:

أ- علّة سماع، ومثالها أننا لا نقول: رجل أثرى كما نقول امرأة ثرياء

---

(١) الخصائص ٨٨/١.

(٢) الاقتراح، ص ٤٩.

(٣) الخصائص ١٦٧/١.

ب- علّة تشبيه؛ كإعراب المضارع لمشابهته بعض الأسماء، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف.

ج- علّة استثقال؛ مثل استثقلهم الواو عندما تقع بين ياء وكسرة.

د- علّة استغناء؛ كاستغناء العرب بالفعل (ترك) عن الفعل (ودع).

هـ- علّة فرق؛ فقد رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول تفريقاً كذلك الأمر في فتح النون في الجمع وكسرها في المثنى.

و- علّة توكيد؛ مثل إدخال النون الثقيلة والخفيفة في فعل الأمر.

ز- علّة تعويض؛ كتعويضهم حذف حرف النداء بالميم في قولهم: اللهمّ.

ح- علّة نظير؛ ومثالها كسر أحد الساكنين في الجزم إذا التقيا حملاً على الجر، إذ إن الجر نظير الجزم.

ط- علّة نقيض؛ مثل نصب اسم (لا) النافية للجنس النكرة حملاً على نقيضها مع (إن).

ي- علّة حمل على المعنى؛ مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ﴾ [1]، فقد أنّثت موعظة حملاً على الوعظ.

ك- علّة مشاكلة؛ مثل قوله تعالى: ﴿سَلَاسِلَا وَأَغْلَالَا﴾ [2].

ل- علّة معادلة؛ فقد جرّوا الممنوع من الصرف بالفتحة حملاً على النصب ثم حملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم للمعادلة بينهما.

م- علّة مجاورة؛ مثل جرّهم كلمة (خرب) في قولهم جُحر ضب خرب وضم اللام الأولى في اسم الجلالة في قولهم الحمد لله لمجاورتها الدال.

ن- علة وجوب مثل تعليلهم رفع الفاعل.

س- علّة جواز ومثاله ما نكروه من أسباب الإمالة.

([1]) الآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

([2]) الآية (٤) من سورة الإنسان.

ع- علّة تغليب؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾[1].

ف- علّة اختصار؛ مثل الترخيم.

ص- علّة تخفيف؛ كالإدغام.

ق- علّة كاستحوذ.

ر- علّة أولى؛ كأولية تقديم الفاعل على المفعول به.

ش- علّة دلالة الحال؛ كقولهم من رأى الهلال: الهلال أي هذا هو الهلال، فحذف لدلالة الحال.

ت- علّة إشعار؛ كجمعهم موسى على موسون بفتح ما قبل واو الجمع للإشعار بأن المحذوف ألف[2].

وسنرى كيف أن السهيلي حمل على تعليلات قدامى[3] النحاة، متهماً إيّاهم بالتحكم قائلاً "فيا سبحان الله! كيف استجازوا أن يخيروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل والاعتبار بها... ثم لو كُوشف منهم عاقلٌ بهذه الأغراض لرأى أنها علل في العقول وأمراض، ولرأي هذا القول مما تلفِظُه الأذهان، وتمجُّه الآذان، وتقذره الطباع، وتعافُه النفوس، والله المستعان"[4].

وسأورد ما أتى به السهيلي من تعليلات جديدة، ورأي "ابن مضاء" فيها ورأيي في ذلك، وكذلك ذكرت أن تعليلاته وما جاء به من أحكام، بها من التجديد أمور لو تصدى لها الدارسون بالاستقصاء والموازنة لوجدوا فيها زاداً رضياً..."[5].

وقد كان السهيلي يعتقد اعتقاداً جازماً بأنه أحيا اللغة بعلله هذه وأعادها إلى نبعها الأول؛ حيث إنها كانت صافية "ثم إن هؤلاء النحاة اتجهوا في البصرة إلى

---

(1) الآية (١٢) من سورة التحريم.

(2) الاقتراح، ص ٤٦.

(3) وقفت على تعليلاته كلها عند الحديث عن الممنوع من الصرف.

(4) الأمالي، ص ٢٤.

(5) انظر ص (١١٤- ١٤٩)

التفكير في الأمور الفلسفية والقضايا المنطقية كالعلل والحدود والعوامل ونحو ذلك، تبعاً للمؤثرات العامة التي أثرت في العقلية العربية، ووجهت الثقافة العربية ونظام البحث فيها توجيهاً علمياً فلسفياً ومن ثم أدخلوا الروح المنطقية رويداً رويداً في الدرس النحوي حتى صبغوه أخيراً بهذه الصبغة وأضفوا عليه هذا الطابع"[1].

وقد وافقته في معظم ما ذهب إليه. وقد اقتبس أحد المحدثين تعليله ذهاب الخفض في الممنوع من الصرف على ما سنرى بأمن اللّبس قال: "جعلوا فيه الفتحة نائبة عن الكسرة وقد أشرنا إلى سبب ذلك من قبل، وبيّنّا أن الفتحة لم تنب عن الكسرة، وإنما الذي كان؛ أن هذا الاسم لما حرم التنوين، أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه... فأغفلوا الإعراب بالكسرة، والتجأوا إلى الفتح ما دامت هذه الشبهة، حتى إذا أمنوها بأي وسيلة، عادوا إلى إظهار الكسرة، وذلك إذا بدئت الكلمة "بال" أو اتبعت بالإضافة..."[2].

وما سبق دليل على أهمية وواقعية ما جاء به السهيلي.

([1]) بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ص ٢٥.

([2]) إحياء النحو، ص ١١٢.

ثانياً: استصحاب الحال:

استصحاب الحال هو فرع من فروع أصول النحو، وأصول النحو هي – كما ذكر الأنباري– أدلّه النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه هي أدلّة الفقه التي تنوعت عنها جملته وتفصيله، أما فائدتها فالتعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل، وأقسامها النقل والقياس، واستصحاب الحال[١].

واستصحاب الحال هو أحد أدلة النحو، وهو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه، إذا لم يقم دليل يناهضه كاستصحاب الإعراب في الأسماء حتى يوجد دليل البناء، واستصحاب البناء في الأفعال حتى يوجد دليل الإعراب: نحو نِعم وبئس فعلين لا اسمين، بدليل أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين، لما كان لبنائهما وجه، إذ لا علّة هنا توجب البناء[٢].

ويؤيد ما سبق قول الأنباري "هو إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، قال وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب كقولهم الأصل في البناء السّكوت إلا لموجب تحريك، والأصل في الحروف الزيادة حتى يقوم دليل عليها"[٣].

وقد استدلوا بهذا الدليل على أن هذا لا يكون بمعنى الذي، لأن الأصل فيها وفي أخواتها أن تكون دالة على الإشارة، كما أن الأصل في الذي وأخوتها أن تكون موصولة وليست في معنى هذا فينبغي ألا تحمل عليها.

وما دام الأمر كذلك فما قاله الكوفيون من أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي وما أشبهه من الأسماء الموصولة، قول من غير دليل فوجب ردّه تمسكاً بالأصل واستصحاب الحال[٤].

---

(١) لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، ص ٨٠.

(٢) معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري وآخر، مكتبة لبنان، ص ٤٨– ٤٩.

(٣) الاقتراح، ص ٨٦– ٨٧.

(٤) الأشباه والنظائر ١٥٢/٢.

واستدلوا بهذا أيضاً على أن كم مفردة موضوعة للعدد لأن الأصل الإفراد، والتركيب فرع، والتمسك بالأصل يخرج من عهدة المطالبة بالدليل، والعدول عن الأصل يفتقر إلى الدليل، ولا دليل على ما ذهب إليه الكوفيون من أنها مركبة من ما والكاف؛ فلما كثرت في كلامهم حذفت الألف وسكنت ميمها[١].

ومع هذا فهم يعتبرون الاستصحاب من أضعف الأدلة يقول الأنباري: "الدليل على أنهما فعلان ماضيان أنهما مبنيان على الفتح، ولو كانا اسمين لما كان لبنائهما وجه إذ لا علّة هنا توجب بناءهما..." وهذا تمسك باستصحاب الحال، وهو من أضعف الأدلة[٢] وذلك في الخلاف في نِعم وبئس هل هما اسمان أو فعلان.

ومن مصطلحات النحو الإجماع وهو في اللغة: مصدر أجمع القوم أي اتفقوا[٣] ويقول الله: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [٤].

وفي الاصطلاح: أحد أدلة النحو، وهو اتفاق علماء النحو والصرف على حكم أو مسألة أو قضية، والمراد به الأكثر أو إجماع نحاة البصرة والكوفة، وليس جميع العلماء في كل العصور[٥].

وعرّفه السيوطي: بأنه إجماع أهل العربية على أن علّة هذا الحكم كذا، كإجماعهم على أن تقدير الحركات في المقصور التعذر وفي المنقوص الاستثقال، ومما أجمع عليه أهل العربية على أن علّة تقدير الحركات في (الوقف على المقصور المنون)، و (إعراب الاسم المنقوص)[٦]. وينبغي أن يكون مطابقاً للمنصوص والمقيس عليه عليه قال السيوطي: "وإنما يكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس على المنصوص وإلاّ فلا"[٧].

---

(١) الأشباه والنظائر ١٤٩/٢.

(٢) الإنصاف، ص ٧٣.

(٣) مختار الصحاح، للشيخ محمد أبي بكر الرازي، وترتيب محمود خاطر، الهيئة العامة للكتاب، مادة (جمع).

(٤) الآية (٧١) من سورة يونس.

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين والبصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م، ص١٨٣.

(٦) التسهيل، ص ٥٦.

(٧) لسان العرب، مادة علّ.

وبما أن السهيلي له طريقته الخاصة في عرض آرائه النحوية فقد انصرف عن استخدام هذين المصطلحين.

ومثال لذلك يقول الكوفيون أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى الذي وما أشبهه من الأسماء الموصول.

وقد رُدّ قولهم هذا تمسكاً بالأصل واستصحاب الحال الذي هو "أن هذا لا يكون بمعنى الذي، لأن الأصل فيها وفي أخواتها أن تكون دالة على الإشارة، كما أن الأصل في الذي وأخواتها أن تكون موصولة وليست في معنى هذا فينبغي ألا تحمل عليها"[1].

وقد اختلف رأي السهيلي في حديثه هذا عن أصل الذي تمام الاختلاف[2].

([1]) الأشباه والنظائر ١٥٢/٢.

([2]) انظر ص (١٧٧).

المبحث الثالث
العامل النحوي

جاء في لسان العرب: "قال تعالى: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [1] هم السُعاة والعامل هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله وملكه وعمله ومنه الذي يستخرج الزكاة والعمل المهنة والفعل، واعتمل الرجل عمل بنفسه... أعمل فلان ذهنه في كذا وكذا إذا دبّره بفهمه"[2].

والعامل في العربية: من عمل عملاً فرفع أو نصب أو جر كالفعل الناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضاً، وكأسماء الفعل وفي اصطلاح النحويين من عمل عملاً فرفع أو نصب أو جر كالفعل الرافع والناصب وكالأسماء العاملة عمل الفعل.

وقد تعرض سيبويه لقضية العامل في كتابه في "باب مجاري أواخر الكلم في العربية" إذ يقول بعد ذكر المجاري الثمانية: النصب، والجر والرفع، والجزم، والفتح، الضم، والكسر والوقوف. وهذه المجاري الثمانية يجمعن في اللفظ في أربعة أضرب فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقوف، وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ لافرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب والنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين[3].

وقد ورد العامل في أبواب كثيرة من كتاب سيبويه ومثال لذلك ما اصطلح النحاة على تسميته باب التنازع يقول في باب "الفاعلين والمفعولين اللذين يفعل كل واحدٍ منهما بفاعله مثل الذي يفعل به، وما كان نحو ذلك"، يقول: "وهو قولك: ضربت وضربني زيداً، تحمل الاسم الأول على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين وأما في المعنى فقط يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في

([1]) الآية (٦٠) من سورة التوبة.

([2]) لسان العرب، مادة "عمل".

([3]) الكتاب، سيبويه ١/٢٠-١٢٠.

اسم واحد رفع ونصب، وإنما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنه لا ينتقص معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول وقع بزيد"[١]. فهو ها هنا يتحدث عن تنازع الفعلين في العمل. ومن المسلّمات عنده، أن العامل في اللفظ أحد الفعلين فالرفع في "زيد" الثاني لا بد له من عامل يفسّره، وما ينبغي عنده أن يجتمع عاملان في معمول واحد. ثم نراه أيضاً يتحدث عن فكرة الاشتغال، وهي أيضاً توضح فهمه واهتمامه بفلسفة العامل، فنراه في باب "ما يكون عليه الاسم مبنياً على الفعل قدّم أو أخّر، وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم" يقول: "فإذا بنيت الاسم عليه، قلت: ضربت زيداً، وهو الحد، لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحد ضرب زيد عمراً، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل فكذلك إذا كان يعمل فيه، وإن قدمت فهو عربي جيّد، كما كان كذلك عربياً جيداً، وذلك قولك: زيداً ضربت والاهتمام والعناية ها هنا في التقديم والتأخير سواء مثله في ضرب زيدً عمراً وضرب عمراً زيدٌ"[٢].

وجاء بعده المبرد يقول: "فإن قولك يضرب زيدٌ (يضرب هي الرافعة، فإذا قلت لم يضرب زيد فيضرب التي كانت رافعه لزيد قد رددتها قبله، ولم إنما عملت في يضرب، ولم تعمل في زيد وإنما وجب العمل بالفعل فهذا كقولك سيضرب زيد إذا أخبرت، وكاستفهامك إذا قلت اضرب زيدٌ وإنما وقع منه الفعل وإنك بالآلة التي شأنها أن ترفع فاعلاً وأخبرت أنه سيكون، فالفاعل في كل هذا لفظ واحد يعرف به حيث وقع وكذلك المفعول والمجرور وجميع الكلام في حال إيجابه ونفيه"[٣].

وكذلك ابن السراج[٤] في قوله: "وإنما أعملوا اسم الفاعل بمضارع الفعل، وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى وإن افترقا في الزمان كما أعربوا الفعل

---

(١) الكتاب، سيبويه ٤٣٧/١.

(٢) المصدر نفسه ٤٣٧/١.

(٣) المقتضب، المبرد، ت محمد عبد الخالق عضيمه، طبعة عام ١٩٨٦م، القاهرة، مصر ٨/١.

(٤) محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السراج النحوي، ت سنة ٣١٦هـ، من كتبه: "الشعر والشعراء" و "مجمل الأصول" و "الجمل". إنباه الرواة ١٤٥/٣.

لمضارعة الاسم فكما أعربوا هذا اعملوا ذلك والمصدر حكمه حكم اسم الفاعل أُعمل كما أُعمل إذا كان الفعل مشتقاً منه"[١].

وهو يرى أن سبب إعمال اسم الفاعل مشابهة الفعل في نحو قولك "قائم" فإنه مشبه للفعل ومتضمنٌ معناه ويعلل إعمال المصدر بأن الفعل مشتق من المصدر فإذا كان الفرع وهو الفعل يعمل، فمن باب أوْلى الأصل. وذلك مذهب البصريين، ويلحق ابن السراج الصفة المشبهة باسم الفاعل واسم المفعول والمصدر باسم الفاعل وكذلك الفارسي وابن جني الذي قسمه إلى معنوي ولفظي[٢].

([١]) الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد السلام الفتلي، طبعة ١٣٩٣هـ ١/٥٥.

([٢]) الخصائص ١/١٠٩.

أقسام العامل

ذكرتُ أن عدداً من العلماء تحدثوا عن نظرية العامل ومن هؤلاء ابن جني الذي يرى أن العوامل قسمان أحدهما لفظي والآخر معنوي، وأن العوامل اللفظية تعود في أصلها إلى أنها معنوية قال: ... اعتبارك بأن الفاعل والمفعول به، بأن تقول: "رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول به، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى عوامل معنوية، ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفراً، فإن "ضرب" لم تعمل في الحقيقة، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل؟ فهذا هو الصوت، والصوت لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل، وإنما قال النحويون عامل لفظي ليروك أن بعض العمل يأتي سبباً عن لفظ يصحبه كمررت بزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة الاسم، وهذا ظاهر الأمر وعليه صفوة القول، أما في الحقيقة ومحصول الكلام فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، إنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح"[1].

إذن إن الذي يحكم الإعراب هو المعنى في نفس المتكلم أما العوامل اللفظية الزائدة والشبيه بها، فلا أثر لها في إعراب المبتدأ مثال ذلك "بحسبك" "ألا ترى أنهم يقولون حسبك هذا وبحسبك هذا، فلم تفد الباء معنى" وجرى هذا مجراه قبل أن تدخل الباء عليه، لأن بحسبك في موضع ابتداء[2] ومن هنا كانت الباء حرفاً زائداً لأن حسبك تعرب مبتدأ، ولكنه جر لفظاً لدخول الباء عليه فاشتغل المحل بحركتها. ومثال الشبيه بالزائد "ربّ" وذلك قولهم: رب رجلٍ قائم وأمره فرب مبتدأ، وقائم خبره ويرى على ذلك رفع المعطوف عليه[3].

([1]) الخصائص ١٠٩/١.

([2]) الكتاب سيبويه ٦٨/١.

([3]) شرح ابن عقيل ١٨١/١.

إذن العامل المعنوي يظهر أثره على بعض الكلمات في الجمل ولا وجود له في ظاهر القول وهو:

أنـــــواع العوامل المعنوية:

١- رافع المبتدأ:

ويرى البصريون أن العامل فيه الابتداء، والابتداء تعرية الاسم من العوامل اللفظية، مثل زيد منطلق، ولكن أهل الكوفة يرفضون هذا العامل بحجة أنه لو كان حقاً عاملاً لوجب أن يرفع الفعل الماضي الذي يقع في أول الجملة، مثل حضر زيدٌ، وذهب عمرو[١].

٢- رافع الفعل المضارع:

ويرى البصريون أن العامل في الفعل المضارع المرفوع عامل معنوي وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم، فالفعل المضارع يقع موقع المبتدأ، والمبتدأ مرفوع بعامل معنوي هو الابتداء فكذلك الفعل المضارع يكون مرفوعاً بعامل معنوي لأنه جاء في أقوى حالاته، فيعطي أقوى علامات الإعراب، ولا يصدق هذا القول على الفعل الماضي لأن المضارع معرب والماضي مبنيٌ دائماً[٢].

"أما الكوفيون فيرون أن رافع الفعل المضارع عامل معنوي أيضاً ولكنه عندهم التجرد من الناصب والجازم أو أن معنى المضارعة هو الرافع له، ويرى بعضهم ومنهم الكسائي أن حروف المضارعة هي عامل الرفع في الفعل المضارع يلغي عملها بوجود ناصب أو جازم"[٣].

---

(١) الهمع ٩٤/١.

(٢) الأشباه والنظائر ٣٣٧/١.

(٣) المرجع نفسه ٣٣٨/١.

٣- عامل الصفة في رأي الأخفش[١]:

وعامل الصفة رفعاً أو نصباً أو جرّاً عامل معنوي هو كونها صفة لمرفوع أو منصوب أو مجرور، أما سيبويه وجمهور البصريين فالعامل في الصفة عندهم هو العامل في الموصوف[٢].

وأضاف الكوفيون لما سبق الآتي:

١- الصرف:

وهو عامل معنوي يعمل النصب في الفعل المضارع بعد الواو أو الفاء أو بعد حرف أو إذا كانت هذه الحروف مسبوقة بنفي أو طلب[٣].

٢- الإسناد أو الفاعلية:

علل الكسائي رفع الفاعل بعد الفعل لكونه داخلاً في الوصف أو ملتبساً بالفعل، وعلل ابن هشام[٤] رافع الفاعل بإسناد الفعل له أو معنى الفاعلية، وليست الحركة على آخره بأثر من الفعل، إنما العامل فيه معنوي هو إسناد الفعل له، أو كونه ملتبساً به أو هو المعنى المرتب على قيامه به وهو الفاعلية[٥].

٣- المصدرية:

مثل طلع زيدٌ بغتة فكلمة بغتة حال مؤولة عند البصريين وهي منصوبة على المصدرية عند الكوفيين[٦].

---

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، من أكابر أئمة النحويين البصريين، أخذ عن سيبويه، صنف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي. نزهة الألباء ١/١٣٥.

(٢) الأشباه والنظائر، ص ٣٣٨.

(٣) الهمع ١/١٥٩.

(٤) عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي النحوي، أبو محمد، ولد سنة ٧٠٨هـ، ت سنة ٧٦١هـ. بغية الوعاة ١/٢٩٣.

(٥) الهمع ١/١٥٩.

(٦) شرح ابن عقيل ١/٦٣٢.

٤- التقريب:

وذلك في قولهم: كيف أخاف الظلم وها الخليفةُ قائماً، وهذا القمر طالعاً فـ (قائماً) و (طالعاً) منصوبتان على التقريب، لأن ما بعد اسم الإشارة واحد في حقيقته (القمر) أو في سياقه فلا يحتاج إلى إشارة أو تنبيه إليه.

العامل اللفظي:

ويقصد به المؤثّر في الإعراب مع رفع ونصب وجر وجزم الملفوظ به حقيقة أو مقدّرة، ويشترط فيه ألاّ يكون زائداً أو شبيهاً به[١].

قسم النحاة العوامل اللفظية إلى نوعين: ظاهرة ومقدرة.

أ- العوامل الظاهرة:

هي الملفوظ بها حقيقة في الكلام سواء أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً، ومن أمثلتها المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة ونحوها. والفعل الماضي والمضارع والأمر وأسماء الأفعال، وأفعال المدح والذم، وأفعال التعجب والأفعال الناقصة مثل كان وأخواتها، وإن وأخواتها... الخ

ب- العوامل المقدّرة:

ويقصد بها العوامل التي يصعب النطق بها حقيقة وتعذراً، وجوباً وجوازاً، ومن أمثلة ذلك نصب المفعول به بفعل مقدر كالتحذير والإغراء[٢].

والعامل عند السهيلي هو موضوع عريض وقد أخذ مساحة كبيرة من كتابه نتائج الفكر[٣].

وأصل العامل عنده "أن الألف تابعة للمعاني فكما تثبت الحرف بما دلّ عليه معنى وجب أن يثبت به لفظ وذلك هو العمل"[٤]، ومعنى هذا أن العامل كي يعمل في غيره، لا بد أن يدل على معنى في غيره.

---

(١) الكتاب ٦٨/١.

(٢) الكتاب ٣١١/١.

(٣) انظر نتائج الفكر، ص ٦٨- ٤٠٦.

(٤) نتائج الفكر، ص ٧٤.

ويجب أن تفرد للعامل رسالة كاملة؛ ذلك أن كل ما أتى به في هذا الجانب لم يُسْبق إليه، وسأتناول عدداً من المسائل في هذا الجانب منها، رأيه في "عمل كان وأخواتها" والإظهار "ناصب المفعول لأجله" ولماذا "نصبت أفعال القلوب مفعولين"[1]، وذلك عند الحديث عن المسائل التي انفرد بها في الباب القادم.

(1) انظر ص (١٦٠) و (١٧٩) و (١٥٨)

الفصل الثاني
موقف السهيلي من المدارس النحوية

المبحث الأول: القضايا الخاصة بالأسماء

المبحث الثاني: القضايا الخاصة بالأفعال

المبحث الثالث: القضايا الخاصة بالحروف

والمدرسة هي اتجاه له خصائص ومميزات ينادي بها فرد أو جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون[١].

وقبل الولوج إلى منهج السهيليّ لا بد من الحديث عن هذه المدارس؛ فقد بدأ الاهتمام بالدراسات النحوية في بداية القرن الثامن الميلادي، وبدأ النحو أولاً بالعراق عند ظهور مدرستي البصرة والكوفة وامتزجت هاتان المدرستان في مدرسة واحدة هي مدرسة بغداد، وكل من المدرستين اتجهت في تبيين مبادئها وعملها اتجاهاً مختلفاً، فاهتمت البصرة بدراسة المظاهر النحوية وتفسيرها، أما المدرسة الكوفية فإنها اهتمت بشؤون اللغة وبالشاذ فيها[٢].

لهذا السبب وللمصطلحات النحوية التي أفرزتها كلٌّ من المدرستين كان منبع هذا الاهتمام.

والحديث عن البصرة هو حديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر، ومما لا شك فيه أن النحو بصورته المعروفة نشأ بصرياً وتطور بصرياً. والعلماء الذين درسوا ذلك يكادون يجمعون على أن النحو العربي نشأ لحفظ القرآن الكريم من اللّحن. والبصرة مهدت لنشأة هذا العلم الذي بدأ في رحابها أول ما بدأ؛ فقد تفاعل مجتمع البصرة الجديد، فنتج عن ذلك التفاعل اندفاع الحياة العلمية التي ظلت تأخذ طريقها شيئاً فشيئاً كالبنيان يكتمل بعد تمام أركانه وهو شأن النحو العربي الذي كان استجابة صادقة لحماية آي كتاب الله من الخطأ ومنعاً لفشو التحريف في اللغة، ومن ثم حيادها عن سواء السبيل، وكان لوضع النحو عوامل منها العامل الديني؛ وهو المحافظة على القرآن الكريم، وهو السبب القرآني، وظاهرة الإعراب في القرآن ربما كانت أكبر الصعوبات التي واجهت العرب المسلمين، ولذلك استأثرت باهتمام العلماء، ثم يلي العامل الديني العامل الاجتماعي أو القومي، ويرجع ذلك إلى اختلاط العرب بمن دخلوا في

---

(١) أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، توزيع دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م، ص٣٥٢.

(٢) نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، ط٢، دار المعارف، ص١٩.

الدين الإسلامي من غير العرب. والعرب حريصون على المحافظة على لغتهم من اللحن الذي يدخل الفساد في الألسنة نتيجة تعامل العرب مع غيرهم، وذلك في كل مجالات الحياة والمرافق المختلفة، كالاشتراك في الحرب أو تبادل التجارة[١]، وكان ذلك في مكة التي كانت تمثّل المركز التجاري في الجاهلية ففيها الفارسي، والرومي، والهنديّ، وفي المدينة كان يجاور العرب اليهود، فأقاموا فيها[٢].

وكانت العراق وفيها عرب الحيرة، والأنباط وهم في الأصل عرب، وفيها بعض الفئات اليونانية والهندية وعبيد من أفريقيا، وكانت البصرة تجمع قبائل عربية شتى من تميم وبكر وعبد القيس، وهذيل والأزد[٣].

وفي الشام كانت القبائل الموالية للروم منذ الجاهلية كقبائل غسان ولخم[٤].

أما السبب الثالث أو العامل الثالث بالإضافة إلى العاملين الديني والاجتماعي أو القومي فهو عامل لغوي، وذلك عندما جاء الإسلام نزل القرآن باللغة العربية؛ فزادت قدسيتها في نفوس العرب، ولذلك صارت العناية بهذا مُلحّة، فلم تَعُد اللغة في نظر العربي المسلم مجرّد تناولها والتحدث بها عن طريق المناظرات الشعرية على هيئة مواعظ وخطب... بل صارت بالإضافة إلى ذلك أساس فهم آي القرآن الكريم، وإلى جانب ذلك فإن اللسان العربي قد تطور وبدأ يواكب الحضارة المتمثلة في نمو الفكر العربي الإسلامي وتفاعل العرب مع غيرهم من حضارات تلك الأمم، فتطور الفكر، ودور العلم التي تعنى بنهوض اللغة ومن دافع الحرص على القرآن الكريم تأسست مدرسة البصرة النحوية وهي المدرسة النحوية اللغوية التي كانت عنايتها شديدة بهذه الجوانب، ولا عجب إذ قيل إن مدينة البصرة كانت مهد نشأة النحو العربي؛ إذ إن البصرة لها موقع مهم في تنمية الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، فهي قريبة من البحر،

---

(١) الأغاني، للأصفهاني ٦٥/١، والكامل في اللغة، المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط٢، دار الكتب المصرية، ١٩٥٣م، ٩٦/٢.

(٢) مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول صلى الله عليه وسلم، د. أحمد إبراهيم الشريف، ط دار الفكر، ص ٣٠٩- ٣١٦.

(٣) الحياة الأدبية في البصرة، د. أحمد كمال زكي، ص٥٣- ١٠٤.

(٤) فتوح الشام ١٠٥/١، ومعجم ما استعجم ٥٦٨/٢- ٥٦٩.

وحاضرة أقرب إلى البدو، وقد كان موقعها ذاك عنصراً فعّالاً في نموها وازدهارها، ونالت خلال العصرين الأموي والعباسي الكثير من الاهتمام، وسكنت بها جاليات كثيرة كالفرس، هذه الجاليات كانت في حاجةٍ مُلِحّةٍ إلى ضوابط وقواعد لغوية تسهل امتزاجها في المجتمع العربي، وقد تم لها ذلك، ومن ثم وجد النابغون في البصرة ميداناً فسيحاً وبرزت أسماء كثيرة لامعة مثل أبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وعيسى بن عمر الثقفي، والخليل بن أحمد الفراهيدي وسيبويه، فكان بعضهم أئمة في الفقه واللغة والنحو، وكان العرب يختلفون إلى هؤلاء في مجالس العلم التي نشأت في مساجدها ليدرسوا، ويسمعوا كلام العرب الإقحاح الوافدين إليها، يسمعون قصصهم ورواياتهم(١).

حيث إن عامتهم توفر لديهم نصيب كبيرٌ من الثقافة العامة ولا سيما في العصر الأموي، وما يروى أن عبد الملك بن مروان ندم، لأنه لم يرسل ابنه الوليد إلى البصرة(٢). وقد تعلّم المعتصم بن الرشيد الفصاحة ولم يكن قبل ذلك فصيحاً(٣).

وقد كان شيوخ البصرة قبل كُلّ شيء يدركون أهمية البادية ولذلك حرصوا على تلقي اللغة عن طريقها وتنمية دراساتهم؛ فكانوا يتوجهون إليها ليشافهوا الأعراب فيها، ويسمعوا منهم، ومن ثم يقومون بالتدوين لما يسمعون، وكانت بوادي نجد والحجاز وتهامة مقاصد العلماء والدارسين، وكان الخليل ابن أحمد الفراهيدي واحداً من العلماء الذين أفادوا من البادية(٤) فكانوا يأخذون من القبائل الضاربة في قلب الجزيرة ممن وصفوهم بحرشة الضباع وأكلة اليرابيع وللطرافة أنقل هنا بأن البصريين ردوا عليهم بأنهم أكلة الشواريز(٥) وباعة الكواميخ(٦)، وقد أهملت لغات القبائل القاطنة في أطراف الجزيرة بحجة اختلاط

---

(١) البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق حسن الندوبي، ط٢، ١٩٣٢م ٢٠٠/٢.

(٢) العقد الفريد، ابن عبد ربه، ط القاهرة، ١٢٩٣هـ- ٣٤٩/٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٣٥٠.

(٤) في أصول النحو، للأفغاني، دار الفكر، ١٩٦٣م، ص٢٤.

(٥) اللبن المصفطى، القاموس المحيط، ص ٢١٠.

(٦) إدام القاموس المحيط، مادة (كمخ)، ص ٣٧٠.

لهجاتهم بلغات غير عربية، وهكذا كانت نظرتهم إلى فصاحة القبائل وأصالة لغتها فقالوا: (إن أفصح العرب عليا هوازن وسفلى تميم)[١] وكانوا يقولون عن قريش إنها ذات فصاحة[٢] وفي ترتيبهم للقبائل الفصيحة قالوا: كانت قريش أجود العرب. انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسمعاً وأبينها عن ما في النفس.

ملامح المدرسة البصرية:

أ- القياس ويتميز بالآتي:

١- تشدد البصريون في النموذج الذي يقاس عليه غيره فلم يقيسوا على كل ما سمع عن العرب بخلاف الكوفيين الذين أخذوا جميع ما ورد عن العرب واعتبروه صالحاً للقياس عليه مما جعل ذلك موضع فخر لدى البصريين.

٢- يأخذ البصريون القياس على ما سُمع بكثرة فلا يكتفون بالمثال الواحد أو الأمثلة القليلة وإنما اشترطوا الكثرة والتداول على ألسنة العرب الفصحاء[٣].

٣- أراد البصريون تمشياً مع مذهبهم في القياس أن يهدروا الشواذ فإذا تبيّن صحة الرواية عندهم قالوا تحفظ ولا يقاس عليها.

ب- انتقادهم للقراءات القرآنية:

انتقد البصريون القراء وضعفوا قراءاتهم واتهموهم بالجهل بأصول العربية مع أنهم لا يعملون بشيء من حروف القرآن على الأغلب والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل فإذا ثبت عندهم رواية قبلوها، ولم يحل دون قبولها خروجها على القياس ومنافاتها لحكم الأغلب، وذلك لأن القراءة عندهم سُنّة متبعة والإسناد هو محور القبول والرفض، فما صح منه قبلوه ولو تعارض مع مقاييس النحاة. وما لم يصح رفضوه ولو وافق أصولهم[٤].

---

(١) المزهر، للسيوطي، مصر، مطبعة عيسى الحلبي، ١ /٢١١

(٢) المصدر السابق، ص٢١٢.

(٣) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، طبع عام ١٣٩٦هـ- ١٩٧٦م، ص ٢٠٢.

(٤) مدرسة الكوفة النحوية، د مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى محمد، عام ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م، ص ٥٠.

وإذا كان البصريون قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدراً من مصادرهم، فإنهم لم يأخذوا القراءات في جملتها كمصدر لهم، وإنما أرادوا أن يطبقوا عليها قواعدهم ومقاييسهم؛ فما وافق منها تلك القواعد والمقاييس دون حاجة إلى تأويل قبلوه في الدرجة الأولى، وما طابقها مع التأويل اعتبروه في الدرجة الثانية، أما ما لم يقبل مقاييسهم وقواعدهم –ولو بالتأويل– فقد رفضوه واعتبروه نادراً أو شاذاً[1]، وخلاصة الأمر أنهم أخذوا بالقراءات التي يدعمها الشعر وكلام العرب ويسندها القياس وتركوا بعضاً منها.

ج– التقدير والتأويل:

استقرأ البصريون لغات القبائل العربية المعروفة وهي قيس، وتميم، وأسد، وهذيل وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ووضعوا النحو على أساسها على الرغم من أن اللغات المعتمدة لهذه القبائل لا تحوي لغات القبائل العربية الأخرى في شبه الجزيرة العربية[2] وكانوا في ذلك يلجأون إلى القول بالشذوذ أو التأويل عند تعارض النص مع قواعدهم التي وضعها.

د– المصطلحات:

تميز البصريون بوضعهم المصطلحات النحوية التي كتب لها أن تسود النحو على مرّ العصور.

---

(١) تاريخ النحو وأصوله، د. عبد الحميد السيد طلب، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٦م، ص٨٢.

(٢) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، للسيوطي محمد أحمد جاد المولى، وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي، بدون تاريخ ٢١٢/١.

مدرسة الكوفة:

تقع الكوفة على شاطئ نهر الفرات بأرض بابل من العراق وتشتهر ببساتين النخيل والزروع والكروم، وبها أقدم مسجد وهو المسجد الجامع ويُعرف بمسجد الكوفة وهو أحد المساجد الأربعة المشهورة بعد المسجد الحرام والمسجد النبوي والمسجد الأقصى[١].

والكوفة بالضم هي المصر المشهور بأرض بابل من سواد العراق وسميت بالكوفة لاستدارتها وقيل لاجتماع الناس فيها، وقيل الكوفة الحمراء وبها سميت الكوفة[٢].

وفي التهذيب[٣] "الكوفة البلدة المعروفة واختلف في تسميتها بذلك الاسم قيل لاستدارتها: تقول العرب رأيت كوفاناً وكوفاً تعني بذلك الرملة المستديرة، وقيل سميت كوفة لاجتماع الناس فيها، ومن قول العرب تكوّف الرمل إذا ركب بعضه بعضاً.

وقد أصبحت الكوفة مقراً لعدد من القبائل العربية قال الطبري[٤] "إن من القبائل التي سكنت الكوفة مضر وربيعة وقبائل جهينة كانت لها ستة آلاف دار منها بنو عبس ومراد والخزرج ومن أوائل الصحابة بها عمار بن ياسر، وعبد الله بن مسعود؛ ليكون الأول أميراً والثاني وزيراً، ونزل بها أيضاً سعد بن أبي وقاص وسلمان الفارسي"[٥].

تعتبر الكوفة أول عاصمة إسلامية خارج المدينة وثاني مدينة بناها المسلمون بعد البصرة، واتخذها الإمام علي كرّم الله وجهه عاصمة للدولة

---

(١) معجم البلدان، الحموي، طبعة دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ- ٤٩٢/٤.

(٢) لسان العرب، مادة كوف.

(٣) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، باب حرف الكاف ١٢٥/٣.

(٤) هو محمد يزيد، ولد سنة ٢٢٤هـ، ت سنة ٣١٠هـ، ويعتبر من أئمة التفسير وعالماً في اللغة، والفقه، والقراءات والحديث. شذرات الذهب، للحنبلي ٢١٠/٢، وطبقات القراء، للذهبي ١٠٧/٢.

(٥) تاريخ الطبري، للطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م، ٩٤/٤.

الإسلامية إبّان خلافته، وقد هبط فيها سبعون رجلاً من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم ممن شهدوا بدراً، وثلاثمائة من أصحاب الشجرة[١].

وكان للكوفة دور بارز في المجال اللغوي، لأن أرضها زخرت بكثير من العلماء، ومن هؤلاء ثعلب واسمه أبو العباس أحمد بن يحيى ت سنة ٢٩١هـ، وأهم آثاره حفظه لكتب الفراء، ويتضح ذلك في كتابيه "المجالس" و "الفصيح"[٢]، وابن الأنباري وهو أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الحسن الأنباري[٣] قال عنه الفيروز ابادي[٤] "الإمام المشهور، العلم المنشور، كان أحفظ أهل زمانه، وله التصانيف المفيدة في النحو واللغة، منها غريب الحديث، و "الهاءات" و "الأضداد" و "المشكل"....

ومن مصنفاته، ديوان الأعشى برواية ثعلب، وديوان زهير بشرح ثعلب.

وجاء في مراتب النحويين "كان بالكوفة نحوي يقال له الرؤاسي وهو مطروح العلم ليس بشيء"[٥].

ومع الذي يقال عنه إنه ألّف كتاب "الفيصل" إلا أن الكسائي يقول "حداني إلى النظر في النحو أني كنت أقرأ على حمزة الزيات فتمر بي الحجة ولا أتجه لها ولا أدري ما الجواب فيها فارجح إلى المختصر الذي عمله أهل الكوفة وكان يسمى هذا المختصر الفيصل فلا أتبين فيه حجة"[٦].

---

(١) البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية،، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ٩٦/٨.

(٢) طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، طبعة ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، وطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م، تحقيق محمد أبو الفضل، ص ١٣٢.

(٣) طبقات النحويين واللغويين، ص١٥٣.

(٤) مجد الدين أبو الطاهر عمر بن يعقوب الشيرازي، صاحب (القاموس المحيط)، توفى سنة ١٨٦هـ، بغية الوعاة، للسيوطي ٢٧٣/١.

(٥) مراتب النحويين، ص ٢٤.

(٦) مجالس العلماء، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٦٢م، ص ٢٦٦.

هذا مع الذي يقال إنه هو مؤسس المدرسة الكوفية أي أبي جعفر الرؤاسي[١].

ومن العلماء أيضاً ابن السكيت وهو أبو يوسف يعقوب بن إسحق السكيت[٢] وهو لقب والده ومن مصنفاته "كتاب الألفاظ" و "إصلاح المنطق" و"كتاب الأضداد" و "كتاب شرح ديوان الحطيئة".

وقد اختلف في نشأة الكوفة بين الرؤاسي وبين عالم جليل من علمائها وهو معاذ بن مسلم الهراء ومنهم من نسب إليه وضع علم الصّرف[٣]. وعموماً يعتبر هو والكسائي من مؤسسي المدرسة الكوفية[٤] التي نشأت بين ربوع مدرسة القراءات القرآنية فإمامها الكسائي أحد القراء السبعة ورأس الكوفة الفراء.

وقد حظيت الكوفة بشرف نزول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مما جعلها تفوز بقصب السبق في مجال القرآن الكريم، والقراءات، والفقه، ومن الأسباب التي جعلتها تنال ذلك:

أ- نزلت فيها البيوتات الأربعة أل زائدة الدّارميون وآل زيد الفزاريون وآل ذي الجدين الشيانيون، وآل قيس الزبيديون[٥].

ب- هبط فيها سبعون رجلاً من أصحاب رسول الله ممن شهدوا بدراً وثلاثمائة من أصحاب الشجرة[٦].

ملامح المدرسة الكوفية:

كان الكوفيون يسندون كثيراً من قواعدهم إلى قراءات قرآنية يلتمسون فيها ما يدعم رأيهم، وذلك مثل إجازتهم العطف على الضمير المجرور دون إعادة

---

(١) هو محمد بن الحسين بن أبي سارة الكوفي النحوي، إمام مشهور، ت ١٨٧هـ. (طبقات القراء، ابن الجزري ٢/١١٦- ١١٧).

(٢) وفيات الأعيان، ابن خلكان ٥/٤٣٩.

(٣) بغية الوعاة، السيوطي ١/٨٣.

(٤) الفهرست، ابن النديم، ص ٩٨.

(٥) نحو القراء الكوفيين، خديجة أحمد مفتي، المكتبة القبطية، مكة المكرمة ص١٢٠.

(٦) مدرسة الكوفة، النحوية ص ١٢ .

الخافض[١] ويستدلون على هذا بقراءة حمزة ﴿ وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ﴾ [٢] بجر الأرحام ومنها أيضاً إجازتهم الفصل بالمفعول بين المضاف والمضاف إليه[٣] بقراءة أبي عامر: ﴿ وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلاَدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [٤] بنصب أولادهم وجرّ شركائهم وهي يعني استماع العالم النصوص من منابعها الأصلية وقد فعل علماء العربية ذلك مثل الخليل والكسائي، ثم جاء بعده عصر الرواية ويراد بها تلقي النص مسنداً. وتميز الكوفيون أنهم يطلبون كل ما يسمعون بخلاف البصريين[٥].

وقد بنى الكوفيون نحوهم على السماع، مع مخالفتهم له في أحيان قليلة ومن ذلك ما قرره سيبويه[٦] من عمل فعّال من صيغ المبالغة في نحو أما العسل فأنا شرّاب بنصب العسل مفعولاً لشراب، وسبب مخالفتهم أنهم رفضوا الاعتداد برواية سيبويه؛ لأن هذه الصيغة فرع من أسماء الأفعال، وأسماء الأفعال من الفعل[٧].

القياس:

أخذ الكوفيون جميع ما ورد عن العرب، واعتبروه صالحاً للقياس عليه ولكنهم لم يستندوا إلى السماع، ومن ذلك قياسهم العطف بلكن في الإيجاب ببل دون أن يسمعوا لذلك شاهداً من العرب ، وقد نقل السيوطي ذلك عنهم حين قال في كلامه عن –لكن– قال الكوفية: أو إيجاب كيل لأنها مثلها في المعنى، ونحو قام زيد لكن عمر[٨].

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبع دار إحياء التراث العربي، بدون تاريخ، ص.

(٢) الآية (١) من سورة النساء.

(٣) الإنصاف، ص٦٠.

(٤) الآية (١٣٧) من سورة الأنعام.

(٥) الاقتراح، للسيوطي، ص ٢٠٢، وانظر السبعة في القراءات، ص ٣٢٥.

(٦) عمرو بن عثمان بن قنبر، كان أديباً نحوياً، ت ١٨٨هـ، طبقات النحويين، ص ٦٦.

(٧) المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، ص ١٦٤.

(٨) همع الهوامع، السيوطي، طبع دار المعرفة، بيروت، بدون تاريخ ١٣٧/٢.

المصطلحات:

كانت للكوفيين مصطلحاتهم الخاصة التي لم يكتب لها السيادة إلا بعض المصطلحات القليلة مثل مصطلح النّعت وعطف البيان وهذه بعض مصطلحاتهم وتقابلها مصطلحات البصريين التي كتب لها البقاء والدوام.

الكوفـــــــة	البصـــــــرة
النعت	الوصف- الصفة
الصلة	حروف الزيادة
العماد	ضمير الفصل
الكناية	الضمير
المفسّر	التمييز- المميز
النّسق	العطف
الجحد	النفي
يجرى ولا يجرى	ينصرف ولا ينصرف
القطع	الحال
الخفض	الجر
النون	التنوين
واو الصّرف	واو المعيّة
الفعل الواقع	المتعدي وغير الواقع لازم
ما لم يسم فاعله	الفعل المبني للمجهول
الصفة أو المحل	الظرف وحرف الجر

المدرسة البغدادية:

شهِدت السنوات الأخيرة من القرن الثالث الهجري نهاية مدرستي البصرة والكوفة النحويتين وذلك بوفاة المبرد[١] إمام البصريين ٢٨٥هـ وثعلب[٢] شيخ الكوفيين ٢٩١هـ، وبوفاتهما انتقلت الرئاسة في النحو إلى بغداد؛ حيث قامت مدرسة نحوية جديدة لا ترى حرجاً في الأخذ عن البصريين والكوفيين على السواء؛ فوصف علماؤها بأنهم مزجوا بين المذهبين السابقين؛ مما جعل الدراسة النحوية فيها تتخذ طابعاً جديداً؛ فشكّلت بذلك انتقالاً في الفكر وتغيراً في طبيعة الدروس النحوية[٣].

ويمكن تعريفها تبعاً لذلك بأنها المزج والاختيار من آراء البصريين والكوفيين وابتكار آراء جديدة.

والمزج هو أن يُخْلط رأي بصري وآخر كوفي في مسألة واحدة، مثال لذلك أن نمزج ثلاثة أسباب لعدم لحوق علامة التأنيث للصفات الخاصة بالمؤنث وهي: لأنها تؤدي معنى النسب، أو لتذكير ما وصف به الأصل، أو لأمن اللّبس وهذا مزج لرأي الكوفيين القائل: إن علامة التأنيث قد تحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث، وبين رأي البصريين القائل: إن العلامة إنما حذفت لأنهم قصدوا بها النسب أو إنما حذفت لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا إنسان حائض[٤].

---

(١) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر أبو العباس المبرد، ولد سنة ٢٢٠هـ، ت ٢٨٥هـ، من كتبه: "الكامل" و "المقتضب" و "إعراب القرآن". إنباه الرواة ٢٤١/٣.

(٢) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيّار الشيباني مولاهم أبو العباس ثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وهو بغدادي، له معرفة بالقراءات، ولد عام ٢٠٠هـ، ت عام ٢٩١هـ. الإشارة ٥١/٢.

(٣) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص ١٧٥.

(٤) المرجع نفسه، ص ١٧٨.

ومن علماء المدرسة البغدادية السيرافي[١]، والفارسي[٢]، والرماني[٣]، وابن جني[٤]، والزمخشري[٥] وابن الشجري[٦]، والأنباري، والعكبري[٧].

---

(١) الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي، ت ٣٦٨هـ، سكن بغداد وولى قضاءها من كتبه: "شرح سيبويه". إشارة التعيين ٩٣/٤.

(٢) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبي علي الفارسي من تصانيفه: "الحجة" و "التذكرة" و "أبيات الإعراب" و "تعليق على كتابه سيبويه"، ت ٣٧٧هـ. الإشارة ١٠٣٠/٤.

(٣) علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن الرماني، ولد سنة ٢٧٦، كان إمام في العربية، من تصانيفه: "شرح سيبويه" و "شرح المقتضب"، ت ٣٨٤، البغية ٢٨١/٢.

(٤) عثمان بن جني أبو الفتح الموصلي النحوي اللغوي، ت ببغداد ٣٧٢هـ، من تصانيفه: "اللمع" و "سر الصناعة" و "الخصائص". إنباه الرواة ٣٣٥/٢.

(٥) محمود بن عمر بن محمد بن أحمد جار الله الزمخشري، ولد عام ٤٩٧هـ، مفسراً، لغوياً، ت ٥٣٨هـ. بغية الوعاة ٢٧٩/٢.

(٦) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بابن الشجري، كان تام المعرفة باللغة، وأملى كتاب الأمالي، ت ٥٤٢هـ، نزهة الألباء، ص ٤٠٦.

(٧) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين العكبري الأصل، بغدادي المولد والدار، الحنبلي، القادري، ولد سنة ٥٣٨هـ، ت ٦١٦، من مؤلفاته: "إملاء ما منّ به الرحمن" و "اللباب في علل البناء والإعراب". هدية العارفين ٤٥٩/١.

مدرسة الأندلس:

لم تكن المدرسة الأندلسية سائرة في نهجها طريق المدارس الأخرى؛ ولأجل ذلك وصفت المدرسة الأندلسية بأنها خارجة عن التقليد، وقد اختطّ الأندلسيون لأنفسهم مذهباً جديداً ولم يكونوا تابعين لغيرهم، وكانوا فيه متحررين من قيود العصبية المذهبية، معتمدين بتفكيرهم ومقدرتهم على نتاج عقولهم وبنات فكرهم، واجتهادهم، فجاءت آراؤهم منها الجديد، ومنها المختار، معتمدة في ذلك كله أو أكثره على المسموع من النصوص العربية، ولم يعتمدوا إلا في القليل التام على الأقيسة النظرية المنطقية التي اعتمد عليها نحاة المدارس الأخرى في كثير من الأحيان، وكانت النصوص التي اعتمدوا عليها موزعة بين القرآن والحديث وكلام العرب[١].

معالم هذا المذهب وتتلخص في:

أولاً: موقفهم من التعليل:

دعا الأندلسيون إلى الاجتهاد والاكتفاء في العلة الأولى وإسقاط ما دونها من التي تدل على الإسفاف والتقصي والتفريغ والمبالغة وإجهاد الذهن[٢].

ثانياً: اتجاههم إلى التيسير:

كان الأندلسيون يسعون إلى تيسير العربية وتذليل الصعاب أمام الطلاب ليسهل عليهم تعلمها وسلكوا في ذلك عن طريق شرح كتب النحو المطولة والتعليق عليها، ووضع المختصرات النحوية السهلة التناول[٣].

ثالثاً: موقفهم من القراءات والاستشهاد بالحديث:

ففي القراءات كان موقفهم وسطاً بين البصريين المتشددين والكوفيين المتساهلين. أما الحديث والاستشهاد به في المسائل النحوية فكان أحد سمات المذهب الأندلسي، وإن كان قد سبقتهم إليه بعض المدارس، إلا أنهم أكثروا من

---

(١) خصائص المدرسة الأندلسية، ص ١٦٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.

(٣) نفس المرجع، ص ٢٣٧.

الاستشهاد به، وهو الأمر الجديد في نحوهم، وعموماً كانوا نفورين من كثرة التعليل النحوي، وإن كان بعضهم يتعصب له.

المبحث الأول

بعض القضايا الخاصة بالأسماء

مسوّغ الابتداء بالنكرة

ذكر ابن جني في "باب في إصلاح اللفظ" ومن ذلك أيضاً قولهم لك مالٌ، "عليك دين"، فالمال والدين هنا مبتدءان وما قبلهما خبرٌ عنهما، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز، ولقبح الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما جفا ذلك في اللفظ، أخروا المبتدأ وقدموا الخبر وكان ذلك سهلاً عليهم، ومصلحاً ما فسد عندهم، وإنما كان تأخره مستحسناً من قبل أنه لما تأخر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً بأنه في المعنى مبتدأ"[1].

فإن قلت: فقد حكى عن العرب "أمت في حجر لا فيك"[2] و "شر أهر ذا ناب" وقولهم: سلامٌ عليك، قال الله سبحانه وتعالى: ﴿ قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي﴾[3] وقال تعالى: ﴿ وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾[4] ونحو ذلك والمبتدأ في جميع هذا نكرة مقدمة.

قيل: أما قوله (سلامٌ عليك) و (ويلٌ له).

و "أمت في حجر لا فيك" فإنه جاز؛ لأنه ليس في المعنى خبراً، وإنما هو دعاءٌ ومسألة، أي ليسلم الله عليك وليلزمه الويل، وليكن الأمت في الحجارة لا فيك قال الله عز وجل: ﴿لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا ﴾[5] أي اختلافاً ومعناه أبقاك الله بعد فناء الحجارة، وهي مما توصف بالخلود والبقاء.

وأما قولهم "شرٌ أهر ذا ناب" فإنما جاز الابتداء فيه بالنكرة من حيث كان الكلام عائداً إلى معنى النفي، أي: ما أهر ذا ناب إلا شر، وإنما كان المعنى هذا لأن الخبرية عليه أقوى، ألا ترى أنك لو قلت: أهر ذا ناب شر لكنت على طرف

([1]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة، ٣١٧/١.

([2]) الانخفاض والارتفاع والاختلاف

([3]) الآية (٧٤٧) من سورة مريم.

([4]) الآية (١) من سورة المطففين.

([5]) الآية (١٠٧) من سورة طه.

من الإخبار غير مؤكد، فإن قلت ما أهر ذا ناب إلا شر كان ذلك أوكد، ألا ترى قولك: ما قام إلا زيد أوكد من قولك قام زيد، وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع، من حيث كان أمراً عاتياً مهماً؛ وذلك أن قائل هذا القول سمع هرير كلب فأضاف وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر، فقال: شر أهر ذا ناب، أي ما أهر شر تعظيماً عند نفسه أو عند مستمعه، وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يلم به مسترشد[1].

وجاء في شرح المفصل "وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة وتلك المواضع النكرة الموصوفة، والنكرة التي اعتمدت على استفهام أو نفي، وإذا كان الخبر عن النكرة ظرفاً أو جاراً ومجروراً وتقدم عليهما نحو تحت رأسي سرجٌ، ولي مالٌ، وإذا كان في تأويل النفي نحو قولهم: شر أهر ذا ناب... فقرب التخصيص من المعرفة فحصل بالإخبار عنه فائدة وإنما يراعى في هذا الباب الفائدة، وكذلك إذا اعتمدت النكرة على استفهام أو نفي لأن الكلام صار غير موجب، فتضمنت النكرة معنى العموم فأفادت فجاء الابتداء بها لذلك. وأما قولهم: تحت رأسي سرج وعلى أبيه درع، ولي مال، فالذي سوغ ذلك كونك صدرت في الخبر معرفة هي المحدث عنها في المعنى ألا ترى أن السرج من قولك: تحت رأسي سرج، وإن كان المتحدث عنه في اللفظ، فالرأس مضاف إلى ضمير المتكلم وهو الياء من رأسي، وهذا الضمير هو المحدث عنه في المعنى كأنك قلت: أبوه متدرع درعاً وكذلك: لك مالٌ فالمعنى أنت ذو مال فلما كان المعنى مفيداً جاز، وإن كان اللفظ على خلافه[2].

والذي يؤيد عندك ما قلناه: أنك لو قلت تحت رأسي سرج ولرجل مال ولرجل درع لم يكن كلاماً وإنما اشترط ههنا أن يكون الخبر مقدماً لوجهين:

أحدهما: أن الظرف والجار والمجرور قد يكونان وصفين للنكرة إذا وقعا بعدها، لأنه في الحقيقة جملة من حيث كان متعلقاً باستقر وهو فعل. ويدل على أنه جملة أن يقع صلة والصلات لا تكون إلا جملاً، وإذا كان كذلك فلو قلت:

([1]) الخصائص، ١/ ٣١٩.

([2]) شرح المفصل ٨٣/١.

سرج تحت رأسي، أو درع على أبيه أو قال درهم لي. لتوهم المخاطب أنه صفة وينتظر الخبر فيقع عنده لبس.

والوجه الثاني: أنهم استقبحوا الابتداء بالنكرة في الواجب، فلما سمح[١] ذلك عندهم في اللفظ أخّروا المبتدأ وقدموا الخبر.

وإنما كان تأخيره أحسن من تقديمه لأنه موقع الخبر، ومن شروط الخبر أن يكون نكرة فصلح اللفظ وإن كنا قد أحطنا علماً أنه المبتدأ[٢].

قال ابن هشام في المغني "لم يعول المتقدمون في ضابط على ذلك إلا حصول الفائدة. ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدي إلى مواطن الفائدة فتتبعوها فمن مقل مخل، ومن مكثر مورد ما لا يصلح أو معدد لأمور متداخلة، والذي يظهر لي أنها محصورة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة لفظاً أو تقديراً، نحو: ﴿ وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُ﴾ [٣] وشر أهر ذا ناب.

الثاني: أن تكون عاملة نحو: أفضل منك جاءني.

الثالث: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به نحو: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ [٤] وكثير منهم أطلق ا لعطف وأهمل الشرط.

الرابع: أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً أو جملة نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾[٥] و ﴿**لكل أجل كتاب**﴾[٦] وقولك غلامه رجلٌ.

الخامس: أن تكون عامة، إما بذاتها كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام أو بغيرها نحو: ما رجلٌ في الدار، وهل رجلٌ في الدار، و ﴿أَإِلَهٌ مَّعَ اللَّهِ﴾ [١].

---

(١) قبح القاموس المحيط ٢٠١/١.

(٢) شرح المفصل ٨٦/١– ٨٧.

(٣) الآية (٢) من سورة الأنعام.

(٤) الآية (٢١) من سورة محمد.

(٥) الآية(٣٥) من سورة ق.

(٦) الآية (٣٨) من سورة الرحمن.

السادس: أن تكون مراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي نحو: رجلٌ خيرٌ من امرأة.

السابع: أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لنحو عجبت لزيد، وضبطوه بأن يراد به التعجب، ولنحو ﴿سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ﴾ و ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾ وضبطوه بأن يراد به الدعاء وتنحو: قائم الزيدان عند من جوزها وعلى هذا ففي نحو ما قائم الزيدان مسوغان.

الثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر بالنكرة من خوارق العادة نحو شجرة سجدت، وبقرة تكلمت.

التاسع: أن تقع في أول جملة حالية كقوله:

سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا * محياك أخفى ضوؤه كل شارق[٢]

العاشر: أن تقع بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا أسدٌ أو رجلٌ بالباب.

ثم قال وليعلم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد (واو الحال) ليس بلازم[٣].

والرأي عندي أن الابتداء بالنكرة جائز في الكلام من غير حاجةٍ لتأويل نحو "تحت رأسي سرج" بـ "أبوه متدرع درعاً"؛ لبعد المعنى وكذلك "لك مالٌ" بـ "أنت ذو مالٍ".

كما أن إقحام النفي في مثل شرٌ أهرّ ذا ناب بقولهم "ما أهر ذا ناب إلا شر" يدخلنا في ناحية إعرابية أخرى هي إلقاء إلاّ وإعراب شراً على المفعول به؛ وذلك مع الوضع في الاعتبار أن "ذا" على الحكاية.

وقد وافق السهيلي النحاة في اشتراطهم الابتداء بالنكرة بوقوعها في حيز النفي أو الاستفهام أو إذا كانت موصوفة أو مضافة لنكرة قال وفي العربية أبواب رفعت منها النكرة بالابتداء سوى ما ذكرناه. أي ما ذكر من حسن الإخبار عن النكرة في اللفظ لأنه ليس خبراً عنها في الحقيقة ولكن بمعان مازجت الكلام

---

(١) الآية (٦٠) من سورة النمل.

(٢) مجهول القائل، انظر الأشباه والنظائر ١٢/٣، والمغني ٤٦٨/٢.

(٣) المغني، ص ٤٤٥- ٤٤٧.

وقرائن أحوال حسن النظام، ومن ذلك التفضيل نحو قوله تعالى: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾ أي طاعة أمثل ولم يقل مثيله ولا حسنه، لأن النكرة يخبر عنها كما تقدم... أو تريد التفضيل فتقول: "ثمرة أفضل من كذا، أو طاعة" أفضل لأنك حين قلت أفعل من كذا علم أنك تريد أن تقول أفضل ثمرة... ونحو هذا المعنى فخرجت النكرة عن أن تكون مبتدأ محضاً ومخبراً عنه حقيقة... ومما يبتدأ به، وهو نكرة ما دخله معنى الدعاء أو معنى يخرجه أن يكون الكلام خبراً محضاً كما تقدم في التفضيل... وإذا دخل الحديث معنى النفي فلا غرو أن يبتدأ بالنكرات فقد تقدم حسن الإخبار عنها في النفي لما فيه من العموم والفائدة...

وأما ما دخله الدعاء فابتدئ به وهو نكرة، وهو لا يكون إلا في معنى الأحداث والمصادر في ما ارتفع منه نحو "سلامٌ عليكم" وويلٌ له وذكر علة ارتفاعه وهو: أنك لما كنت داعياً وكان الاسم المبتدأ بالنكرة هو المطلوب بالدعاء، صار كالمفعول ووقع موقعه كأنك قلت: أسأل الله سلاماً عليك أو أطلب منه ويلاً للكافرين). ولكنك لم تنصبه (كما نصبت سقياً ورعياً وجدعاً وعقراً؛ لأنك لا تريد أن تشوب الدعاء بالخبر؛ كأنك تريد: "سلامٌ مني عليكم" فصار السلام في حكم المنعوت بقولك "مني"، فقوى الرفع فيه على الابتداء؛ لأن النكرة المنعوتة يبتدأ بها"[1].

([1]) نتائج الفكر، للسهيلي، ص ٤٠٨- ٤١٢ بتصرف.

تقديم الفاعل وتأخيره

يرى ابن الأنباري: أن الفاعل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه[1]... الخ.

وخلاصة الكلام المطول الذي قاله إن الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل لأنه تنزّل منزلة الجزء من الكلمة وهو الفعل.

ومما جاء عن أن الفعل والفاعل كالجزء الواحد ما يأتي:

١- يسكن آخر الفعل لضمير الفاعل لئلا تتوالى أربع متحركات (ضربْتُ ولم يسكن مع ضمير المفعول، نحو (ضربْنا) لأنه في حكم المنفصل.

٢- أنهم جعلوا النون في الأمثلة الخمسة علامة رفع الفعل مع حيلولة الفاعل بينهما ولو أنه كجزء من الفعل لم يكن كذلك.

٣- أنهم لم يعطفوا الضمير المتصل المرفوع من غير توكيد لجريانه مجرى الحرف من الفعل واختلاطه.

٤- أنهم وصلوا تاء التأنيث بالفعل دلالة على تأنيث الفاعل فكان كالجزء منه.

٥- أنهم قالوا (ألقيا) مكان ألق ألق) ولولا أن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل لما أنيب منابه.

٦- إلقاء ظننت إذا توسطت أو تأخرت لأنهم جعلوا الفاعل كجزء من الفعل.

٧- أنهم جعلوا (حبّذا) بمنزلة جزء واحد وجعلوا (ذا) في حبّذا) بلفظ واحد في التثنية والجمع والتأنيث كما يعمل ذلك في الحرف الواحد[2].

ويجب تقديم الفاعل على المفعول، إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، وذلك نحو: ضرب موسى عيسى.

---

(1) أسرار العربية، تأليف الإمام أبي البركات الأنباري، ت ٥١٣- ٥٧٧، تحقيق محمد بهجت البيطار، ط١، مطبعة ليدن، ١٣٠٣هـ- ١٨٨٦م، ص ٧٧.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب ١٤٩/١- ١٥٠.

فإذا وجدت قرينة تبين الفاعل من المفعول جاز تقديم المفعول وتأخيره؛ فتقول "أكل موسى الكمثرى"[1].

وإذا انحصر الفاعل أو المفعول بـــ "إلاّ" أو بـــ "إنّما" وجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور من غيره.

والمحصور بـــ "إنما" لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلاّ ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري أنه لا يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه؛ فلا يجوز "ما ضرب إلا زيد عمراً"، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمه؛ نحو "ما ضرب إلا عمراً زيدٌ".

الثاني: وهو مذهب الكسائي أنه يجوز تقديم المحصور بـــ "إلا" فاعلاً كان أو مفعولاً.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الجزوليّ والشلوبين أنه لا يجوز تقديم المحصور بـــ "إلاّ" فاعلاً كان أو مفعولاً[2].

ووافق السهيلي النحويين في كل ما سبق ولكنه نبّه على مسألتين:

إحداهما: لا يجوز فيها تأخير الفاعل وهو معرب والمفعول كذلك.

ومسألة يقدم فيها الفاعل على المفعول، فإن أُخر انعكس المعنى، واختلف في المحصور بإنما.

قال "وأما المسألة الأولى فقولك: (ضرب القوم بعضهم بعضاً) لا يجوز تأخير الفاعل ههنا من أجل حذف الضمير من المفعول؛ إذ كان الأصل أن يقال: ضرب بعضهم بعضهم؛ إذ حق البعض أن يضاف إلى الكل ظاهراً أو مضمراً؛ فلما حذفوه من المفعول استغناء بذكره في الفاعل، لم يجيزوا تأخير الفاعل فيقولوا.

([1]) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ص ٤٨٧.

([2]) المرجع نفسه، ص ٤٩٢.

ضرب بعضاً بعضهم، لأن اهتمامهم بالفاعل قد قوى وتضاعف لاتصاله بالضمير الذي لا بد منه، فبعد أن كانت الحاجة إلى الفاعل مرة، صارت الحاجة إليه مرتين"[1].

ثم تساءل قائلاً: "فإن قيل فما المانع من إضافة "بعض" إلى الضمير إذا كان مفعولاً دون الفاعل، فتقول: "ضرب القوم بعضهم بعض، أو ضرب القوم بعضٌ بعضهم".

وأجاب عن هذا التساؤل بقوله: "الأصل أن يذكر الضمير فيهما جميعاً؛ فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفاً، كان حذفه مع المفعول –الذي هو كالفضلة في الكلام– أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه ولا غنى عنه، وليتصل بما يعود عليه ويقرب منه[2].

وأرى أن هذا القول هو الصواب عينه.

قال "وأما المسألة الأخرى التي يختلف فيها المعنى، فمثل أن يكون قبل الفعل "إنّما"، تقول: إنما يأكل زيد الخبز، فحققت ما يتصل ومحقت ما ينفصل... وتلخيص هذا الكلام أنها نفي وإثبات، فأثبت لزيد أكل الخبز المتصل به في الذكر، ونفيت ما عداه؛ فمعناه: ما يأكل زيد إلا الخبز. فإن قدمت المفعول ههنا فقلت: إنما يأكل الخبز زيد اختلف المعنى وانعكس مقصد الكلام، فكأنك قلت: ما يأكل الخبز إلا زيد[3].

وقال إن هذه المسألة تخالف ما ذكره النحاة من أن المعنى في الجميع قدمت أو أخرت واحد، والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ [4] ليس كقولك: إنما يخشى العلماء الله، لأنك إذا أخرت نفيت الخشية عن غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى. وهذا واضح ولا خفاء عند التأمل"[5].

([1]) نتائج الفكر، ص ١٧٤.

([2]) نتائج الفكر، ص ١٧٤.

([3]) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

([4]) الآية (٢٨)، من سورة فاطر.

([5]) نتائج الفكر، ص ١٧٥.

وعندي أنه لا خفاء فيه حقاً والسهيلي يأتينا دائماً بالجديد حتى وإن وافق العلماء في ما ذهبوا إليه، ويبرز لنا أشياء كانت غائبة عن الأذهان.

التثنية والجمع

قال الزجاجي في معنى التثنية "ضم اسم إلى اسم مثله في اللفظ فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما. ويؤتى بعلم التثنية آخراً، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد"[١].

والتثنية عند ابن الأنباري صيغة مبنية للدلالة على الاثنين وأصلها العطف تقول: (قام زيدٌ وزيدٌ) إلا أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار[٢].

والجمع عند الزجاجي ضم ثلاثة أشياء متفقة في اللفظ وإلحاق علم الجمع بواحد منها اختصاراً فيدل ذلك على الثلاثة، والجمع عند ابن الأنباري صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد عن الاثنين والأصل فيه أيضاً العطف[٣].

وتحدث النحاة عن إعراب المثنى والجمع واختلفت آراؤهم في هذا الجانب فسيبويه يرى أن حروف المد واللين في المثنى والجمع حروف إعراب، فقال بعض أصحابه: الحركات مقدرة عليها قياساً على مذهبه في الأسماء الستة فالمثنى والجمع معربان بالحركات المقدرة كالمقصور نحو عصا ورحى[٤].

وقال أبو علي الفارسي لا إعراب مقدر عند سيبويه على الحروف؛ لأن النون عنده عِوض من الحركة والتنوين، قال إنما أبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالاً على المعنى لأن الانقلاب معنىً لا لفظاً فقصد الإعراب اللفظي[٥].

---

(١) الإيضاح، ص ١٢٣- ١٢٤.

(٢) أسرار العربية، ص ٤٧.

(٣) الإيضاح، ص ١٢٥.

(٤) علل النحو، ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٩٨٩م، ص ١٦٢.

(٥) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧/١.

وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب ويرى أبو الحسن الأخفش، وأبو العباس، وأبو عثمان المازني أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب[١].

وقال الزجاجي: "الألف علامة الرفع في تثنية الأسماء خاصة نحو رجلان وغلامان، والواو علامة الرفع في جمع المذكر السالم نحو قولك الزيدون والعمرون وما أشبه ذلك"[٢].

وقال الرضي[٣]: "أما نون المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى أنه دال على تمام الكلمة وأنها غير مضافة"[٤].

ابتدأ السهيلي بحثه في هذه المسألة بالحديث عن الجمع ثم انتقل إلى التثنية قائلاً: "الواو والألف في "يفعلون" و "يفعلان" أصل للواو والألف في "الزيـــدون" و "الزيدان" و "المسلمون" و "المسلمان"؛ وإنما جعلنا ما هو في الأفعال أصلاً لما هو في الأسماء؛ لأنها إذا كانت في الأفعال كانت حرفاً وعلامة جمع، وما يكون اسماً وعلامة في حال هو الأصل لما يكون حرفاً في موضع آخر، إذا كان اللفظ واحداً، كما تقول في كاف الإضمار وكاف المخاطبة هذا. وهذا الأصل أولى بنا من أن نجعل الحرف أصلاً والاسم فرعاً له؛ يدلك على ذلك أنهم لم يجعلوا بالواو والنون من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل"[٥].

وخلاصة ذلك أن سيبويه يرى أن حروف المد واللين في المثنى حروف إعراب.

وأما أبو علي الفارسي فالنون عنده عِوض عن الحركة والتنوين.

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨/١.

(٢) الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ط٤، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ص ٣٠.

(٣) الرضي هو محمد بن الحسين بن موسى المعروف بالرضي ذي الحسبين كان من أهل العلم والفضل ولد في بغداد ٩٣٥هـ، ت ٤٠٦هـ، من مؤلفاته: "معاني القرآن"، ومجازات القرآن، هدية العارفين ١١٥/٣.

(٤) شرح كافية ابن الحاجب، ابن الحاجب شرح الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ٧٨/١- ٧٩.

(٥) نتائج الفكر، ص ١٠٧.

والزجاجي الألف عنده علامة للرفع في تثنية الأسماء وأما الواو فهي علامة للرفع في جمع المذكر.

والرضي يرى أن نون المثنى والمجموع كالتنوين في الواحد.

والسهيلي الواو والألف في "يفعلون" و يفعلان أصل للواو والألف في "الزيدون" و "الزيدان" لأنها إذا كانت في الأفعال كانت اسماً وعلامة جمع، وإذا كانت في الأسماء كانت حرفاً وعلامة جمع، وقال إن الفعل في هذه المسألة هو الأصل، ودليله على ذلك أنهم لم يجمعوا "بالواو" و "النون" من الأسماء إلا ما كان فيه معنى الفعل، قال وإن لم تقل ذلك دخل عليك ما هو أشنع مما تفرضه، وهو أن تجعل ما هو حرف أصلاً لما هو اسم، فتقول في "الواو" التي هي حرف وعلامة جمع في "الزيدون" إنها الأصل، وفي الواو التي في "يفعلون" إنها الفرع"[1].

انصرف "السهيلي" في هذه المسألة عن جدال العلماء السابقين كل حسب المدرسة التي ينتمي إليها بصرية، كوفية، بغدادية في أن حروف المد واللين هي حروف الإعراب عند سيبويه، والألف والواو هي علامة الرفع عند الزجاجي، ونون المثنى ونون المجموع كالتنوين في الواحد عند الرضي، والنون عوض من الحركة والتنوين عند الفارسي إلى تلك المسألة المتشعبة عن الأصل والفرع. وهذا يدل على أن السهيلي في علاقته بعلماء المدارس النحوية يختط لنفسه دائماً مذهباً يتشعب فيه إلى مسارات حافلة بالمعاني الجديدة المتدفقة؛ فهو مثلاً يجمع لنا بين اللفظ "الواو" والمعنى "ضم الشفتين لها في هذه المسألة قائلاً "ولما كان الإخبار عن جمع ما يعقل بخلاف ذلك، وكان كل واحد من الجمع فيه يتعين غالباً في القصد إليه والإشارة، وكان اجتماعهم في الغالب عن ملأ منهم وتدبير وأغراض عقلية، جعلت لهم علامة تختص بهم تنبئ عن الجمع المعنوي كما هي في ذاتها جمع لفظي، وهي "الواو" لأنها ضامة بين الشفتين وجامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلاً له، فما خلق الله تعالى الأجساد في صفاتها المحسوسة إلا مطابقة للأرواح في صفاتها المعقولة، ولا

([1]) النتائج، ص ١٠٨.

وضع الألفاظ في لسان آدم عليه السلام وذريته إلا موازنة للمعاني التي هي أرواحها"[1].

وانتقل بعد ذلك إلى التثنية قائلاً: "وأما التثنية فمن حيث قالوا في الفعل: "فعلا" وصنعا فيما يعقل وفيما لا يعقل، ولما لم يقولوا "فعلوا" و "صنعوا" إلا فيما يعقل، لم يجعلوا "الواو" علامة للجمع في الأسماء إلا فيما يعقل، إذ كان فيه معنى الفعل، ومن حيث اتفق معنى التثنية ولم يختلف، اتفق لفظها كذلك في جميع أحوالها ولم يختلف، واستوى فيها ما يعقل وما لا يعقل"[2].

وربط بين ذلك أي استوائها فيما يعقل وما لا يعقل على حد واحد، وبين ضمير الاثنين في الفعل المسند إلى العاقلين وغيرهم ليخرج لنا بقاعدة نحوية جديدة مفادها أن حق علامة التثنية أن تكون ألفاً في الرفع والنصب والخفض.

قال "فإذا ثبت ما قلناه فحق العلامة في تثنية الأسماء أن تكون على حدها في علامة الإضمار وأن تزاد ألفاً في الرفع والنصب والخفض؛ لأنها تثنية في جميع أحوالها..." [3].

([1]) النتائج، ص ١٠٩.

([2]) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

([3]) الروض الأنف ١٨٣/٢.

الفرق بين المصدر الصريح والمؤول

الصّدر "أعلى مقدم كل شيء وأوله، والصدر واحد "الصدور" وهو مذكر و "تصدر" نصب صدره في الجلوس و "صدور" الوادي أعاليه، وطريق "صادر" يصدر بأهله عن الماء و "صدر" عن الماء أي رجع والموضع "مصدر"[١].

واختلف العلماء في أصل المصدر قال سيبويه: "أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"[٢].

قال الزجاجي: "وأحداث الأسماء هي المصادر"[٣].

أما الكوفيون فيرون أن المصدر مأخوذ من الفعل، والفعل سابق له.

قال ابن السراج: "اعلم أن المصدر يعمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبنى مثله للأزمنة الثلاثة"[٤].

ويرى ابن الأنباري أنه سمّى مصدراً والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل فلما سمِّي مصدراً دلّ على أنه قد صدر عنه الفعل"[٥].

والبصريون يرون العكس وهو أن المصدر أصل الفعل ودليلهم على ذلك:

١- أن الفعل يدل على نفسه فصار الفعل بمنزلة المركب فلما صار في تقدير أحد الشيئين، وأحد الشيئين المصدر، والواحد قبل الاثنين، أو الاثنين فرع على الواحد وجب أن يكون الأصل[٦].

٢- إن المصدر يقوم بنفسه مثل "ضربُك حسنٌ" ولا يحتاج إلى ذكر الفاعل، والفعل لا يجوز أن تذكره خالياً من الاسم فوجب أن يكون المصدر أصلاً للفعل لاستغنائه عن الفاعل[١].

---

(١) القاموس المحيط، مادة صدر ٦٨/٢.

(٢) الكتاب ١٢/١.

(٣) الإيضاح، ص ٥٦.

(٤) الأصول في النحو ١٣٧/١- ١٣٨.

(٥) أسرار العربية، ص ١٧١.

(٦) علل النحو، ص ٣٥٩.

٣- المصدر في اللغة هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل وترده، فلما استحق هذا الاسم وجب أن يكون الفعل صادراً عنه، وإذا كان صادراً عنه وجب أن يكون الأصل[٢].

٤- إن المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان مقيد، والمطلق أصل المقيد[٣].

٥- الفعل يتضمن المصدر، والمصدر لا يتضمن الفعل.

٦- إن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يجري على سنن واحدة فلم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين والمفعولين.

ودليل الكوفيين من ثلاثة أوجه:

١- إن المصدر يعتل لاعتلال الفعل ويصح لصحته تقول، "قمت قياماً" وتقول: "قاوم قواماً".

٢- إن الفعل يعمل في المصدر، وإن رتبة العامل فيه قبل رتبة المعمول.

٣- إن المصدر يذكر توكيداً للفعل، وإن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكِّد.

هذا عن المصدر بصفته العامة وأما التأويل فهو عند الأشموني[٤] اصطدام القاعدة النحوية بالنص[٥].

ودلالة المصدر عند النحاة هي حسب نوع المبتدأ الذي له خبر وهو يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً، وكما يأتي الفاعـــل ظاهراً أو مستتـــراً يأتي صريحاً أو مؤولاً، ولكن منطق النحو يرفض مجيء الفاعل جملة صريحة ويقبل الجملة المؤولة بالمصدر والجملة بنوعيها يمكن تأويلها فتؤول الجملة الفعلية إذا دخل

---

(١) أسرار العربية، ص ١٧٢.

(٢) علل النحو، ص ٣٦٠.

(٣) الإيضاح في علل النحو، ص ٥٦.

(٤) هو علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، ٨٣٨خ- ١٤٣٥هـ، نحوي من فقهاء الشافعية أصله من أشمون بمصر، له مؤلفات عديدة منها: "شرح لألفية ابن مالك، و "نظم المنهاج في الفقه"، و "نظم جمع الجوامع في المنطق". كشف الظنون ١٥٣/١.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث ٦٧/١.

عليها أن أو ما المصدرية[1]، قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ﴾[2]، والتقدير ليحزنني ذهابكم.

وتؤول الجملة الاسمية بالمصدر إذا دخلت عليها أن الناسخة لحكم الابتداء، ومثال لتأويله الجملة الاسمية بالمصدر قال الله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ [3].

والتقدير لن ينفعكم إشراككم في العذاب.

ولقد اختلف الكوفيون والبصريون في تأويل الجملة العربية، فأجاز الكوفيون مجيء الفاعل جملة بلا تأول واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ﴾ [4]. حيث وقعت جملة ليسجننه في محل رفع فاعل للفعل بدأ.

وذهب البصريون إلى أن الفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على المصدر المقدر للفعل "بدأ" أي بدأ لهم بداءٌ فحذف المصدر وقدر الضمير.

وخلاصة ذلك أن الفاعل يمكن أن يأتي صريحاً ومؤولاً ولا يجوز حذفه إلا مع الفعل المسند إلى واو الجماعة وياء المخاطبة إذ أكد بالنون ويستثنى الفعل المعتل المفتوح العين.

ولصياغة المصدر المنسبك من حرف مصدري، لا بد من مراعاة عدة خطوات توصل إليها علماء النحو عند العدول من المصدر الصريح إلى مصدر مؤول كالآتي:

١- الدلالة على زمان الفعل إذا كان ماضياً نحو: "الشائع أن حضرت" أم مستقبلاً، نحو: "الشائع أن تحضر" أم أمراً "الشائع حضورك".

٢- الدلالة على أن الحكم مقصور على المعنى المجرد للفعل.

---

(١) شرح الأشموني ١٨٦/١.

(٢) الآية (١٣) من سورة يوسف.

(٣) الآية (٣٩) من سورة الزخرف.

(٤) الآية (٣٥) من سورة يوسف.

٣- الدلالة على أن حصول الفعل جائز لا واجب نحو "ظهر أن يسافر إبراهيم" فالسفر هنا جائز ولو قلنا "ظهر سفر إبراهيم" ساغ أن يسبق إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب.

٤- الحرص على إظهار الفعل مبنياً للمجهول تحقيقاً للغرض من حذف فاعله؛ ذلك عند إرادة التعجب من الثلاثي المبني للمجهول، ففي مثل "عُرِف الحق" يقال ما أحسن ما عُرف الحق[١].

ورأى كثير من النحاة في الفرق بين المصدر المؤول والصريح ما يأتي:

المصدر المؤول	المصدر الصريح
١- لا يصح وقوعه مفعولاً مطلقاً من أن والفعل "فرحت أن أفرح"	١- يؤكد الفعل بالمصدر الصريح "فرحت فرحاً"
٢- لا يصح الوصف "يعجبني أن تمشي الهادي"	٢- يوصف المصدر الصريح "يعجبني مشيك الهادي"
٣- يسد أن والفعل مسد الاسم الخبر "عسى أن يقوم الرجل"	٣- لا يسد مسد الفعل
٤- يسد من أن والفعل مسد المفعولين	٤- لا يسد
٥- يكون خبراً لمن من غير تأويل "على ما أن تقول الحق"	٥- لا يكون كذلك
٦- لا يدل بنفسه على زمن مطلق	٦- يدل بنفسه على الزمن

وافق السهيلي البصريين في أن المصدر أصل الفعل قائلاً: "وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عن سائر الأسماء..." [٢].

ولكنه كعادته يبحث عن الجدة واللطافة في قواعده النحوية بقوله إن تسمية الحدث مصدراً هي تسمية على جهة الاستعارة كأنه الموضع الذي صدرت عنه

([١]) النحو الوافي، عباس حسن، ط١٣، دار المعارف، د. ت، د. ط، ٤٠٧/١.

([٢]) النتائج، ص ٧٢- ٨٣.

الأفعال يقول "ههنا سؤال لطيف، وهو أن يقال: المصدر في اصطلاح النحويين أمصدر هو أم اسم غير مصدر؟ ومعنى هذا السؤال أن مصدراً مفعّل ومفعل يكون عبارة عن الحدث نحو: "ذهبت مذهباً"، ويكون عبارة عن الموضع الذي يكون فيه الفعل، فتسمية النحويين الحدث مصدراً هل هو مفعل الذي يراد به الحدث، أو مفعل الذي يراد به الموضع؟

فإن قلت: هو مفعل الذي يراد به الحدث خرجت إلى قول الكوفيين في قولهم: إن المصدر صادر عن الفعل والفعل أصل له؛ وذلك أنك إذا جعلته مصدراً صار بمعنى الصدور والصدر، وصار الضرب ونحوه إذا سميته مصدراً كقولك: "رجل صَوْم وزَوْر، وفِطر" أي صائم وازائر ومفطر، فيكون الحدوث أيضاً صادراً من حيث جعلت المصدر مفعلاً بمعنى الصدور والصدر".

وخلاصة هذا الكلام أنه إذا أراد أن يسمي المصدر اسم آخر أي "الحدث" خرج إلى قول الكوفيين وصار الحدث هو المصدر، والمصدر هو الحدث لذلك قال "... تسمية الحدث عندنا مصدراً على جمع الاستعارة. كأنه الموضع الذي صدرت عنه الأفعال، والأصل الذي نشأت عنه، ولا بد من المجاز على القولين جميعاً، لأن الكوفي إذا قال إنه بمعنى الصدر فلا بد من حذف عنده في تسمية الضرب مصدراً، كما لا بد من حذف في تسمية الرجل صوماً وزوراً، أي ذو صوم وذو زور. وإذا جعلناه اسماً للحدث على جهة المجاز والنقل من المصدر الذي هو المكان فهو مجاز، وتسميته كتسمية الشجاع أسداً وكتسمية المجاز مجازاً، فإن أصل موضع المجاز في المحسوسات للشيء يجاز عليه، ثم نقله أهل الصناعة للمعنى الذي تجوز بسببه في نقل الألفاظ عن موضوعها وتسمية الشيء باسم غيره لمعنى جامع بينهما جائز. فذلك الوجه هو المجاز، إذ بسببه انتقل اللفظ عن أصل موضوعه، وجاز أن يسمى به غيره والله أعلم"[1].

وملخص حديثه عن الفرق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح كالآتي:

([1]) النتائج، ص ٧٣.

١- الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان.

٢- إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة.

٣- الدلالة على مجرد معنى الحدث دون احتمال معنى زائد عليه، وفي شرحه لهذه الجزئية خرج بنا أيضاً لحقائق جديدة.

قال: "... وذلك أنك إذا قلت كرهت خروجك أو أعجبني قدومك"، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيآته؛ وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته؛ فإذا قلت: "أعجبني أن قدمت، كانت على الفعل "أن" بمنزلة الطابع والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان..."[١].

([١]) النتائج، ص ١٢٧.

كـــــلاّ

يرى الكوفيون أن "كلا" مثناه لفظاً ومعنى، وأن أصل "كلا" هو (كل) فخفضت اللام وزيدت الألف للتثنية، فهي شبيهة بكلمة الزيدان، ولزم فيهما حذف النون لملازمتها للإضافة.

أما البصريون فيرون أنها مفردة لفظاً ومثنى معنىً والألف فيها كالألف في الاسم المقصور، وليس بينها وبين "كل" اشتراك لفظي، لاختلاف معناها. ومن حججهم في ذلك أن الضمير العائد عليها تارة يرد مفرداً، مراعاة للفظها، وتارة يرد مثنى مراعاة لمعناها[١].

قال الأشموني: كلا وكلتا اسمان ملازمان للإضافة ولفظهما مفرد ومعناهما مثنى، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد[٢].

قال السهيلي عن كلا "كلاهما مثنى لفظاً تقلب ألفه ياء في النصب والخفض مع المضمر"[٣] ودليله على ذلك الآتي:

١- إذا أضيف "كلاهما" إلى مظهر استغنيت عن قلب ألفه ياء في الخفض والنصب.

٢- تقول رأيت كلا "أخويك" ولا تقول "رأيت كِلى أخويك"؛ لأن كلا هنا مضافة إلى مظهر، ولهذا استغنينا عن قلب "ألفه" ياء في النصب.

٣- لا تنفك "كلا" عن الإضافة أبداً ولهذا رفضوا ضربت رأسي الزيدين، وعدلوا إلى رءوسهما، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد.

---

(١) شرح المفصل ١/٥٤.

(٢) شرح الأشموني ١/٧٧- ٧٨.

(٣) النتائج، ص ٢٨٣.

٤- إن العرب لما رفضت التثنية في قوله تعالى: ﴿إِن تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [١] ألزموا الألف في "رأيت كلا أخويك" في جميع الأحوال التي تظهر فيها أي وهي تضاف إلى مظهر أي كلا.

٥- تقول في التوكيد مررت بإخوتك ثلاثتهم وأربعتهم؛ فتؤكد بالعدد [لذا فقد اقتضى القياس] أن تقول في التثنية كذلك: مررت بأخويك اثنيهما، فاستغنوا عنه بكليهما[٢].

([١]) الآية (٤) من سورة التحريم.

([٢]) النتائج، ص ٢٨٤.

المبحث الثاني
القضايا الخاصة بالأفعـــال

الفعل المضارع

يرى سيبويه أن الفعل المضارع يرتفع بوقوعه موقع الاسم يقول: "اعلم أنها إذا كانت في موضع اسم مبتدأ، أو موضع اسم بني علي مبتدأ، أو في موضع مرفوع غير مبتدأ، ولا مبني على مبتدأ، أو في موضع اسم مجرور أو منصوب، فإنها مرتفعة، وكينونتها في هذه المواقع ألزمتها الرفع، وهي سبب دخول الرفع فيها[١].

ويرى الكوفيون أن المضارع يرتفع بالزوائد في أوله ومنهم الكسائي[٢].

وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة ووافقه ابن هشام "قال رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم، لا حلوله محل الاسم[٣].

وابن الأنباري يرى أنه إنّما حُمل الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لأنه ضارع الاسم لهذا سمي مضارعاً، والمضارعة المشابهة[٤].

انتقد البصريون قول الكسائي بقولهم بأن هذه الزوائد لو كانت عاملة رفعاً، لم يجز أن يقع الفعل منصوباً ولا مجزوماً وهي موجودة فيه، لأن عوامل النصب لا يجوز أن تدخل على عوامل الرفع، لأنه لو دخل عليه لكان يجب أن يبقى حكمها، فيؤدي ذلك إلى أن يكون الشيء مرفوعاً منصوباً في حال، وهذا محال، فلما وجدنا هذا الفعل ينصب ويجزم والحروف في أوله موجودة علمنا أنها ليست بعلّة في رفعه[٥].

وأتى السهيلي بآراء لا تخرج كثيراً عن ما سبق وإن انتقد فيها النحويين وهي كالآتي:

---

(١) الكتاب ٩/٣.

(٢) أسرار العربية، ص ٢٨- ٢٩.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف، ت ٧٦١، دار إحياء العلوم، بيروت، ط١، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م، ص ٤- ١٤١.

(٤) أسرار العربية، ص ٣٠.

(٥) علل النحو، ص ١٨٩.

١- مضارعة الفعل المضارع للاسم هيأته لدخول العوامل عليه.

٢- هذه العوامل ملحقة بالحروف متضمنة لمعاني الأسماء؛ لهذا أعرب.

٣- انتقد قول النحويين؛ في أن مشابهة الفعل للاسم هي التي أدت إلى إعرابه.

قال: وليس الفعل المضارع كالماضي، لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل عليه... ودخول الزوائد عليه ملحقة بالحروف الأصلية متضمنة لمعاني الأسماء كالمتكلم والمخاطب، فيما تضمن معنى الاسم أعرب... ومع هذا فإن الأصل في دخول حروف الزوائد الأربعة، فأشبه الأسماء، وصلح فيه من الوجوه ما لا يصلح في الماضي،... ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد، عن منهاج التحقيق متباعد[١].

ولعلّه يريد أن يقول ليست المضارعة هي السبب وحده ولكنها تهيئة لدخول العوامل الملحقة بالحروف فهو دائم الخروج عن الخط الذي يرسمه النحويون وإن وافقهم في "الإطار العام" وهو هنا المضارعة والزوائد التي في أوله المضارع.

---

(١) نتائج الفكر، ص ١٤٤.

أفعال المدح والذم

يذهب الكوفيون إلى أن "نِعم" و "بِئس" مبتدآن بينما يرى البصريون والكسائي أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان.

واحتج الكوفيون لاسميّة "نِعم" و "بِئس" بعدة حجج منها:

١- دخول حرف الخفض عليهما فقد جاء عن العرب: ما زيد بنِعم الرجل، وقول العرب نِعم السير على بِئس العير.

٢- دخول حرف النداء عليهما في قول العرب يا نِعم المولى ونِعم النصير.

٣- كونهما لا يتصرفان.

٤- الإخبار عنهما بجعلهما مبتدأ.

٥- عطفهما على الاسم، قال الفراء: سمعت العرب تقول الصالح وبِئس الرجل في الحق سواء.

أما البصريون فقد اعتمدوا فعليتهما بناء على الآتي:

١- ارتفاع الفاعل بعدهما.

٢- إنه يضمر فيهما كما يضمر في الفعل وقد يظهر هذا المضمر تقول نعما رجلين الزيدان ونعموا رجالاً الزيدون ونعمت نساءً الهندات فيما حكاه الكسائي والأخفش.

٣- أنهما تلحقهما تاء التأنيث مع المؤنث وتسقط مع المذكر تقول: نِعم الرجل زيد ونعمت المرأة هند.

٤- بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال[١].

وقد ردّ أبو حيّان[١] على مذهب الكسائي في "نِعم" و "بِئس" المركبتين، وأنهما صارتا اسمين، ومذهب الفراء القائل بأنهما خلف الموصوف، ردّ مذهبهما

([١]) التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت، ص ٣- ١٥٤.

بقوله: "إنهما لو كان محكوماً لهما بحكم الأسماء لوقعا في مواقعهما في فصيح الكلام فكنت تقول: إن نِعم الرجل قائم. وإن بِئس الرجل منطلق، وكان بِئس الرجل ضاحكاً فلما لم يسمع ذلك في فصيح الكلام دلّ على بطلان ما ذهب إليه.

وقد مال السهيلي في هذه المسألة إلى رأي البصريين بدليل قوله "وإذا كان الفعل على (فعُل) وفيه معنى المدح انتصب ما بعد الفاعل على التمييز[٢].

([١]) هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الغرناطي الأندلسي، ولد سنة ٧٥٤هـ، توفى بالقاهرة، من مؤلفاته: "الأبيات الوافية في علم القافية"، و "تاريخ الأدب العربي في العراق"، و "البحر المحيط في تفسير القرآن". الوسيط في تاريخ النحو العربي، ص ٢٩٠.

([٢]) أمالي السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة، ص ٨٧.

الجـــــزم

منع النحويون الجزم على جواب النهي إذا لم يستقم المعنى نحو: لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأن التقدير إلا تدن منه يأكلك، والصحيح أن تقول لا تدن من الأسد تسلم؛ لأن تقديره ألاّ تدن من الأسد تسلم.

قال سيبويه: "... فإن قلت: لا تدنِ من الأسد يأكلك، فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس..."[١].

واستشهد بقول الشاعر:

ألا أيُّهذا الزاجري احضـــر الـــوغى * وأنْ أشهد اللذات هل أنت مُخلـــدي[٢]

قال أصله أن أحضر فلما حذفت "أن" ارتفع وبعض النحويين من غير البصريين يجيز النصب على إضمار أن، والبصريون يأبون ذلك إلا أن يكون منها عِوض نحو الفاء والواو[٣].

ولكن السهيلي أجاز ذلك معتداً بقول أبي طلحة في حديث أحد: (يا رسول الله لا تطاول يصبْك سهامهم)[٤] مخرجاً إيّاه على إضمار فعل يدل على النهي. أو يكون منجزماً على نهي آخر، كأنه قال: (لا يصِبْك، واستغنى بالنهي الأول.

قال السهيلي: "ولكنه يخرج على أن تضمر فعلاً يدل عليه النهي، كأنه قال لا: إن تطاولت يصبك سهم من سهامهم أو يكون منجزماً على نهي آخر كأنه قال

لا يصبك واستخف بالنهي الأول، ولهذا نظائر وشواهد يطول ذكرها فالثلاثة الأوجه جائزة في الحديث المذكور"[٥].

---

(١) الكتاب ٤٥١/١.

(٢) من شواهد الكتاب ٤٥٢/١، والبيت من معلقة طرفة بن العبد، وهي في ديوانه الناشر شالوت، دار النشر، مطابع برطرند، ترجمه إلى اللغة العربية بقلم: ماكس سلفون، ص ٢٧، وانظر المقتضب ٨٥/٢- ١٣٦.

(٣) الكتاب ٥٨/١.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة أحد ١٢٤/٥، (... فيقول أبو طلحة بأبي أنت وأمي، لا تشرف يصبك سهمٌ من سهام القوم)، ويصبك بروايتين الرفع والسكون.

(٥) الأمالي، ص ٨٥- ٨٦.

والسهيلي بقوله: "وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك: لا تدنِ من الأسد يأكلك، لأني وجدت في حديث أحد قول أبي طلحة... الحديث"[1].

وهو بهذا يخالف إمام النحاة مخالفة واضحة، ويعتدّ بالحديث النبوي اعتداداً كبيراً ويضعه فوق كل اعتبار، وهذا يدل على تحرر شخصيته النحوية وانفلاتها من قيود النحويين وانفراده برأيه، وسأورد عدداً كبيراً من الأمثلة للدلالة على هذا الجانب[2].

([1]) الأمالي، ص ٨٥- ٨٦.

([2]) انظر ص ٧٣ – ١٦٧ – ١٩١ – ١٩٢ – ١٩٧ – ٢٠٠.

المبحث الثالث

القضايا الخاصة بالحـــــروف

حتّـــــى

قال سيبويه: "اعلم أن حتى على وجهين فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لمسيرك نحو: سرت حتى أدخلها كأنك قلت إلى أن أدخلها كأنك قلت إلى أن أدخلها فالناصب للفعل ههنا هو الجار للاسم إذا كان غاية، فالفعل إذا كان غاية نُصب"[1].

يرى سيبويه أن حتى يرفع بعدها على وجهين: الابتداء نحو: سرت فأدخلها: أي سرت فإذا أنا في حال دخول.

الثاني: أن يكون الحدث قد كان وما أشبهه نحو: لقد سرت حتى أدخلها ما أضع: أي حتى أتى الآن أدخلها كيفما شئت.

ويرى أبو علي الفارسي: "أن حتى ينتصب الفعل بعدها بإضمار "أن" والتي ينتصب الفعل بعدها هي العاملة في الاسم الجر، و "أن" المضمرة والفعل المنتصب في موضع اسم مجرور"[2].

ويرى ابن الأنباري: أنها تستعمل على ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون حرف جر كـــ "إلى".

الثاني: أن تكون عاطفة حملاً على الواو نحو: جاءني القوم حتى زيد.

الثالث: أن تكون حرف ابتداء كـــ "إمّا" نحو: ضرب القوم حتى زيد ضارب.

وخلاصة قول سيبويه الذي قاله الخليل أن الأصل في حتى أن تكون جارة، ويرى ابن الوراق كذلك؛ والدليل على ذلك أنها إذا جُعلت عاطفة لم تخرج من معنى الغاية نحو: جاءني القوم حتى زيد، وزيد بعض القوم، وإذا رفعت أيضاً على العطف فهو بعض القوم، ويرى أنه لو كان أصلها العطف لوجب أن ما بعدها من غير جنس قبلها"[3].

([1]) الكتاب ١٦١/٣.

([2]) علل النحو، ص ٢١٧.

([3]) المرجع نفسه، ص ٢١٨.

ويقول ابن عقيل في شرح البيت[1]:

بعضاً بحتى اعطف علـــى كـــل ولا * يكـــون إلاّ غايـــة الـــذي تـــلا

أي لا بد من أن يكون المعطوف بعضاً مما قبله وغاية له نحو "مات الناس حتى الأنبياء".

قال السهيلي إن حتى الخافضة لا تدخل على مضمر، تقول حتى زيد، ولا تقول حتاك ولا حتاي، وعلتها كعلّة الكاف، لأن حتى الخافضة هي في معنى العاطفة، والعاطفة لا تدخل على ضمير متصل، لا هي ولا شيء من حروف العطف لأن الضمير المتصل مختلط بالعامل اللاصق به، والاسم المعطوف عليه فاصل بينهما مع الحرف، فلما لم تدخل العاطفة على ضمير متصل، لم تدخل الخافضة أيضاً على ضمير أصلاً، لأن الضمائر المخفوضة لا تكون إلى متصلة، وليس للخفض ضمير منفصل، كما للرفع والنصب[2].

كما أنه أبان لنا الفرق بين حتّى العاطفة وبين إلى –وهذا ما لم يفعله النحاة– مبيناً لنا الآتي:

١– حتّى موضوعة للدلالة على أن ما بعدها غاية لما قبلها، وغاية كل شيء حدّه ولذلك كان لفظها كلفظ الحد.

٢– ما بعد إلى ليس مما قبلها بل عنده انتهى ما قبل الحرف ولذلك فارقتها في أكثر أحكامها.

٣– إلى لا تكون عاطفة لانقطاع ما بعدها عمّا قبلها.

٤– حتى العاطفة لا تدخل على الضمير المخفوض إذا كانت خافضة لا تقول قام القوم حتّاك.

٥– لا يجوز في حتّى العاطفة "قام زيد حتى عمرو"، لأن ما بعدها غاية لما قبلها[3].

([1]) شرح ابن عقيل ٢٢٨/٢.

([2]) الأمالي، ص ٤٢.

([3]) النتائج، ص ٤٩.

المبحث الثاني

إذنْ

مذهب الجمهور أنها حرف، وذهب بعض الكوفيين إلى أنها اسم وأصلها إذا[١].

اختلف النحويون في حرفيتها فقال الأكثرون إنها بسيطة، وذهب الخليل في أحد أقواله أنها مركبة من "إذ" و "أن".

قال سيبويه: "معناها الجواب والجزاء وافقه في ذلك الشلوبين[٢] وقال السراج، وأمّا "إذن" فتعمل إذا كانت جواباً وكانت مبتدأه ولم يكن الفعل الذي بعدها معتمداً على ما قبلها.

وقال ابن هشام "إذا ابتدأت كلامك بإذن نصبت بها الفعل المستقبل، وإذا أدخلت عليها حرف العطف جاز إلغاؤها أو إعمالها".

واختلف النحويون في رسمها ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف ونسب هذا القول إلى المازني[٣].

الثاني: أنها تكتب بالنون وإليه ذهب المبرد والأكثرون.

الثالث: التفصيل، فإن أُلغيت كتبت بالألف لضعفها، وإن عملت كتبت بالنون.

اتفق سيبويه و "المبرد" و "ابن السراج" على أن لـــ "إذنْ" ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تنصب لا غير.

الثاني: يجوز إلغاؤها وإعمالها.

---

(١) الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـــ- ١٩٧٣م، ص ٣٦١.

(٢) هو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين الأشقر الأبيض، إمام في اللغة والعربية، له تآليف مفيدة منها: "شرح الجزولية"، وإملاء على سيبويه وغيره. الإشارة، ص ١٤٧.

(٣) الجنى الداني، ص ٣٦١- ٣٦٢.

الثالث: لا يجوز إعمالها.

والحال الأول باتفاقهم أن تقع مبتدأه نحو "إذن أكرمك".

والحال الثاني: أن تقع وقبلها الواو والفاء نحو: أنا أحبك وإذن أكرمك فإن شئت رفعت وإن شئت نصبت وزاد المبرد في المقتضب وإن شئت جزمت[١].

وأما "إذن" عند السهيلي فهي حرف، قال: هذا حرف، هو عندي "إذا" التي كانت ظرفاً لما يستقبل، وكانت غير منونة من أجل إضافتها إلى ما بعدها، فخلع منها معنى الاسمية كما فعلوا ذلك، بإذ وبكاف الخطاب، وبالضمائر المنفصلة في باب الفصل، خُلِع منها معنى الاسم، وصارت حروفاً لا مواضع لها من الإعراب، وكذلك فعلوا بإذا، إلا أنهم زادوا فيها التنوين فذهبت الألف، والقياس إذا وقفت عليها أن ترجع الألف لزوال العلّة".

ثم تساءل ما الذي بقي في "إذن" من معانيها في حال الاسمية ثم أوضح ذلك قائلاً: "إنك إذا قلت: "سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدِم عمرو"، ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، وكذلك إذا قال لك القائل: "قد أكرمتك" فقلت: "إذن أُحسن إليك"، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاء له؛ فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء وهي اسم..."[٢].

ربط بين الجزاء الموجود فيها في الحالين؛ حالتها القديمة وهي اسم والحالة التي صارت عليها وهي فعل.

ثم ذكر أنها لما صار فيها معنى الحرف صارت مختصة بالفعل ناصبة له "وأما "إذن" فلم يكن لها بعد فصلها عن الإضافة ما يعضد معنى الاسمية فيها فصارت حرفاً لقربها من حروف الشرط في المعنى؛ ولما صارت حرفاً مختصاً بالفعل مخلصاً له للاستقبال كسائر النواصب للأفعال، نصبوا الفعل بعده، إذ ليس واقعاً موقع الاسم فيستحق الرفع، ولا هو غير واجب فيستحق الجزم، فلم يبق إلا النصب"[٣].

---

(١) المقتضب، ص ١٣٣-١٣٦.

(٢) النتائج، ص ١٣٣- ١٣٦.

(٣) المصدر السابق، ص ١٣٣- ١٣٦.

إذن السهيلي وإن اتفق مع عدد من علماء المدارس النحوية في بعض القواعد مثل حرفية إذن ونصبها للمضارع، فإن له أسلوبه الخاص في ذلك؛ وهو هنا إبراز علاقة إذن وهي اسم بعلاقتها وهي حرف.

أم

أم حرف مهمل له أربعة أقسام:

الأول: أم المتصلة وهي المعادلة لهمزة التسوية، نحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [1].

الثاني: (أم) المنقطعة وهي التي لا يكون قبلها إحدى الهمزتين واختلف في معناها، فقال البصريون: إنها تقدر بـــ "بل" وذكر ابن مالك[2] أن الأكثر أن تدل على الإضراب.

الثالث: أم الزائدة وجعل من ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ [3].

الرابع: (أم) التي هي حرف تعريف في لغة طيء.

قال سيبويه: "أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاماً ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين:

على معنى أيُهما ويُّهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعاً من الأول، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو؟ و "أما" المنقطعة نحو: عمرو عندك أم زيدٌ أي بل زيد بمعنى الإضراب[4].

وقال المبرّد: فأمّا "أم" فلا تكون إلى استفهاماً وتقع من الاستفهام في موضعين:

أحدهما: أن تقع عديله للألف على معنى أي، وذلك قولك: أزيد في الدّار أم عمرو؟ وكذلك أعطيت زيداً أم حرمته؟ فليس جواب هذا لا أو "نِعم" فالجواب أن تقول زيد أو عمرو[1].

([1]) الآية (٦) من سورة البقرة.

([2]) هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، الجياني، جمال الدين، ولد بجيان، ٦٠٠هـــ، ت ٦٧٢، بغية الوعاة ٥٣/١.

([3]) الآية (٣٨) من سورة يونس.

([4]) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، ٣٧٧هـــ، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـــ- ١٩٨٥م، ٧١١/١.

و (أم) عند النحاة لطلب التعيين وهي على قسمين: إمّا منقطعة وإما متصلة وهي التي تقع بعد همزة التسوية نحو سواءٌ عليّ أقمت أم قعدت. أو نحو: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ وأمّا المنقطعة إذا لم تتقدم على (أم) همزة التسوية ولا همزة مغنية عن (أي) فهي منقطعة تفيد الإضراب.

مضى السهيلي بأسلوبه الخاص في التحليل يدلي برأيه معتداً بشخصيته المستقلة قائلاً "لا تكون (أم) بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم –ويعني البصريين– لأنها تكون مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام وإليك ذلك.

قال "ثم قد تكون (أم) إضراباً ولكن ليس بمنزلة (بل) كما زعم بعضهم، ولكن إذا مضى كلامك على اليقين ثم أدركك الشك مثل قولهم: "إنها لإبل أم شاء؟" أضرب عن اليقين ورجع إلى الاستفهام حين أدركه الشك... وهذه (أم) التي هي مشوبة المعنى بالإضراب والاستفهام لا ينبغي أن تكون في القرآن، وإن كانت فعلى جهة التقرير، نحو قوله: ﴿أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ﴾ [٢] وأحسب جميع ما وقع منها في القرآن إنما هو على أصلها الأول من المعادلة، وإن لم يكن قبلها (ألف) استفهام نحو قوله: ﴿أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ﴾ [٣]، ﴿أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا﴾[٤]، لأن القرآن كله مبني على تقرير الجاحدين وتبكيت المعاندين، وهو كله كلام واحد، كأنه معطوف بعضه على بعض، فإذا وجدت (أم) وليس قبلها استفهام في اللفظ، فهو متضمن في المعنى، معلوم بقوة الكلام؛ كأنه يقول: (أتقولون كذا أم تقولون كذا...)[٥].

وهذا عندي حجة قوية واضحة لا غبار عليها؛ فهو قد أتى بأمثلة كثيرة من القرآن، ولعل أقواها هي قوله: (... قال تعالى: ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ

---

(١) المقتضب ٢/٢٨٦– ٢٨٧.

(٢) الآية (٥٢) من سورة الزخرف.

(٣) الآية (٣٠) من سورة الطور.

(٤) الآية (٩) من سورة الكهف.

(٥) النتائج، ص ٢٦١.

الْغَائِبِينَ﴾[1]، ليس على معنى (بل) ولكن عطفاً على الاستفهام المتضمن في الكلام، كأنه يقول: "أحضر أم كان من الغائبين؟"؛ ألا تراه يقول (مالي؟) كالمستفهم عن نفسه؛ إن كان حاضراً فمالي لا أراه؟ ولولا هذا التقدير والإضمار لقال ما للهدهد لا أراه؟ ولم يقل: (لا أرى الهدهد)[2].

ثم يمضي السهيلي قائلاً: "لا تسمى الألف المعادلة لأم بهمزة التسوية ولكن يقال الاستفهام مع (أم) يعطي معنى التسوية" لأنهم "لو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا: "سواء الإقامة والشخوص" كما تقول: "سواءٌ زيد وعمرو"... فكذلك قوله تعالى: ﴿وَسَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ﴾ ، لما لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيء، صار في حكم المستفهم عنه أكان أم لم يكن، فلا تسمى الألف ألف التسوية، كما فعل بعضهم، ولكن ألف الاستفهام بالمعنى الذي وضعت له ولم تزل عنه"[3].

([1]) الآية (٢٠) من سورة النمل.

([2]) النتائج، ص ٢٦٢.

([3]) المرجع نفسه، ص ٤٣٠- ٤٣٣.

الفاء العاطفة

ذكر المرادي[1] أن الفاء العاطفة هي من الحروف التي تشترك في الإعراب والحكم، ومعناها التعقيب، فإذا قلت: قام زيد فعمرو دلّت على أن قيام عمرو بعد زيد، بلا مهملة فتشارك "ثم" في إفادة الترتيب، وتفارقها في أنها تفيد الاتصال و "ثم" تفيد الانفصال، هذا مذهب البصريين، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه... وذهب الفراء إلى أن ما بعد الفاء قد يكون سابقاً، إذا كان في الكلام ما يدل على ذلك كقوله تعالى: ﴿ وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا ﴾ [2] والبأس في الوجود واقع قبل الإهلاك وأجيب بأن معنى الآية وكم من قرية أردنا إهلاكها[3] .

جاء في فتح القدير[4] "المراد أردنا إهلاكها قوله فجاءها بأسنا معطوف على أهلكنا بتقدير الإرادة كما مرّ، لأن ترتيب مجيء البأس على الإهلاك لا يصح إلا بهذا التقدير، إذ الإهلاك هو نفس مجيء البأس. وقال الفراء: "إن الفاء بمعنى الواو فلا يلزم التقدير، والمعنى أهلكناها وجاءها بأسنا، والواو المطلق لجمع لا ترتيب فيها".

وقال بعد قوله تعالى: ﴿ لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ * فَمَالِؤُونَ مِنْهَا الْبُطُونَ * فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ ﴾[5].

المعنى فشاربون على الزقوم عقب أكله من الماء الحار[6].

---

(1) هو الحسن بن قاسم بن عبد الله المرادي، من تصانيفه: شرح التسهيل، وشرح المفصل، وشرح الألفية، والجنى الداني، ت ٧٤٩. انظر بغية الوعاة ٥١٧/١.

(2) الآية (٤) من سورة الأعراف.

(3) الجنى الداني، المرادي، ص ٦١- ٦٢.

(4) فتح القدير، للشوكاني، طبع دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، ١٨٨/٢.

(5) الآيات (٥٢- ٥٤) من سورة الواقعة.

(6) فتح القدير ١٥٤/٥.

وخلاصة ذلك أن البصريين يرون أن الفاء العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب والكوفيين يرون أن ما بعد الفاء يكون سابقاً لما قبلها، والترتيب غير واجب حينئذٍ.

ووافق السهيلي البصريين وإن أضاف أنها تفيد التسبيب نحو "ضربته فبكى.

وفسّر الآية السابقة تفسيراً واقعياً؛ وذلك بأن أوضح أن الهلاك يجب تقديمه في الذكر، لأن الاهتمام به أوْلى فالفاء هنا للترتيب، وأضاف ولكنها على أصلها من التعقيب في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾[1]؛ لأن الاستعاذة وإن كانت قبل القراءة، إلا أن العرب تعبر بالفعل عن ابتدائه تارة وتعبّر به عن انتهائه والفراغ منه أخرى؛ وعلى هذا يكون معنى (قرأت) في الآية: أي شرعت في القراءة، وأخذت في أسبابها[2].

وهذه لعمري فائدة لطيفة!.

وخلاصة هذه الدراسة التي تناولت علاقة السهيلي بالمدارس النحوية إن السهيلي يقدم لنا فوائد ولطائف نحوية في كل مسألة نحوية يتطرق إليها حتى وإن وافق النحاة في بعض المسائل، من ذلك قوله عند الحديث عن تقديم الفاعل وتأخيره: "... أن المعنى في الجميع قدمت أو أخرت واحد، والمعنى في هذه المسألة مختلف، ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ ليس كقوله: (إنما يخشى العلماء الله) لأنك إذا أخرت نفيت الخشية عن غير العلماء، وإذا قدمت الفاعل نفيت الخشية أن تتعلق بغير الله سبحانه وتعالى وهذا واضح ولا خفاء عند التأمل[3].

يختط السهيلي لنفسه مذهباً يتشعب فيه إلى مسارات حافلة بالمعاني الجديدة المتدفقة، ويجمع لنا بين اللفظ والمعنى، وذلك عند حديثه مثلاً عن الجمع

([1]) الآية (٩٨) من سورة النحل.

([2]) النتائج، ص ٢٥١.

([3]) انظر ص (٣٩) السابقة.

واستخدام "الواو" له؛ لأنها ضامة بين الشفتين جامعة لهما، وكل محسوس يعبر به عن معقول[١].

وهو يستخدم مدلولات اللغة الحافلة بالمعاني، ويقدمها لنا في غالب جميل وبرهان قوي على حجته واستدلاله، من ذلك قوله عند حديثه عن المصدر "وذلك أنك إذا قلت: "كرهت خروجك" أو "أعجبني قدومك"، احتمل الكلام معاني منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك دون صفة من صفاته وهيآته، وإن كان لا يوصف في الحقيقة بصفات ولكنها عبارة عن الكيفيات، واحتمل أيضاً أن تريد أنك أعجبتك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته؛ فإذا قلت: أعجبني أن قدمت، كانت على الفعل "أن" بمنزلة الطابع، والعنوان من عوارض الاحتمالات المتصورة في الأذهان.

كذلك هو يقول رأيه في غيره من النحاة بصراحة نادرة قلّ أن نجدها في نحوي، وذلك مثل قوله "ودع عنك ما علل به النحويون في مضارعة الفعل للاسم من كلام واهي القواعد عن منهاج التحقيق متباعد..." وذلك عند حديثه عن الفعل المضارع[٢].

يخالف السهيلي النحاة في مسائل تفوق الحصر، ويعتد بالحديث النبوي اعتداداً كبيراً ويضعه فوق كل اعتبار وذلك في قوله مثلاً وقد يجوز عندي ما منعوه من قولك لا تدن من الأسد يأكلك؛ لأني وجدت في حديث أحد قول أبي طلحة (يا رسول الله لا تطاول يصبْك سهامهم)[٣] وهذا يدل على تحرر شخصيته النحوية وانفلاتها من قيود النحويين وانفراده برأيه.

والسهيلي شخصية متفردة مالكة لناصية اللغة العربية، لذا نجده دائم الرعاية للمعاني والقواعد رابطاً بينها، فهو مثلاً يقول في مسألة له تناولتها هذه الدارسة (أنك إذا قلت: "سأفعل كذا إذا خرج زيد أو قدِم عمرو" ففعلك مرتبط بالخروج أو القدوم مشروط به، وكذلك إذا قال لك القائل: "قد أكرمتك" فقلت "إذن

---

(١) انظر، ص (٤٢).

(٢) وذلك عند حديثه عن الفعل المضارع، انظر ص (٥٥).

(٣) سبق تخريجه، انظر ص (٥٧).

أحسن إليك، ربطت إحسانك بإكرامه وجعلته جزاءً له؛ فقد بقي فيها طرف من معنى الجزاء وهي حرف، كما كان فيها معنى الجزاء وهي اسم.

والسهيلي كما قيل تخرج في مدرسة الأندلس التي تحقق له النبوغ والعلم باللغة من ممارسته لمبادئها ودراستها دراسة تقوم على التفقه في أساليبها، ولهذا فهو رجل رحب الأفق، ثاقب الفكر، واسع الثقافة، مشارك في كثير من الفنون، وهذه الثقافة الممتدة تؤدي به دائماً إلى الخروج لنا بقاعدة نحوية؛ من ذلك قوله: "إن ألف التسوية هي في الأصل ألف استفهام؛ ولهذا ينبغي أن يكون هذا هو اسمها؛ لأنهم لو أرادوا المساواة في صفة موجودة في الذات لقالوا: (سواءٌ الإقامة والشخوص) كما تقول "سواءٌ زيد وعمرو"... فكذلك قوله تعالى: ﴿سَوَاء عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ لما لم يبالوا بالإنذار ولا نفعهم ولا دخل في قلوبهم منه شيء، صار في حكم المستفهم عنه أكان لم يكن، فلا تسمى ألف التسوية كما فعل بعضهم)[1].

وخلاصة ذلك أن السهيلي كان له منهج مختلف تمام الاختلاف عن من سبقه والمنهج (بفتح فسكون الطريق الواضح أي المستقيم وطريق نهج: واسع واضح. وفلان ينتهج سبيل فلان أي يسلك مسلكه منهج: كنهج، ومنهج الطريق وضحه والمنهاج كالنهج)[2]، وفي التنزيل قوله تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾[3].

وكان موقفه من المدارس النحوية محايداً ولكنه مع ذلك كان يستشهد بسيبويه من المدرسة البصرية مثلاً كان يقول في نهاية حديثه في بعض مسائله:

([1]) إلى نهاية النص انظر ص (٦٧).

([2]) لسان العرب، مادة (نهج).

([3]) الآية (٤٨) من سورة المائدة.

ذكر ذلك سيبويه من ذلك على سبيل المثال لا الحصر أنه رد على من زعم بورود الاسم بمعنى التسمية على المصدرية محتجاً بقول سيبويه في مطلع كتابه: "الكم اسم وفعل وحرف"[١].

وقال في إعراب "ربّ كاسية"[٢]: الأحسن هو إعراب "كاسية" مخفوضة على أنها نعت لمخفوض (ربّ) المحذوف، لأنه مذهب سيبويه.

قال (وأمّا ربّ كاسية) فالأحسن على مذهب سيبويه الخفض على النعت، ومن مذهبه أن "ربّ" حرف خفض[٣]، وأنها تختص من بين سائر حروف الخفض بالتقدم في أول الكلام، وألاّ تعمل إلاّ في نكرة، وألاّ يكون مخفوضها إلاّ منعوتاً..." [٤].

وتحدث عن رفع "أوّل" في مسألة له بعنوان "في الظرف المقطوع والحال" قال وأما "أيهم يكتبها أول"[٥] فهو رواية الرفع مبني على الضم؛ لأنه ظرف قطع عن الإضافة مثل: قبلُ وبعدُ؛ قال سيبويه: تقول: ابدأ بهذا أوّل. وإذا نصبت فهو حال من الكاتب؛ تقدير الكلام: يكتبها أول من غيره، كما تقول: يجيء زيدٌ أحسن من فلان. ثم قد يحذف، الجار والمجرور ويفهم المعنى..." [٦].

فهو قد جعل (أوّل) مبنياً على الضم، لأنه ظرف مقطوع عن الإضافة قياساً على (قبلُ وبعدُ) مستشهداً بقول سيبويه: "ابدأ بهذا أوّل".

---

(١) الكتاب ١٥/١.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب العلم، باب العلم والعظة بالليل ٣٩/١- ٤٠ عن أم سلمة قالت: "استيقظ النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقال: سبحان الله! ماذا أنزل الليلة من الفتن وماذا فتح من الخزائن؟ أيقظوا صواحبات الحجر، فرب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة".

(٣) الكتاب، سيبويه ٢٩٣/١٠.

(٤) الأمالي، ص ٧٠-٧١.

(٥) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة، قال: "كنا يوماً نصلي وراء النبي صلى الله عليه وسلم، فلما رفع رأسه من الركعة قال: سمع الله لمن حمده، قال رجل ورآه: ربنا ولك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلما انصرف قال: من المتكلم؟ قال: أنا قال: رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيهم يكتبها أوّل".

(٦) الأمالي، للسهيلي، ص ٩٢-٩٣.

ووافق السهيلي البصريين في تشددهم في القياس[١] حيث إنه لم يستعمله إلا مرّة واحدة على ما سنرى.

أما القراءات القرآنية فقد خالفهم فيها مخالفة واضحة حيث إنه استشهد بها في عدد كبير من مسائله وسأوضح ذلك في موضعه.

واستعمل التأويل أيضاً في مسألة "في كسر همزة إن وفتحها" قال: "وأما قوله: "أو إن جبريل عليه السلام"[٢]، فوقوع (إن) بعد ألف الاستفهام يوجب كسرها لعدم العامل فيها إذا فتحت، إذ لا بد لها لكي تكون مفتوحة من عامل، لأنها في تأويل اسم، والألف ليس بعامله، ولا أيضاً يعمل ما قبل الألف فيما بعدها[٣].

وكما كان السهيلي يميل إلى آراء سيبويه فإنه كان ينصرف عن رأيه هذا، متى ما تبين له وجه الصواب في آراء أساتذة الكوفة؛ ومن ذلك انصرافه عن رأي سيبويه في إعراب "ربّ كاسية" السابق إلى إعراب الكسائي وشيخ السهيلي "ابن الطراوة"[٤].

قال في رأيه الأول "الأحسن هو إعراب "كاسية" مخفوضة على أنها نعت لمخفوض "ربّ" المحذوف لأنه مذهب سيبويه"[٥].

وقال عندما رجع عنه "... وأجاز الكسائي أن تكون ربّ اسماً مبتدأ، والمرفوع خبرها، وإليه كان يذهب شيخُنا أبو الحسين سليمان بن الطراوة السبائي، ومنذ سمعت هذا القول لم أقدر أن أعرج معتقدي عنه..." [٦].

---

(١) سبق الحديث عن المدرسة البصرية وموقفها من القراءات والقياس والتأويل وكذلك المدرسة الكوفية، انظر ص (١٨).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب مواقيت الصلاة وفضلها ١٩٣/١، ونصه "أن المغيرة بن شعبة أخر الصلاة يوماً، وهو بالعراق فدخل عليه أبو مسعود الأنصاري، فقال: ما هذا يا مغيرة! أليس قد علمت أن جبريل صلى الله عليه نزل. فقال عمر أو أن جبريل".

(٣) الأمالي، ص ١٢٤.

(٤) هو أبو الحسن سليمان بن الطراوة، (ت ٥٢٨)، أعظم شيوخ السهيلي أثراً في اتجاهه النحوي، جمع بين الأدب والعلم والنحو، وكان شاعراً مجيداً. إنباه الرواه ٣٩٩/٢.

(٥) الكتاب ٢٩٣/١.

(٦) الأمالي، ص ٧٢.

وبالنسبة إلى القراءات القرآنية فقد وافق السهيلي الكوفيين موافقة تامة؛ إذ إنه استند عليها كثيراً في آرائه النحوية.

وأما القياس فقد استعمله مرة واحدة أيضاً على ما سنرى.

وأما السماع فقد كان السهيلي متخذاً نهج الكوفيين في ذلك إذ إنه قد استشهد بكلام العرب في معظم مسائله كما سنرى، ولم يكن يحمل الصيغ اللهجية في التشديد على الضرورة، ذاهباً مذهب المحدثين في ذلك وكأنه عاصرهم؛ وهم كانوا يرون أن اللهجة صورتها قراءة قرآنية كما أبدتها اللهجات الحديثة في العراق وسوريا والسودان ومصر ومراكش فبذلك هي أبعد من أن تحمل على الضرورة[١].

عموماً كان السهيلي يأخذ من المدرستين ما يراه مناسباً لمنهجه المتفرّد ودليلي على ذلك مثلاً استعماله مصطلح الممنوع من الصرف البصري ومصطلح الخفض الكوفي دون التقيد بمصطلح معين. وذلك عند قوله: "زعموا أن الاسم الذي لا ينصرف امتنع من الخفض والتنوين لمضارعته الفعل" فاستعمل مصطلح الصرف والخفض وذلك في مسألة له بعنوان: "مسألة ما لا ينصرف من الأسماء"[٢].

---

(١) اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني، النظام النحوي، تأليف د. أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، ط ١٩٨٣م، ص ٧٢٥.

(٢) أمالي السهيلي، ص ٢٨.

الفصل الثالث

اختيارات السهيلي وما انفرد به

المبحث الأول

الأسماء

رأيه في تأنيث الفاعل

يؤنث الفعل إذا كان فاعله مؤنثاً حقيقي التأنيث مثل (قرأت هند) أو كان ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي أو مجازي مثل: (هند قرأت)، ويجوز تأنيثه وعدم تأنيثه إذا كان فاعله جمع تكسير، هذه هي قاعدة النحاة عن تأنيث الفعل للفاعل، ولكن السهيلي قال: "إن هذا وهن لأصولهم ودليل على قلة تحصيلهم[1]"، وعند مطالعة قول السهيلي في تأنيث الفاعل، والنحاة نجد أنه انفرد برأيه.

قال ابن يعيش: "... وقد تقدم القول إن الجمع يكسب الاسم تأنيثاً، لأنه يصير في معنى الجماعة وذلك التأنيث ليس بحقيقي لأنه تأنيث الاسم لا تأنيث المعنى فهو بمنزلة الدار والنعل، ونحوهما، ولذلك إذا أسند إليه فعل جاز في فعله التذكير والتأنيث، فالتأنيث لما ذكرناه من إرادة الجماعة والتذكير على إرادة الجمع ولا اعتبار بتأنيث واحده أو تذكيره ألا تراك تقول: "قامت الرجال" و "قام النساء" فتؤنث فعل الرجال مع أن الواحد منه مذكر وهو رجل وتنكر فعل النساء مع أن الواحدة امرأة، قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ [2] و ﴿قَالَ نِسْوَةٌ﴾ [3] ولا فرق بين العقلاء وغيرهم فالرجال والأيام في ذلك سواء. لأن التأنيث للاسم لا للمسمى. والكوفيون يزعمون أن التذكير للكثرة والتأنيث للقلة. ويؤيد عندك أن تأنيث الجمع ليس بحقيقي أنك لو سميت رجلاً كلاباً أو قلوساً أو عنوقاً، لصرفته ولو كان تأنيثه حقيقياً ولكان حكمه حكم عقرب إذا سمى به، وسعاد في الصرف"[4].

وقال أبو علي الفارسي في كتاب التكملة في باب: ما أنث من الأسماء بالتاء التي تبدل منها في الوقف الهاء في أكثر اللغات: "وهاء التأنيث تدخل في

([1]) نتائج الفكر، ص ١٦٧.

([2]) الآية (١٤) من سورة الحجرات.

([3]) الآية (٣٠) من سورة يوسف.

([4]) المفصل ١٠٣/٥.

الأسماء على سبعة أضرب الأول منها: دخولها على الصفات فرقاً بين المذكر والمؤنث وذلك إن كانت جارية على الأفعال نحو: قائم وقائمة وضارب وضاربة، فالتاء في الصفة هنا نحو: قائم وقائمة وضارب وضاربة، مثل التاء في قامت وضربت في الفصل بين القبيلتين.

فإذا كان التأنيث حقيقياً لزمت فعله هذه العلامة ولم تحذف، وذلك نحو: "قامت المرأة" و "سارت الناقة".

وإذا كان غير حقيقي جاز أن تثبت وجاز أن تحذف، فما جاز فيه الأمران قوله تعالى: ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ [1] وفي الأخرى: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ﴾ [2]، ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [3]، ﴿ قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [4] قال: ﴿ فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى﴾ [5]، ﴿ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [6] ومما حذفت فيه العلامة قوله: ﴿وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾ [7] و ﴿ وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً﴾ [8] والجموع إذا تقدمت أفعالها على هذا نحو قالت قال النساء وقالت النساء، و ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾[9].

وقال السهيلي: "زعموا أن الاسم المؤنث إذا كان تأنيثه حقيقياً فلا بد من إلحاق تاء التأنيث في الفعل، وإن كان تأنيثه مجازياً كنت مخيّراً في إثبات التاء وتركها، وزعموا أن التاء في "قالت الأعراب" لتأنيث الجماعة وتأنيث الجماعة غير حقيقي. وقد كان على هذا لحوق التاء في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ أولى إذ

([1]) الآية (٤١) من سورة المؤمنون.

([2]) الآية (٦٧) من سورة هود.

([3]) الآية (٤) من سورة الممتحنة.

([4]) الآية (٦) من سورة الممتحنة.

([5]) لآية (٢٧٥) من سورة البقرة.

([6]) الآية (٥٧) من سورة يونس.

([7]) الآية (٩) من سورة القيامة.

([8]) الآية (٣٥) من سورة الأنفال.

([9]) كتاب التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق كاظم عمر المرجان، بغداد، ١٩٨١م، ص٣٤١- ٣٤٣.

كان تأنيث النسوة حقيقة، واتفقوا على أن الفعل إذا تأخر عن فاعله المؤنث فلا بد من إثبات تاء التأنيث وإن لم يكن تأنيثه حقيقة، ولم يذكروا فروقاً بين تقدم الفعل وتأخره، وفي هذا كله وهن لأصولهم ودليل على قلة تحصيلهم[1].

"وأما حذف التاء من "قال نسوة" فلأنه اسم جمع بمنزلة رهط ونفر، ولولا أن فيه هاء التأنيث لقبحت التاء في فعله، ولكنه قد يجوز أن يقال قالت نسوة كما تقول صبية وفتية..."[2].

وخلاصة ما ذهب إليه أن الفاعل إذا كان حقيقي التأنيث أو مجازي فيجب أن تتصل التاء بالفعل و "الأصل في هذا الباب أن الفعل متى اتصل بفاعله، ولم يحجز بينهما حاجز، لحقت التاء علامة للتأنيث، ولا يبالي إذا كان تأنيث الفاعل حقيقة أم مجازاً، تقول: طالت النخلة، كما تقول: جاءت المرأة،..."[3]. وذكر أمثلة لما جاء خلاف ذلك معللاً بطريقته في تقليب اللغة على معانيها المتعددة وملاحظة ما ترمي إليه معانيها المتدفقة ومن ثم تنزيل ذلك على القاعدة التي ذهب إليها، مستدلاً في ذلك بأمثلة من القرآن والحديث النبوي والشعر.

فمن القرآن تساءل قائلاً عن قوله تعالى: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ﴾ وقوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾.

"فإن قيل: فإذا استوى ذكر "التاء" وتركها في الفعل المفصول عن الفاعل المؤنث فما الحكمة لاختصاصها في الفعل في قصة شعيب، وحذفها في قصة صالح في قوله: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ﴾ وأجاب قائلاً: "إن الصيحة في قصة صالح في معنى العذاب والخزي، إذ كانت منتظمة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ

([1]) نتائج الفكر، ص ١٦٧.

([2]) المرجع نفسه، ص ١٦٨.

([3]) النتائج، ص ١٧٥.

خِزْيِ يَوْمِئِذٍ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ الْقَوِيُّ الْعَزِيزُ ﴾[1] فصارت الصيحة عبارة عن ذلك الخزي وعن العذاب المذكور في الآية، فقوى التذكير، بخلاف الآية الأخرى"[2].

ومن استشهاده بالحديث النبوي في ما ذهب إليه في هذه المسألة قوله عن النبي عليه السلام: "خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش، أحناه على ولد في صغره، وأرعاه على زوج في ذات يده"[3] قال فلو كان التقدير هناك: "أحسن فتى" حين ذكر الفتيان، لقلنا هنا: "أحناها على ولد"، إذا ذكر النسوان، ولكن التقدير كما قدرناه لا كما قدروه..."[4].

وقوله أحسن فتى حين ذكر الفتيان قاله في معرض الرد في تساؤله "فإذا قيل: فما الفرق بين قوله عز وجل: ﴿ فَمِنْهُم مَّنْ هَدَى اللّهُ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ﴾ حيث ثبتت التاء في إحداهما، وحذفت في الأخرى.

قلنا... وأما الفرق من جهة المعنى فإن (من) في سورة النحل واقعة على الأمة، وهي مؤنثة لفظاً، ألا تراه يقول سبحانه: ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولاً﴾ [5]، ثم قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ الضَّلالَةُ ، أي: من الأمم أمم ضلت وحقت عليها الضلالة ولو قال بدل ذلك: ضلت لتعنيت التاء، ومعنى الكلامين واحد؛ وإذا كان معنى الكلامين واحداً كان إثبات التاء أحسن من تركها؛ لأنها ثابتة فيما هو في معنى الكلام وليس كذلك قوله تعالى: ﴿وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلالَةُ﴾ ، لأن معناه: وفريقاً ضلوا، بغير تاء في اللفظ. فليحسن حذفها إذا فيما هو في معناه، فكثيراً ما تفعل العرب ذلك، تدع حكم اللفظ الواجب له في القياس، إذا كان في معنى الكلمة ما

([1]) الآية (٦٦) من سورة هود

([2]) النتائج، ص ١٧٠.

([3]) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب إلى من ينكح وأي النساء خير وما يستحب أن يتخير، ٧/٣.

([4]) النتائج، ص ١٧٢.

([5]) الآية (٣٦) من سورة النحل.

ليس له ذلك الحكم، ألا تراهم يقولون "هو أحسن الفتيات وأجمله" في معنى هو أحسن فتى وأجمله..."[1].

ومن استشهاده بالشعر قال في قول الشاعر:

فـــلا مزنـــة ودقـــت ودقهـــا * ولا أرض أبقـــل إبقالهـــا[2]

حمل الحوادث على الحدثان[3]، وحمل الأرض على الموضع والمكان، وبذلك يكون قد انتصر لرأيه وذلك أن حذف التاء هنا –أي من الفعل أبقل– راجع إلى أن الاسم المؤنث هنا في معنى اسم آخر مذكر الأرض والمكان.

([1]) النتائج، ص ١٧٠.

([2]) استشهد به النحاة على أن التاء قد تحذف من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي، والشاهد فيه: قوله: "ولا أرض أبقل" حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث وهذا الفعل هو "أبقل" وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض، وهي مؤنثة مجازية التأنيث. الألفية، ص ٤٨٠.

([3]) يقصد بالحوادث قول الشاعر:

فإما تريني ولي لمة * فإن الحوادث أودى بها.

وهو كالسابق في الاستشهاد.

رأيه في مجيء الحال من النكرة

تعريف الحال لغة:

يطلق على الوقت الذي أنت فيه وما على الشخص من خير أو شر.

تعريفه في الاصطلاح:

هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً لا معنىً نحو: ضربت زيداً قائماً، وزيد في الدار قائماً[1].

ولقد تنوعت الآراء حول تعريف الحال إلى ثلاثة آراء هي:

١- إذا عُرِّف الحال يجب أن يؤول بنكرة، وقد جاء في قول الشاعر:

فارسلها العراك ولم يذدها * ولم يشفق على نغص الدخال

الشاهد فيه (العراك) الحال جاء معرَّفاً بالألف واللام "العراك" وتؤول بنكرة فنقول: فأرسلها معتركة.

أ/ رأي الكوفيين[2]: يصح أن تعرف الحال إذا تضمنت معنى الشرط، ومثالهم في ذلك: زيدٌ الراكب أحسن منه الماشي، والتقدير: إذا ركب زيد أحسن منه إذا مشى، ولا يصح عندهم غير ذلك.

ب/ رأي البغداديين ويونس: أنّه يجوز أن تعرّف الحال مطلقاً دون الحاجة إلى تأويل نحو حضر الطالب الفائز.

٢/ مجيء المصدر النكرة حالاً:

الأصل في الحال أن تكون صفة لأنّ الصّفة فيها الجمع بين المعنى وصاحبه، كاسم الفاعل واسم المفعول والصّفة المشبهة، والمخالف للأصل أن يأتي المصدر حالاً، وذلك لأنه صفة في ذاته دون أن يتصف به غيره، فلا دلالة فيه على الصاحب وقد اختلفت آراء العلماء حول مجيء المصدر حالاً.

([1]) حاشية الصبان ١٦٩/٢.

([2]) الألفية، ص ٦٣١.

١- ذهب سيبويه والجمهور إلى إمكان ذلك بشرط تأويل ذلك المصدر بمشتق، مثل: طلع زيد بغتة، والتقدير عندهم طلع زيد باغتاً.

٢- رأي الأخفش والمبرد: أنه منصوب على المصدرية أي مفعول مطلق، وعامل النصب فيه محذوف وقد قدروه من المصدر نفسه: طلع زيد بغتة، طلع زيد يبغت بغتةً.

٣- رأي الكوفيين: أن المصدر يأتي منصوباً على المصدرية، أي مفعول مطلق، فوافقوا الأخفش والمبرد في ذلك، واختلفوا في عامل النصب، فهو عندهم الفعل المذكور؛ فيؤولونه بفعل من المصدر المذكور طلع زيد بغتة، يؤولونه يبغت زيد بغتة[١].

شروط صاحب الحال:

١- يجب أن يكون صاحب الحال معرفة.

٢- لا ينكر صاحب الحال إلاّ بمسوغ من المسوغات الآتية:

أولاً: أن يتقدم الحال على صاحبه النكرة كقول الشاعر:

وبالجسم مني بيّناً لو علمته شـــحوب * وإن تستشـــهدي العـــين تشـــهد[٢]

والشاهد فيه قوله "بينا" حيث وقعت الحال من النكرة، التي هي قوله "شحوب" والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها.

ثانياً:

١- أن يخصص صاحب الحال النكرة بوصف كقوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ...﴾[٣].

والشاهد في الآية تخصص صاحب الحال النكرة (أمر) بالوصف (حكيم) والحال أمر.

---

(١) شرح ابن عقيل، ٦٣٢/١.

(٢) شرح ابن عقيل ٦٣٤/١ شاهد رقم ١٨١، وهو من الشواهد التي لا يعلم قائلها.

(٣) الآية ٤ من سورة الدخان.

أن تخصص صاحب الحال النكرة بإضافة كقوله تعالى: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ﴾[1].

والشاهد في الآية إضافة صاحب الحال النكرة (أربعة أيام).

ثالثاً: إذا وقع صاحب الحال نكرة بعد استفهام أو نفي أو نهي.

أ- شاهد مجيء الصاحب النكرة بعد النفي قول الشاعر:

ما حم من موت حمى واقياً * ولا ترى من أحد باقيا[2]

والشاهد فيه مجيء صاحب الحال نكرة بعد نفي "حمى" وحاله "واقيا" وايضاً صاحب الحال النكرة "أحد" بعد لا النافية، والحال فيها باقياً.

وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[3].

الشاهد في الآية وقوع صاحب الحال نكرة بعد نفي "قرية" والحال جملة (ولها كتاب معلوم).

ب- مثال لمجيء صاحب الحال نكرة بعد استفهام، قوله:

يا صاح هل حمّ عيش باقياً فترى * لنفسك العذر في إبعادها الأملا[4]

الشاهد فيه مجيء صاحب الحال النكرة بعد استفهام وهو "عيش" والحال باقياً.

ج- مثاله صاحب الحال نكرة بعد نهي قول الشاعر:

لا يركنن أحد إلى الإحجام * يوم الوغى متخوفاً لحمام[5]

الشاهد فيه جاء صاحب الحال نكرة بعد النهي وهو "أحد" والحال متخوفاً.

مجيء صاحب الحال نكرة بغير مسوغ:

قلّ أن يأتي ذلك في الكلام ومن أمثلة ذلك:

---

(1) الآية ١ من سورة فصلت.

(2) شرح ابن عقيل ٦٣٧/١، شاهد رقم ١٨٤، وهو من الشواهد التي لا يُعلم قائلها.

(3) الآية ٤ من سورة الحجر.

(4) المرجع السابق، شاهد رقم ١٨٥.

(5) شاهد رقم ١٨٦ من شرح ابن عقيل وقائله قطري بن الفجاءة.

١- مررت بماء قعدة رجل[١].

٢- عليه مائة بيضاً[٢].

٣- فيها رجلٌ قائماً.

فـ "ماء" – "مائة" – "رجل" – كلها صواحب حال نكرات جاء بدون مسوغ.

آراء العلماء في مجيء صاحب الحال نكرة دون مسوغ:

رأي الخليل بن أحمد ويونس:

ذهبا إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه، وإنما يحفظ ما ورد منه.

رأي سيبويه:

ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العمل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها[٣].

ذهب سيبويه إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع.

أما السهيلي فقد أجاز مجيء الحال من النكرة، إذا أفادت معنى وبذلك يكون قد انفرد برأيه قال "قد يأتي الحال من النكرة ومن رواه مشابهاً مفاعلاً من الشبه، فهو حال من عربي والحال من النكرة لا بأس به إذا دلّت على تصحيح معنى، كما جاء في الحديث (فصلى خلفه رجالٌ قياماً)، الحال هاهنا مصححة لفقه الحديث، أي صلوا في هذه الحال، ومن احتج في الحال من النكرة بقولهم: (وقع أمر فجأة)، فلم يصنع شيئاً، لأن (فجأة)، ليس حالاً من أمر إنما هو حال من الوقوع، كما تقول: جاءني رجل مشياً، فليس مشياً حال من رجل، كما توهموا وإنما هو حال من المجيء، لأن الحال هو صاحب الحال وتنقسم أقساماً: حال من فاعل كقولك: جاء زيدٌ ماشياً وحال من الفعل كقولك جاء زيد مشياً وركضاً، وحال من المفعول كقولك: جاءني القوم جالساً فهي صفة المفعول وقت وقوع

---

(١) أي مقدار قعدته الألفية، ٦٤٠.

(٢) جمع بيضاء.

(٣) شرح ابن عقيل، ٦٤/١.

الفعل عليه، أو صفة الفاعل في وقت وقوع الفعل منه، أو صفة الفعل في وقت وقوعه..." [1].

إذن هو يقول إن الحال إذا جاء من النكرة وأفاد معنىً فهو جائز، ومن احتج بقوله جاءني رجل مشياً، فالحال هنا ليس من الرجل وإنما هو من الفعل.

كما ذكر أن الحال قد يكون معرفة في اللفظ عند من هو غير ماهر في العربية، وأما عند أهل التحقيق، فهو نكرة، و "وذكر في أشعار خبير قول الشاعر وفي آخره:

فرّت يهود يوم ذلك في الوغى * تحت العجاج عمائم الأبصار

وهو بين مشكل غير أن في بعض النسخ، وهي قليلة عن ابن هشام أنه قال: فرّت فتحت من قولك فرّت الدّابة، إذا فتحت فاها. وغمائم الأبصار، وهي مفعول فرّت، وهي جفون أعينهم، هذا قولٌ، وقد يصح أن يكون فرّت من الفرار وغمائم الأبصار من صفة العجاج، وهو الغبار ونصبه على الحال من العجاج وإن كان لفظه لفظ المعرفة عند من ليس بشاذ في النحو، ولا ماهر في العربية، وأما عند أهل التحقيق، فهو نكرة لأنه لم يرد الغمائم حقيقة وإنما أراد مثل الغمائم فهو مثل قول امرئ القيس[2]:

بمنجرد قيد الأوابد هيكل[3]

فقيدُ هاهنا نكرةٌ، لأنه أراد مثل القيد ولذلك نعت به منجرداً أو جعله في معنى مقيّد... ومن هذا النحو قولهم: جاء القوم الجمّاء الغفير انتصب على الحال، وفيه الألف واللام وهو من باب ما قدمناه من التشبيه، وذلك أن الجماء هي بيضة الحديد، تعرف بالجماء والصلعاء فإذا جُعل منها المغفر، فهي غفيرٌ، فإذا قلت: جاءوا الجماء الغفير، فإنما أردت العموم والإحاطة بجميعهم، أي جاءوا جيئة تشملهم وتستوعبهم كما تحيط البيضة المغفر بالرأس، فلما قصدوا معنى التشبيه

([1]) الروض الأنف ٦٣/٦-٦٤.

([2]) امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي أشهر شعراء العرب قاطبة، يماني الأصل، أحد أصحاب المعلقات، عرف بالملك الضليل. الأعلام ٦١١/٢.

([3]) بقية البيت: وقد اغتدى والطير في وكناتها.

دخل الكلام الكثير كما تقدّم، وكذلك قولهم: تفرقوا أيدي سبأ، وأيادي سبأ، أي: مثل أيدي سبأ فحسنت فيه الحال لذلك، والذي قلناه في معنى الجماء الغفير رواه أبو حاتم عن أبي عبيدة، وكان علاّمة بكلام العرب، ولم يقع سيبويه على هذا الغرض في معنى الجماء، وجعلها كلمة شاذة عن القياس، واعتقد فيها التعريف وقرنها بباب وحده..." (١).

أي يريد أن يقول إن التنكير بسبب التشبيه ممكنٌ، وضرب مثلاً لذلك بـــ "قيد الأوابد" وغيره أي مثل قيد الأوابد أي مقيّد الأوابد، أما الجماء فلم يقف سيبويه على معناها الحقيقي.

ولكنه وضع شروطاً لذلك يقول: "وهذا الذي ذكرنا من التنكير بسبب التشبيه، إنما يكون إذا شبّهت الأول باسمٍ مضافٍ، وكان التشبيه بصفةٍ متعدية إلى المضاف إليه، كقوله قيد الأوابد، أي مقيد الأوابد، ولو قلت مررت بامرأة القمر على التشبيه لم يجز، لأن الصفة التي وقع بها التشبيه غير متعدية إلى القمر فهذا شرطٌ في هذه المسألة، وما يحسن فيه التنكير وهو مضاف إلى معرفة اتفاق اللفظين كقوله له صوت صوت الحمار وزئير زئير الأسد، فإن قلت فما بال الجمّاء الغفير، جاز فيها الحال، وليست بمضافة قلنا: لم تقل العرب جاء القوم البيضة فيكون مثل ما قدمناه من قولك: مررت بهذا القمر وإنما قالوا الجماء الغفير بالصفة الجامعة بينها وبين ما هي حالٌ منه، وتلك الصفة الجمم، وهو الاستواء والغفر، وهي التغطية فمعنى الكلام: جاءوا جيئةً مستوية لهم موعية لجميعهم، فقوى معنى التشبيه بهذا الوصف، فدخل التنكير لذلك، وحسن النصب على الحال وهو حالٌ من المجيء"(٢).

---

(١) الروض الأنف ٥/٦٤٠.

(٢) المصدر نفسه ٥/٦٤١.

رأيه في أصل (ما) و (الذي) الموصولتين

أولاً: (ما):

قال ابن هشام: "الموصول ضربان حرفي واسمي فالحرفيّ: كل حرف أُول مع صلته بمصدر وهو ستة: أنْ وأنّ، وما، وكي، ولو، والذي..." [١].

ثم مثّل للذي بقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [٢].

والموصول ضربان: "نصٌ ومشترك فالنص ثمانية: (منها للمفرد المذكر "الذي" للعالم وغيره نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ﴾ [٣]، و ﴿هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ﴾[٤].

وأوضح مجيء الذي موصولاً حرفياً بقوله: "وهو وجه حكاه أبو علي الفارسي عن يونس بن حبيب وقد مثلوا له بقوله تعالى: ﴿وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ وسبب ذلك عندهم أن "الذي" مفرد، وما بعده جمع، فلو كان موصولاً اسمياً لقيد كالذي خاض أو لقيد كالذين خاضوا" وقد يجاب عن ذلك بأحد جوابين، الأول أن "الذي" اسم موصول صفة لموصوف محذوف، وتقدير الكلام: خضتم خوضاً كالخوض الذي خاضوا والعائد ضمير محذوف منصوب بخاضوا: أي خاضوه.

والجواب الثاني أن "الذي" اسم موصول للجميع وأصله الذين فحذفت النون[٥].

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري، تاليف محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت– لبنان، ط٥، ١٣٩٩هـ– ١٩٧٩م ١٣٧/١.

(٢) الآية ٦٩ من سورة التوبة.

(٣) الآية ٧٤ من سورة التوبة.

(٤) الآية ١٠٣ من سورة الأنبياء.

(٥) أوضح المسالك ١٣٨/١.

ومنها "ما" وقد قيل إنها أكثر ما تستعمل في غير العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى﴾ [1] ولها في ذلك ثلاثة مواضع –أي استعمالها للعاقل– وهي:

١–أن يختلط العاقل مع غير العاقل نحو قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [2].

فإن "ما" يتناول ما فيهما من إنس وملك وجن وحيوان وجماد، بدليل قوله: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلاَّ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾ [3].

٢– أن يكون أمره مبهماً على المتكلم، كقولك –وقد رأيت شبحاً من بعيد–: انظر ما ظهر لي.

١– أن يكون المراد صفات من يعقل، كقوله تعالى: ﴿فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ﴾ [4][5].

أما السهيلي فقد قال: إن "ما" الموصولة لما لا يعقل دائماً، ولا تكون بمعنى "الذي" كما قال النحاة بذلك كما ذكر أن الإبهام الذي فيها أكثر مما تقتضيه الذي[6]. وفسّر ذلك الإبهام بأنها تقع على كل شيء، وتقع على ما ليس بشيء ألا ترى أنّك تقول: إن الله عالم بما كان وما لم يكن معدوم، والمعدوم ليس بشيء؛ فلفرط إبهامها لم يجز الإخبار عنها حتى توصل بما يوضحها، وكل ما وصلت به يجوز أن يكون صلة "الذي"، فهي توافق "الذي" في هذا الحكم"[7].

([1]) الآية ٣ من سورة النساء.

([2]) الآية ١ من سورة التغابن.

([3]) الآية ١٧ من سورة الإسراء.

([4]) الآية ٣ من سورة النساء.

([5]) شرح ابن عقيل، ص ١٤٧.

([6]) الروض الأنف ١٦٨/١.

([7]) النتائج، ص ١٨١.

إذن "ما" تفارق "الذي" في عدد من الأحكام الأول وهو السابق وهو الإبهام.

الثاني: إن "ما" لا تكون نعتاً لما قبلها ولا منعوتة لأن صلتها تفنيها عن النعت، وأيضاً فلو نعتت بنعت زائد على الصلة لارتفع إبهامها، وفي ارتفاع الإبهام منها جملة بطلان حقيقتها وإخراجها عن أصل موضوعها"[١].

الثالث: إنها "تفارق "الذي" أيضاً في امتناعها من التثنية والجمع"[٢] ثم أوضح بأن ذلك راجع إلى الإبهام الذي فيها، وهذا الإبهام هو الذي جعلها –أي "ما" واقعة على جنس تختلف أنواعه؛ فإن كان المصدر مختلف الأنواع جاز أن تقع عليه ويُعبّر بها عنه، كقولك: يعجبني ما صنعت، وما عملت،وما فعلت، وكذلك تقول: ما حكمت، لأن الحكم مختلف أنواعه، وكذلك الصنع والفعل والعمل.

فإن قلت: يعجبني ما جلست، وما انطلق زيد، كان غثاً من الكلام"[٣].

وأنا أرى أن كلامه فيه تدبُّر للمعاني لأننا إذا قدرنا الجملة الأولى بأن قلنا يعجبني العمل الذي عملته، فهذا العمل مختلف الأنواع وذلك بخلاف: يعجبني الجلوس الذي جلسته لأن الجلوس واحد.

ثم إن السهيلي قد أوضح قولهم "اجلس كما جلس زيد، و (صلُّوا كما رأيتموني أُصلّي"[٤]، فقد ظن أكثر الناس أنها بمعنى المصدر هنا، وقد تبين فساد هذا المذهب؛ لأن الفعل ههنا خاص غير عام[٥].

وقد ردّ عليه ابن هشام في معرض حديثه عن "ما" بقوله: "أن تكون مصدرية، وهي نوعان: زمانية وغيرها. فغير الزمانية نحو: ﴿ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا

---

(١) النتائج، ص ١٨١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب الآذان ١٦٢/١.

(٥) النتائج، ص ١٨٧.

عَنِتُّمْ﴾[1]، ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [2]، وليست هذه بمعنى "الذي" لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيته لنا فذلك تكلف لا مُحوج إليه، ومنه... و ﴿آمِنُوا كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾[3] وكذا حيث اقترنت بكاف التشبيه بين فعلين متماثلين وفي هذه الآيات ردّ لقوله السهيلي: إن الفعل بعد "ما" هذه لا يكون خاصاً؛ فتقول: "أعجبني ما تفعل" ولا يجوز "أعجبني ما تخرج"[4].

وأنا أرى أن السهيلي قد نظر إلى المعنى لأن الفعل "جلس" في "اجلس كما جلس زيد" والفعل "صلى" في "صلوا كما رأيتموني أُصلي" خاص غير عام لأن الجلسة والصلاة، هنا لها شكل خاص، خلاف الفعل "جلس" في "يعجبني ما جلست" الذي يدل على الجلوس فقط من غير أن يحمل معنىً محدداً.

وقول السهيلي "لأن الفعل خاص غير عام" يوضح لنا الفرق الرابع وهو أن "ما" تقع على الفعل الخاص.

وكل الذي ذكره عن "ما" فيه انفراد برأيه.

ثانياً: الذي:

قال السهيلي: إن العرب إذا أرادوا وصف النكرة لجملة –وبالأخص إذا كانت هذه النكرة اسماً جامداً احتاجوا إلى وصلة تصل إلى وصف النكرة بالأجناس مثل "هذا رجل ذو مال،ثم وصف لنا هذا الاسم الذي هو "ذو" حتى وصل بنا إلى أن أصله "الذي".

قال "اعلم أن العرب لما جعلت الاسم الذي هو "ذو" وصلةً إلى وصف النكرات بالأجناس فقالوا: هذا رجل ذو مال، حيث لم يمكنهم أن يشتقوا من "المال" ونحوه اسماً يكون وصفاً للرجل جارياً عليه، كما أمكنهم ذلك في الفعل،

([1]) الآية ١٢٨ من سورة التوبة.

([2]) الآية ٢٥ من سورة القصص.

([3]) الآية ١٣ من سورة البقرة.

([4]) مغني اللبيب، ص ٢٩٩– ٣٠٠.

حيث اشتقوا منه أسماء يصفون بها ويضمرون فيها ما يعود على الموصوف، فلما لم يمكنهم ذلك في الاسم الجامد توصلوا إلى الوصف به بكلمة جارية على الاسم الذي قبلها في الإعراب، ليكون جرياً عليه في الإعراب رابطاً لها به وإضافتها إلى الاسم الذي بعدها رابط بينها وبينه؛ حيث لم يكن رابط سوى ما ذكرناه من ضمير ولا غيره"[١].

ثم قال: إن العرب لما رأت "ذو" وُصِفَ به المعرفة "أرادوا تعريفه ليتفق الوصف والموصوف في التعريف فأدخلوا الألف واللام عليه، ثم ضاعفوا اللام كيلا يذهب لفظها الإدغام، ويذهب ألف الوصل في الدّرج فلا يظهر التعريف، فجد منه هذا اللفظ (ذو)، فلما رأوا الاسم قد انفصل عن الإضافة حيث صار معرفة، قلبوا "الواو" منه ياء؛ إذ ليس في كلامهم "واو" متطرفة مضموم ما قبلها إلا وتنقلب ياء كقولهم دلو وأدل... فلما انقلبت الواو ياء والضمة كسرة، صار اللفظ الذي"[٢].

وعندي أن هذا التطور في "ذو" منطقي ولكنه صار بنا إلى أن "الذي" أصلها "ذو" بمعنى "صاحب" وهذا خلاف ما وجدته في كتاب التطور الذي جاء فيه "ومن ذلك "ذو" و "صاحب" ويقابل "الصاحب" في سائر اللغات الشامية بعض الأسماء؛ نحو bael في العبرية، أي صاحب البيت وليس لها عنصر إشاري في هذا المعنى، غير أن اسم الموصول "الذي" أصله اسم من أسماء الإشارة قد يقارب "ذو" في الإضافة إلى الأسماء.

والفرق بين العربية وبين الآرامية والحبشية أن (dl) و (za) هما اسما الموصول العاديان الخاصان باللغتين، فلا تقابلان ذو العربية التي لا معنى لها غير معنى الصاحب وهي اسم موصول كذلك في لهجة طيء العربية القديمة"[٣].

([١]) النتائج، ص ١٨٦- ١٨٧.

([٢]) المصدر نفسه، ص ١٨٦- ١٨٧.

([٣]) التطور النحوي، براجستراشر، ص ١٥٢.

رأيه في ناصب المفعول لأجله

المفعول لأجله: هو المصدر، المُفهِمُ علّةً، المشارك لعامله: في الوقت، والفاعل، نحو: "جُد شكراً" فشكراً: مصدر، وهو مفهم للتعليم؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومشارك لعامله وهو "جُد": في الوقت؛ لأن زمن الشكر هو زمن الجود، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطب وهو فاعل الشكر.

وكذلك ضربت ابني "تأديباً" فتأديباً: مصدر، وهو مفهم للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب "لم فعلت الضرب؟ وهو مشارك لضربت: في الوقت، والفاعل. وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة –أعني المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِد شرطٌ من هذه الشروط تعين جرُّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو "من" أو "في" أو الياء؛ فمثال ما عُدمت فيه المصدرية قولك "جئتك للسمن" ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت "جئتك اليوم للإكرام غداً" ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل "جاء زيدٌ لإكرام عمرو له"[1].

وعامل المفعول لأجله في كل ما سبق هو الفعل ولكن "السهيلي" له رأي مختلف إذ يقول إن الإظهار هو عامل النصب في المفعول لأجله.

يقول "وأما عمله في المفعول من أجله، فإنه لم يعمل فيه بلفظه عندي، ولكنه دلّ على فعل باطن من أفعال النفس والقلب، أثار هذا الفعل الظاهر، وصار ذلك الفعل الباطن عاملاً في المصدر الذي هو المفعول من أجله في الحقيقة والفعل الظاهر دال عليه، ولذلك لا يكون المفعول من أجله منصوباً حتى يجتمع فيه ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مصدراً.

والثاني: ألا يكون من أفعال الجوارح الظاهرة.

والثالث: أن يكون من فعل الفاعل المتقدم ذكره"[2].

([1]) شرح ابن عقيل، ٥٧٤/٢.

([2]) نتائج الفكر، ص ٣٩٥.

ثم ضرب لذلك مثلاً بقوله: "نحو: "جاء زيد خوفاً"، و "رغبة فيك؛ فإن الخوف والرغبة من أفعال النفس الباطنة، وهو فعل الفاعل المذكور في الجملة. فلو قلت: "جاء زيد قراءة للعلم" أو: "قتلاً للكافرين" لم يجز أن يجعل ذلك مفعولاً من أجله، لأنها أفعال ظاهرة، فقد بان لك أن المجيء إنما يظهر ما كان باطناً خفياً حتى كأنك قلت: جاء زيد مظهراً بمجيئه الخوف والرغبة أو الحرض وأشباه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة، فهي مفعولات في المعنى والظاهرة دالة على ما ينصبها"[1].

فقوله "مظهراً الخوف" نصب الإظهار الخوف على أنه مفعولٌ به وأصل نصب المفعول من أجله هو هذا العامل المعنوي – أي الإظهار.

([1]) النتائج، ص ٣٩٥.

رأيه في "زيد أفضل إخوته"

وهذا من باب اسم التفضيل وهو اسم يصاغ على وزن "أفعل" ليبين المفاضلة بين شيئين اشتركا في صفة اسم التفضيل، مثال لذلك: "زيد أكرم من عمرو" صفة للكرم في زيد أعلى منها في عمرو.

ويأتي مضافاً إلى أحد اثنين:

أ- أن يضاف إلى نكرة نحو "أفضل رجل".

ب- أن يضاف إلى معرفة نحو "أفضل الرجال".

وفي كلتا الحالتين لا يؤتى بـــ "من".

ج- أن يجرد من (أل) والإضافة وفي هذه الحالة يؤتى بـــ "من" ظاهرة أو مقدرة إذا دلّ عليها ما قبلها ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾[1] حيث حذف "من" لدلالة ما قبلها عليها والتقدير أعزّ منك نفرا، وأعز هنا خبر، لذلك يكثر حذف "من" في هذه الحالة ومثله قول امرئ القيس:

عليها فتىً لم تحمـــل الأرض مثلـــه * أبـــرّ بميثـــاقٍ وأوفـــى وأصـــبرا[2]

الشاهد فيه حذف "من" بعد اسم التفضيل غير المقرون بـــ "ال" والإضافة والتقدير أبرّ من[3].

وقال السيوطي "وتلزمه مِن ولو تقديراً إن جرّد من أل والإضافة نحو: "زيد أفضل من عمرو" ... ويلزمه الإفراد والتذكير إن جرّد أو أضيف لنكرة سواء كان تابعاً لمذكرٍ، أم مؤنثٍ أم مثنىً، أم جمع، نحو "زيد أفضل من عمرو" و "هند أفضل من دعد" و "الزيدان أفضل من عمرو"[4].

ولا يجرد "أفعل" من معنى التفضيل حينئذٍ ويكون بعض المضاف إليه.

([1]) الآية ٣٤ من سورة الكهف.

([2]) البيت في ديوانه، ص ١٥٩.

([3]) شرح ابن عقيل ١٨٠/٢.

([4]) همع الهوامع ١١٠/٥- ١١١.

وأما "زيدٌ أفضل إخوته" فقد جاء في شرح الكافية: "فلو قيل "يوسف أحسن أخوته" امتنع عند إرادة معنى المجرّد، وجاز عند إرادة معنى المعرّف بـــ "أل" لما ذكرت لك، ولما قرر في باب الإضافة من أن "أيا" بمعنى "بعض" إذا أضيف إلى معرفة، ومعنى "كل" إن أُضيف إلى نكرة، وأفعل التفضيل مثلها في ذلك، وفي التسهيل إذا كان أفعل جارياً على من أطلق له التفضيل فلا ينوي معه "من"، وإذا أوّل بما لا تفضيل فيه لزمت المطابقة في الحالين ولا يلزم أن يكون فيهما بعض المضاف إليه مثال الأول "يوسف أحسن إخوته" أي أحسنهم أو الأحسن من بينهم فهذا على الإخلاء من معنى "من" وإضافته إلى ما ليس بعضاً منه، لأن إخوة يوسف لا يندرج فيهم يوسف"[1].

وعلى هذا فقد أخرج "يوسف أحسن إخوته" من معنى التفضيل، ومثله ابن يعيش فقد صرّح بعدم جواز ذلك قال "قد علم أن "أفعل" إنما يضاف إلى ما هو بعضه، فليعلم أنه لا يجوز أن تقول "يوسف أحسن إخوته" وذلك أنك إذا أضفت الإخوة إلى ضميره خرج من جملتهم وإذا كان خارجاً منهم صار غيرهم، وإذا صار غيرهم لم يجز أن تقول "يوسف أحسن إخوته" كما لا يجوز أن تقول: "الياقوت أفضل الزجاج" لأنه ليس من الزجاج فحينئذٍ يلزم من المسألة أحد أمرين كل واحد منهما ممتنع؛ أحدهما ما ذكرناه من إضافة "أفعل" إلى غيره. إذ إخوة زيد غير زيد والثاني إضافة الشيء إلى نفسه وذلك أنا إذا قلنا إن "زيداً" من جملة الأخوة نظراً إلى مقتضى إضافة "أفعل" ثم أضفت الإخوة إلى ضمير زيد وهو من جملتهم كنت قد أضفته إلى نفسه؛ بإضافتك إياه إلى ضميره وذلك فاسد. فأما على النوع الثاني وهو أن يكون "أفعل" فيه للذات بمعنى "فاعل" فإنه يجوز أن تقول "يوسف أحسن إخوته" ولا يمتنع فيه كامتناعه من القسم الأول؛ إذ المراد أنه فاضل فيهم لأنه لا يلزم في هذا النوع أن يكون أفعل بعض ما أضيف إليه..."[2].

إذن هو أباح "زيدٌ أفضل إخوته" ولكن مع تقييده وإلباسه معنى "فاضل".

([1]) الهمع، ص ١١٣.

([2]) المفصل ٨/٣.

أما السهيلي فقد أجازه بإطلاق وقال عنه إنه موجود وحسن قال "كان من أحدث إخوته سنّاً، وكذلك قال في صفة النبي صلى الله عليه وسلم كان من أفضل قومه مروءة، وهذا مما منعه النحويون أن يقال: زيد أفضل إخوته، وليس بممتنع، وهو موجود في مواضع كثيرة من هذا الباب، وغيره، وحسن..." [١].

ثم قال "وإنما الذي يمتنع بإجماع إضافة "أفعل" إلى التثنية مثل أن تقول: هو أكرم أخويه إلا أن تقول الأخوين بغير إضافة"[٢].

([١]) الروض الأنف ٢٠٣/١.

([٢]) المصدر نفسه ١٠٣/١.

رأيه في تقديم صلة المصدر عليه

المصادر بحر لا يمكننا الخوض فيها كلِّها؛ لأن للأفعال الثلاثية مصادر، وللرباعية، والخماسيّة والسداسيّة. ولكل قسم فروع عديدة.

والمصدر اسم معنى يدل على الحدث مجرّداً من الزمان فمثل كلمة (انتقال) تدل على حدوث الحركة من مكان إلى آخر دون تحديد لزمان التحرّك وفاعل التحرّك.

وللمصادر صلة كما أن للموصول صلة وقد قال النحاة إن صلة المصدر لا تتقدم عليه.

ومن ذلك صاحب المغني عند حديثه عن الآية التي استشهد بها السهيلي: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِ﴾[1]. قال: "فإن اللام لا تتعلق بعجباً لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا لفساد المعنى، ولأنه صلة لأن وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته لا يمتنع التقديم عليه[2].

ومنه قول الزمخشري في المفصل: "من ذلك قولك: "ضربي زيداً قائماً" لا يجوز الإخبار عن المصدر ههنا، ولا عن الحال؛ لأنك إن أخبرت عن المصدر، لزمت إضماره، وكنت تقول "الذي هو زيداً قائماً ضربي"، فكنت تنصب زيداً قائماً بـــ "هو"؛ لأنها كناية عن المصدر الناصب. والمصدر إذا أُضمر لا يعمل. لو قلت "مروري بزيد حسنٌ، وهو بعمرو قبيح لم يجز؛ لأن المصدر إنما عمل بما فيه من حروف الفعل وتقديره بـــ "أن" والفعل وبعد الكناية تزول منه حروف الفعل ويمتنع تقديره بـــ "أن" والفعل"[3].

أما السهيلي فقد أجاز ذلك مستشهداً ببيت الشعر:

([1]) الآية (٢) من سورة يونس.

([2]) المغني، ص ٤١٨.

([3]) شرح المفصل ٢/ ١-٤.

بـــبطن المكبتـــين علـــى رجـــائي * حـــديثك أن أرى منـــه خروجـــاً[1]

قال: "وفيه حديثك أن أرى منه خروجاً. قوله "منه" الهاء راجعة على الحديث، وحرف الجر متعلق بالخروج، وإن كره النحويون ذلك؛ لأن ما كان من صدر الصلة عندهم، فلا يتقدم عليه؛ لأن المصدر مقدر بأن والفعل فما يعمل فيه هو من صلة أن، فلا يتقدم، فمن أطلق القول في هذا الأصل، ولم يخصص مصدراً من مصدر، فقد أخطأ المفصل، وتاه في تضليل ففي التنزيل: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِّنْهُمْ﴾ [2] ومعناه أكان عجباً للناس إيحاؤنا، ولا بد للام هاهنا أن تتعلق بعجب؛ لأنها ليست في موضع صفة، ولا موضع حال لعدم العامل فيها، وفيه أيضاً: ﴿لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا﴾ [3] ، ﴿وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا ﴾[4] وفيه أيضاً: ﴿لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا﴾ [5] وتقول: لي فيه رغبة، وما لي عنك معوّل..."[6].

([1]) شبه السهيلي إلى ورقة بن نوفل والمكبتين تثنية وهي واحدة؛ ولكن لأن لها بطاحاً وظواهر، وللعرب مذهب في تثنية البقعة الواحدة وجمعها نحو بغادين في بغداد والرقمتين في الرقمة وهي الروضة، الروض ١/٢٢٠.

([2]) الآية ٢ من سورة يونس.

([3]) الآية ١٠٨ من سورة الكهف.

([4]) الآية ٥٣ من سورة الكهف.

([5]) الآية ١٨ من سورة الكهف.

([6]) الروض الأنف ١-٢/٢٢٠.

رأيه في وضع الضمائر المنفصلة

للغائب خمسة ضمائر أولها وأصلها: (هو للمفرد الغائب، ثم فروعه "هي" للمفردة الغائبة و "هما" للمثنى الغائب: و "هم" لجمع الذكور الغائبين: و "هن" لجمع الإناث الغائبات وكلها مرفوعة.

ومن ضمائر الرفع المنفصلة للغائب "هو" للمذكر و "هي" للمؤنث وذهب الكوفيون والزجاج إلى أن الضمير الهاء، والواو والياء زائدتان[١].

وتسكين ها "هو" وهي بعد "الواو" و "الفاء" و "اللام" و "ثم" جائز فتقول "وهو"، "فهو" و "لهو" "ثم هو" بتسكين الهاء وضمها، وكذلك "فهي".

وبالنسبة للتشبيه وجمع ضمير الغائب فإنه يثنى ويجمع ويبين بعلامة المؤنث والظاهر يثنى ويجمع ويؤنث، وكذلك ما ناب منابه، فإذا كنيت عن الواحد المذكر قلت: "هو قائمٌ" فهو مرفوع الموضع لأنه مبتدأ، والمبتدأ مرفوع ولأنك لو وضعت مكانه اسماً ظاهراً لكان مرفوعاً نحو: زيد قائم. والاسم "هو" بكماله عند البصريين، وقال الكوفيون الاسم "الهاء" وحدها والواو مزيده، والصواب مذهب البصريين لأنه ضمير منفصل مستقل بنفسه يجري مجرى الظاهر فلا يكون على حرف واحد ولأن المضمر إنما أتى به للإيجاز والاختصار[٢].

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم "الهاء" وحدها كما ذكرنا واحتجوا لذلك بحذف الياء في كلام العرب.

وقال ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من "هو" و "هي" الهاء وحدها، وذهب البصريون إلى أن الهاء والواو من "هو" والهاء والياء من "هي" هما الاسم والكوفيون احتجوا بأن قالوا الدليل على ذلك أن الاسم هو "الهاء"، وأن الواو والياء يحذفان في التثنية نحو "هما" ولو كانت أصلاً لما حذفت والذي يدل عليه أنهما يحذفان في الإفراد وتبقى الهاء...)[٣].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٩٨/١.

(٢) شرح المفصل، ابن يعيش النحوي، ت ١٤٣هـ، القاهرة، مكتبة المثنى، ط بيروت، عالم الكتب ٩٦/٣.

(٣) شرح المفصل ٩٧/٣.

فدلّ على أن الاسم هو الهاء وحدها وإنما زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم؛ كراهية أن يبقى على حرف واحد.

"أما البصريون فاحتجوا بأن الواو والياء أصل لأنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لا بد من الابتداء بحرف، فلو كان الاسم هو الهاء لأدى ذلك لأن يكون الحرف الواحد ساكناً متحركاً وهو محال. وأما قولهم إن الواو والياء يحذفان في التثنية: قلنا إنهما لستا تثنية وإنما هي صيغة مرتجلة للتثنية كأنتما[١].

أما السهيلي فقد تجاوز كل تلك التفاصيل عن أصل "هو" و "هي" وقال إنها -أي الضمائر المنفصلة- لم توضع للدلالة على مرفوع ومنصوب، وإنما وضعت للدلالة على شأن آخر من الغيبة والخطاب والمذكر، ونحو ذلك وعلل ذلك بالآتي:

١- أنه يؤكد بها المخفوض نحو: مررت به هو، وبك أنت، وتقع موقع المنصوب قال: فقد وقعت ههنا موقع الخفض ولم يبالوا بذلك، قال لبيد[٢]:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلّك تهديك القرون الأوائل[٣]

فأوقعها موقع المنصوب، ولم يبال بذلك"[٤].

٢- وقوع إيّاه موقع الرفع. قال وقد ورد في الحديث "من خرج إلى المسجد ليصلي الضحى، لا يخرجه إلا إيّاه"[٥] فأوقع إيّاه موقع المرفوع ولم يبال بذلك، وهذا كله لا يجوز في الظاهر المعرب، ويجوز في المضمرات.

٣- دخول الكاف الخافضة عليها، قال "... فكذلك تقول: زيد كهو فتوقعها موقع الضمير المخفوض"[٦].

---

(١) شرح المفصل ٣/٩٧.

(٢) هو أبو عقيل لبيد بن ربيعة العامري، من فحول الشعراء المجيدين المطبوعين، توفى في خلافة معاوية سنة ٤١هـ. بغية الوعاة ١/٥٧٠.

(٣) البيت في ديوانه من قصيدته التي يرثي فيها النعمان بن المنذر، ص ١٣٣.

(٤) الأمالي، ص ٤٣.

(٥) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة، باب ما جاء في فضل المشي إلى الصلاة ونصه: "ومن خرج إلى تسبيح الضحى، لا ينصبه إلا إياه فأجره كأجر المعتمر"، سنن الإمام أبي داود ٤/٢٥٠.

(٦) الأمالي، ص ٤٤.

وأنا أرى بعد تلك الشواهد أن رأيه هو الصواب؛ وذلك لاشتمالها على مصدري الحديث ثم الشعر.

رأيه في دخول كاف التشبيه على الضمير المنفصل

قال السهيلي "إن الكاف تكون حرف جر، وتكون اسماً بمعنى: مثل، ويدلك أنها حرف: وقوعها صلة للذي؛ لأنك تقول "رأيت الذي كزيد، ولو قلت "الذي مثل زيد لم يحسن" ويدلك أنها تكون اسماً دخول حرف الجر عليها... ودخول حرف الكاف عليها.. وإذا دخلت على "مثل" كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فهي إذاً حرف إذ لا يستقيم أن يقال: مثل مثله..." [1].

وبالنسبة لدخولها –أي كاف التشبيه– على الضمير المنفصل فقد منع سيبويه ذلك قال "هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حرف الجر وذلك الكاف في: أنت كزيد، وحتى، ومذ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم: مثلي وشبهى عنه، فأسقطوه"[2].

أما السهيلي فقد أباح ذلك وعلل دخولها على الضمير المنفصل أنها أشبهت "كأن" في المعنى، فإذا شبهت بالكاف وقع مجرورها موقع المشبه به بعد "كأن".

قال "وكاف التشبيه تدخل على الظاهر ولا تدخل على المضمر كزيد ورجل، وغيرها من حروف الجر تدخل عليهما معاً، تقول: لك ولي، وبك وبي، ولا تقول، كل ولا: كي ولا: كه؛ قال سيبويه وغيره: استغنوا عن الكاف بمثل، وليس هذا بعلة، لأن السؤال لازم حتى له، لأن السائل كما له أن يقول: لِمَ لَمْ تدخل على المضمر، كذلك له أن يقول: لم استغنوا في المضمر بمثل: فيقولون: كه، كما يقولون: مثله؟ وأيضاً فإن كان الكلام بمثل إذا قلت: مثله، أطول، وهو بالكاف أوجز، فكيف استغنوا بالأطول عن الأوجز، وإنما الأصل أن يستغني بالأوجز عن الأطول، وبالأخف عن الأثقل"[3].

ثم علل ذلك قائلاً: "وإنما السر في ذلك عندي أن الكاف كما كانت حرف جر، وحروف الجر إنما تدخل على الضمير المتصل لا على المنفصل، وجب أن

([1]) الروض الأنف ٧٥/١.

([2]) الكتاب ٣٩٢/١.

([3]) الأمالي، ص ٤٠.

لا يكون بعدها ضمير منفصل أصلاً، ثم قد فعلت العرب فيها بعكس هذا الأصل؛ قالوا: زيد كهو، فأدخلوها على المنفصل، وهو خلاف القياس في حروف الجر، ولم يدخلوها على ضمير متصل أصلاً، لا على ضمير مخاطب ولا متكلم ولا غائب.

وعلّة ذلك وسره أن الكاف فيها ما في كأن من معنى التشبيه، والاسم المخفوض بالكاف إذا قلت: زيد كالأسد، هو المرفوع بكأن، إذا قلت كأن زيداً الأسد، ومعنى الكلام واحد، وخبر كان لا يتصور فيه أن يكون ضميراً متصلاً، لأن اسمها قد حال بينها وبين الاتصال بها، فلما لم يكن الاسم المشبه به في باب كأنّ ضميراً متصلاً، لم يكن الاسم المشبه به في باب الكاف ضميراً متصلاً، لأنه هو هو في المعنى، فحمل عليه..." (١).

وعندي أن رأيه هو الأصوب لأننا إذا عقدنا المقارنة بين المثالين اللذين أوردهما "محمد كالأسد" و "كأن محمداً أسد" نجد أن المشبه به في المثالين هو الأسد، فإذا وضعنا الضمير موضعه لم يستقم أن يكون ضميراً متصلاً؛ لأن كأن هي أداة تشبيه وقد فصل اسمها بينه وبينها؛ لذلك لا بد أن يكون المشبه به ضميراً منفصلاً، وهو مجرور الكاف لعلّة المشابهة.

وبعد: فقد تميّز السهيلي بمنهج متفرّد فهو عالمٌ ذو رأي جريء، وفِكر طاغي وثقافة شاملة، وذهن متّقد، وفؤاد مجلو بإيمان عميق، والشاهد عليه استشهاده بالقرآن العظيم في معظم مسائله ذات اللغة الناصعة الدافقة بالمعاني، رجلٌ عالم يجسد أفكاره ويعبر عنها ويستدعي ما يحفظه من لغة جميلة لينتصر لأفكاره، له عقلٌ قوي وحجةٌ ناصعة واهتمام بجميع أنواع الثقافة.

---

(١) الأمالي، ص ٤١.

المبحث الثاني
الأفعـــال

رأيه في علم التي تكون بمعنى عَرَف

قال ابن منظور: "علم بالشيء شعر. يقال: ما علمت بخبر قدومه أي ما شعرت. وعلم الأمر وتعلمه: أتقنه وقال يعقوب: إذا قيل لك اعلم قلت قد علمت، وإذا قيل لك تعلّم لم تقل قد تعلمت. وعلمت يتعدى إلى مفعولين، ولذلك أجازوا علمتني كما قالوا ظننتني ورأيتني وحببتني..."[1].

وتأتي علم بمعنى عرف هكذا قال النحاة وعلى رأسهم سيبويه الذي يقول: "وقد يكون علمت بمنزلة عرفت ألا تريد ألا علم الأول فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنكُمْ فِي السَّبْتِ﴾ [2] وقوله تعالى: ﴿وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ [3] فهي ههنا بمنزلة عرفت[4].

وهي من الأفعال التي تتعدى لاثنين نحو قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[5] وإن كانت بمعنى "عرف" تعدت لواحد نحو: ﴿لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [6].

ولكن السهيلي فيما بعد انتقد هذا القول –أي أن عَلِمَ تكون بمعنى عَرَف قائلاً: "أما عرفت فأصل وضعها لتمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً، من معنى زائد عليه، وهذه اللفظة مأخوذة من لفظ "العرف" وهي ما ارتفع من الأرض حتى يطهر ويتميز. وأما "علمت" فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل... فإذا قلت علمتُ فمطلوبها ثلاثة معان: جوهرٌ وهو المحل، وصفةٌ وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل..."[7].

([1]) لسان العرب، مادة (علم) ٢٦٤/١٠.

([2]) الآية (٦٥) من سورة البقرة.

([3]) الآية (٦٠) من سورة الأنفال.

([4]) الكتاب ١٨/١.

([5]) الآية (١٠) من سورة الممتحنة.

([6]) الآية (٧٨) من سورة النحل.

([7]) نتائج الفكر، ص ٣٣٩.

ويقول: إن هذه المعلومات المتلازمة في العقل وهي الجوهر، والصفة، والحدث لا تستوجب إضافة المعرفة إلى الله سبحانه وتعالى؛ فلا يقال عرَف لأن علمه متعلق بالأشياء كلها "وإذا ثبت هذا فلا يضاف إلى الله –سبحانه– إلا العلم، ولا يقال فيه "عَرَف" و "لا يعرف" لأن علمه متعلق بالأشياء كلها، مركبها ومفردها، تعلقاً واحداً..."[١].

ويقول إن علم المحدثين مختلف لأن معرفتهم بالشيء المفرد وعلمهم به غيرُ علمهم ومعرفتهم بشيء آخر "وما زعموه من قولهم: قد يكون "علمت" بمعنى "عرفت" واستشهادهم بالآي التي استشهدوا بها، ليس هو حقيقة لأن تعدي "علمت" إلى مفعول واحد في اللفظ لا يخرجها إلى معنى "عرفت" لأنها لا تتعدى إلى مفعول واحد على نحو تعدى عرفت ولكن على جهة المجاز والاختصار"[٢].

ثم يقول إن العلم متعلق بالصفة المضافة إلى الموصوف في قوله تعالى: ﴿ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ﴾ [٣] لأنهم ربما كانوا يعرفونهم ولا يعلمون أنهم أعداء[٤].

ثم يختتم حديثه بالقول: "وإنما مثل من يقول: إن "علمت" يكون بمعنى "عرفت" من أجل أنه رآها متعدية إلى مفعول واحد في اللفظ كمثل من يقول "إن" "سألت" تتعدى إلى غير الآدميين فيقول: "سألت الحائط والدابة" ويحتج بقوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ وإنما هذا جهل بالمجاز والحذف"[٥].

---

(١) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٢) كالسابق.

(٣) الآية (٦٠) من سورة الأنفال.

(٤) نتائج الفكر، ص ٣٣٩.

(٥) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

المناقشة والاستنتاج:

هذا العمق في البحث من جانب السهيلي جعلني آخذ برأيه مع أن القائل بالقول الآخر هو "سيبويه" ولإثبات ذلك أقول إن "العلم" ضربان أحدهما: إدراك ذات الشيء. والثاني: الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفيٌ عنه، والأول هو الذي يتعدى إلى مفعول واحد وليس هو الذي بمعنى "عرف" وإليك بيان ذلك كما جاء في المفردات.

يقول الأصفهاني[1]: ((("المعرفة" و "العرفانُ" إدراكُ الشيء بتفكُّر وتدبُّر لأثره وهو أخف من العلم ويضادّه الإنكار، ويُقال فلانٌ يعرفُ الله ولا يقال يعلمُ الله متعدياً إلى مفعول واحد لما كان معرفةُ البشر لله هي بتدبُّر آثاره دون إدراك ذاته ويُقال الله يعلم كذا ولا يقال يعرف كذا، لما كانت المعرفة تستعمل في العلم القاصر المتوصل له بتفكُّر، وأصله من عرفت أي أصبتُ عرفه أي رائحته، أو من أصبتُ عرفه أي خدّه، يقال عرفت كذا قال تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ﴾[2].

وتتجلى هنا ثقافة السهيلي؛ فهو كما قلت رجلٌ عالم يجسد أفكاره ويعبر عنها ويستدعي ما يحفظه من لغةٍ جميلةٍ لينتصر لأفكاره؛ فما ذكره الأصفهاني في القول السابق هو عين ما استشهد به السهيلي واستند عليه.

وأما عن عَلِم فيقول الأصفهاني (العلم إدراك الشيء بحقيقته؛ وذلك ضربان: أحدهما إدراك ذات الشيء. والثاني الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفيٌ عنه. فالأول هو المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ نحو: ﴿لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ والثاني المتعدي إلى مفعولين نحو قوله: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ﴾[3].

([1]) هو محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافي العلامة شمس الدين الأصفهاني، ولد بأصفهان سنة ست عشر وستمائة وقدِم الشام ومن تصانيفه: (شرح المحصول)، و (الخلاف والمنطق)، وغير ذلك، ت ٦٧٨هـ. بغية الوعاة ١/٢٤٠.

([2]) المفردات في غريب القرآن، تأليف أبي القاسم الحسين المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، ص ٣٣١.

([3]) المرجع نفسه، ص ٣٤٣.

وإليك تحليل ما سبق:

اسم العالِم	عَرَف	عَلِمَ
الأصفهاني غريب القرآن	إدراك الشيء بتفكُّر وتدبُّر وهو أخف من العلم	إدراك الشيء بحقيقته
السهيلي نتائج الفكر	تمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً مثال: قال تعالى: ﴿ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ ﴾ . "عَرَف" هنا عين الموصوف وذاته يعرفون مكان سكنهم، عدد أولادهم شكلهم العام، طريقة حياتهم.... الخ ولا يعلمون أنهم أعداء لأن "المعرفة" أخف من "العلم" ولا تكون "علم" بمعنى "عَرَف" إطلاقاً	علمت للمركبات وهي إضافة الصفة للمحل مثال (١) علمت قيام زيد جوهر المحل ← صفة القيام ← الحدث إضافة الصفة للمحل مثال (٢): قوله تعالى: ﴿ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ ﴾ علم هنا صفة مضافة إلى موصوف أي لا يعلمون أنهم أعداء

وبمقارنة قول السهيلي عن المعرفة –وهي تمييز الشيء وتعيينه حتى يظهر للذهن منفرداً –وقول الأصفهاني عنها– إدراك الشيء بتدبر وتفكر –وهو قولٌ واحدٌ في المعنى، وقول السهيلي عن العلم –وهو إنه للمركبات وهي إضافة

الصفة للمحل- والأصفهاني. وهو إنه إدراك الشيء بحقيقته. مع التدقيق في الأمثلة المصاحبة لرأي السهيلي في معنى العلم والمعرفة يتضح الآتي:

إن "عَرَف" لها معناها الخاص بها، وإن أحد جزئ "علم" هو الذي ينصب مفعولاً به واحداً وليس له علاقة بـــ "عَرَف" التي تنصب بدورها مفعولاً واحداً.

رأيه في إعراب الأفعال الخمسة

وهي المضارع المسند لألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة[١].

ويعبر عنها سيبويه بتثنية الأفعال المضارعة وجمعها[٢]. وعن إعرابها قل السيوطي: "من أبواب النيابة المضارع، إذا اتصل به ألف الاثنين علامة كانت كيقومان الزيدان، أو ضميراً كالزيدان يقومان، أو واو جمع كذلك كيقومون الزيدون، والزيدون يقومون، أو ياء مخاطبة كتقومين يا هند، فإنه يرفع بالنون كما مثلنا وينصب ويجزم بحذفها نحو: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾ [٣] وحمل النصب هنا على الجزم، كما حمل على الجر في المثنى والجمع. هذا مذهب الجمهور... وقيل الإعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة، والنون دليل عليها وعليه الأخفش والسهيلي..."[٤].

وقال سيبويه: "واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقتها ألف ونون ولم تكن الألف حرف إعراب وجعلوا إعرابه ثبات النون لتكون له في التثنية علامة للرفع وجعلوا النون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف إعراب"[٥].

وخلاصة ذلك أن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون وتنصب وتجزم بحذفها.

أما السهيلي فقد ذكر أن إعرابها في حالتي النصب والجزم مقدر قبل الضمير في لام الفعل، ومثل الفعل عنده مثل الاسم المضاف إلى ضمير المتكلم.

أما في حالة الرفع فالنون نائبة عن حركة الإعراب قال: "قد تقدم ما في "يفعلون" و "يفعلان" من وجوه الشبه بينه وبين جمع السلامة في الأسماء، فمنها

---

(١) الهمع ١/١.

(٢) الكتاب ٢٥٧/٥.

(٣) (فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين) آية (٢٤) من سورة البقرة.

(٤) الهمع ٥١/١.

(٥) الكتاب ١٩/١.

الوقوع موقع الاسم، ومنها المضارعة في اللفظ من جهة حروف المد واللّين..."[1].

وهو يعني أن الإعراب غير مقدر في حالة الرفع؛ لأن الأفعال حينئذٍ تكون واقعة موقع الأسماء بالإضافة إلى مشابهتها للجمع المسلم والمثنى من حيث إنها تنتهي بحرف مد ولين.

([1]) نتائج الفكر، ص ١١١.

رأيه في نصب علم وظن لمفعولين

وعلمت وظننت هما عند النحاة من الأفعال التي تنصب مفعولين ولكن لا يجوز لنا فيها الاقتصار على أحد المفعولين، وتلك الأفعال أدرجها النحاة تحت اسم "ظنّ وأخواتها" وهي من النواسخ وتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما معاً ويصيران مفعولاً به يقول الزجاجي في ذلك: "وفعل يتعدى إلى مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، وذلك نحو: ظننت، وعلمت، وخِلتُ، وزعمتُ، ونبئت، وأعلمتُ وأُنبئتُ وما تصرّف منها، نحو: "أظنُ وتظنُ، ونظن..."[1].

وإذا وقع الظرف أو حروف الخفض، أو الجمل، موقع المفعول الثاني فإن هذه الأفعال لا تؤثر فيها وتبقى على حالها.

يقول الزجاجي: "واعلم أنه يقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال الفعلُ الماضي، والمستقبل، وحروف الخفض والجمل والظروف فتبقى على حالها، ولا تؤثر فيها هذه الأفعال كقولك: "ظننت زيداً قام" و "حسبت عبد الله يركب" و "خلتُ أخاك في الدار" و "ظننتُ محمداً أبوه راكبٌ"[2].

وقد جاء هذا الضرب في كتاب سيبويه بعنوان: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين وليس لك أن تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر، وذلك قولك حسب عبد الله زيداً بكراً، وظن عمرو خالداً أباك.. الخ وإنما منعك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا إنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر له عندك [من هو]. فإنما ذكرت ظننت ونحوه لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً، ولم ترد أن تجعل الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين"[3].

([1]) الجمل في النحو، ص ٢٩.

([2]) الجمل، ص٣.

([3]) الكتاب ٤٠/١.

خلاصة هذا أن هذه الأفعال تدخل بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين.

أما السهيلي فقد ذكر أنهما ليسا مفعولين وإنما هو المبتدأ والخبر وهو حديث إما معلوم أو مظنون، فكان يجب أن يلغى الفعل لأنه لا تأثير له في الاسم، ولكنهم تركوه كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ والخبر، فكان إعمال علمتُ وظننتُ فيه ونصب المبتدأ إظهاراً لتشبثهما، ولم يكن المبتدأ أولى من الخبر فلذلك عملت فيهما معاً.

وقد ذكر شوقي ضيف[1] في معرض نقده للسهيلي –الذي قال فيه: إن السهيلي كان شغوفاً بالعلل النحوية واختراعها– أنه كان ينكر أن مفعولي ظنّ وأخواتها أصلهما المبتدأ والخبر مستنداً لحديث للسيوطي في الهمع[2]، وعند تحققي لم أجد للسيوطي خروجاً عما ذكره النحاة ولم أجد في حديث السهيلي الآتي كذلك ما يدل على هذا الإنكار وإنما هو كعادته دائماً ينفرد بالجديد.

قال السهيلي: "وأما نصب "علمت" و "ظننت" لمفعولين، فليس هنا مفعولان في الحقيقة، إنما هو المبتدأ والخبر، وهو حديث إما معلوم وإما مظنون، فكان حق الاسم الأول أن يرتفع بالابتداء والثاني بالخبر ويلغى الفعل لأنه لا تأثير له في الاسم، [وإنما التأثير لعرفت المتعلقة بالاسم] المفرد تعييناً وتمييزاً، ولكنهم أرادوا تشبث "علمتُ"... بالجملة التي هي الحديث، كيلا يتوهم الانقطاع بين المبتدأ وبين ما قبله، لأن الابتداء عاملٌ في الاسم وقاطع له مما قبله، وهم إنما يريدون إعلام المخاطب بأن هذا الحديث معلوم، فكان إعمال "علمت" فيه ونصبُه له إظهاراً لتشبثها ولم "يكن" عملها في أحد الاسمين أولى من الآخر، فعملت فيهما معاً، وكذلك "ظننت"، لأنه لا يتحدث بحديث حتى يكون عند المتكلم إما مظنوناً وإما معلوماً"[3].

([1]) المدارس النحوية، ص ٢٠٣– ٢٠٤.

([2]) انظر الهمع ١٥١/١.

([3]) نتائج الفكر، ص ٣٣٩– ٣٤٠.

رأيه في عمل كان وأخواتها

قال سيبويه: "إنّ كان وأخواتها (أمسى، أصبح، أضحى، ظل، بات، صار، ليس، ما زال، ما انفك، ما برح، ما دام) أفعال"[١].

وقال ابن الأنباري: "وذهب بعض النحويين إلى أنها حروف وليست أفعالاً، لأنها لا تدل على المصدر ولو كانت أفعالاً لكان ينبغي أن تدل على المصدر، ولما كانت لا تدل على المصدر دلّ على أنها حرف..."[٢].

ويرى ابن الوراق أن العِلّة في رفعها للأسماء ونصبها للأخبار: أنها لما كانت عبارة عن الجمل وجب من حيث كانت أفعالاً أن يجري حكم ما بعدها كحكمه بعد الأفعال فوجب أن ترفع أحد الاسمين ليكون المرفوع كالفاعل وتنصب الثاني ليكون كالمفعول، فلهذا وجب أن ترفع الأسماء وتنصب الأخبار[٣].

وكل ما ذكر بعد ذلك ليس فيه جديد سوى الاتفاق على أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر[٤].

ورأي السهيلي في كان وأخواتها هو نفسه في علمت وأخواتها السابق وهو إنّ "كان" من حقها أن ترفع فاعلاً واحداً، فلما خلعوا منها معنى الحدث، لم يبق فيها إلا معنى الزمان؛ ولذلك أعملوها ليظهر تشبثها بها أي الجملة وإليك ذلك قال السهيلي: "... وإنما "كان" أصلها أن ترفع فاعلاً واحداً نحو "كان الأمر" أي: حدث، فلما خلعوا منها معنى الحدث لم يبق فيها إلا معنى الزمان، ثم أرادوا أن يخبروا بها عن الحديث الذي هو "زيد قائم"، أي: إن زمان هذا الحديث ماضٍ أو مستقبل. أعملوها في الجملة ليظهر تشبثها بها ولا يتوهم انقطاعها عنها، لأن الجملة قائمة بنفسها و "كان" كلمة قد يوقف عليها أو تكون خبراً عمّا قبلها، فكان عملها في الجملة دليلاً على تشبثها بها وأنها خبرٌ عن هذا الحديث ولم تكن

---

(١) الكتاب ١/٤٥.

(٢) علل النحو، ص ٢٤٥.

(٣) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

(٤) انظر الألفية، ص ٢٦١- ٣٠٢.

لتنصب الاسمين لأن أصلها أن ترفع ما بعدها، ولم تكن لترفعهما معاً فلا يظهر عملها، فلذلك رفعت أحدهما ونصبت الآخر..."[1].

(1) نتائج الفكر، ص ٣٤١.

رأي السهيلي في زوال التنوين

اجتمع رأي العلماء على أن الاسم يمنع من الصرف لشبهه الفعل وهذه آراء عدد منهم:

قال الزجاجي: "الاسم الذي ينصرف هو الذي ينون ويخفض، وغير المنصرف لا ينون ولا يخفض ويكون في موضع الخفض مفتوحاً"[١].

وقال ابن عصفور[٢]: "وإنما قيل عنه غير منصرف لأنه ليس في آخره الصريف وهو الصوت: لأن التنوين صوت، وقيل لأنه ينصرف عن شبه الفعل بل أشبه الفعل وثبت على هذا الشبه، والأول أشبه لأنه لا يلزم على الثاني أن يكون المنصرف قد أشبه الفعل، ثم زال عن شبه الفعل وذلك حاصل في جميع الأسماء المنصرفة..." [٣].

ويقول الزجاجي أيضاً: "التنوين يدخل الكلام لثلاثة معانٍ: أحدهما: الفرق بين المتمكن الخفيف في الأسماء، وبين الثقيل الذي ليس متمكناً والتنوين علامة للأمكن عندهم، وتركه علامة لما يستثقلون فجعله سيبويه فارقاً بين المتصرف وغير المتصرف، وجعله لازماً للمتصرف لخفته. وقال الفراء:

"التنوين فارق بين الأسماء والأفعال فقيل له: فهلا جعل لازماً للأفعال؟ فقال لا الأفعال ثقيلة، والأسماء خفيفة فجعل للأخف"[٤].

---

(١) الجمل في النحو، ص ٢١٨.

(٢) علي بن مؤمن بن محمد بن علي أبو الحسن بن عصفور النحوي الخضري الإشبيلي، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، صنف (الممتع في التصريف) و (ثلاثة شروح على الجمل)، ولد عام ٥٩٧، ت ٦٦٩ ، بغية الوعاة ٢/٢١٠.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ص ٣٠٥.

(٤) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت، ط٢، دار النفائس، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، ص٩٧.

وقال ابن يعيش[1]: "... إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل...".

هذه هي أقوال بعض العلماء في علّة منع الاسم من الصّرف فما هو رأي السهيلي؟.

قلت إن السهيلي عالم ذو رأي جريء وله حجةٌ ناصعةٌ في عَرْضِه، وقد ظهر هذا في عرْضه لهذه المسألة من مسائل الممنوع من الصّرف، إذ إنه أنكر شدة العلل الفاسدة، وقد كان لا يقبل منها إلاّ ما كان له دليل من اللغة العربية التي كان يمتلك ناصيتها ويتضح ذلك في قوله: "وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل، لأن العلّة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها..."[2].

لهذا فقد جاء رأيه منفرداً يقول: "... فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة الانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به..."[3].

قوله وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده ولا متصل به يعنى به أنه معرّف ولا يحتاج إلى إضافة، وهذا يعني بدوره أن الأسماء الممنوعة من الصرف كانت منونة ثم زال منها التنوين لذي يدل على التعريف وإلا ما سأل العلماء هذا السؤل لماذا لم تنون، وهذا ما أجاب عليه السهيلي بقوله إن التنوين علامة على استقلال الاسم وانفصاله، وعندما يضاف الاسم إلى ما بعده يزول؛ لانتفاء الاستقلال.

([1]) هو يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي، ولد بحلب ٥٥١هـ، ت ٦٤٣هـ. البغية ٣٥٢/٢.

([2]) أمالي السهيلي، ت محمد إبراهيم البنّا، القاهرة، ١٣٩٠هـ- ١٩٧٠م، ص ٢٠.

([3]) أمالي السهيلي، ص ٢٥.

المناقشة والاستنتاج:

لقد جاء السهيلي بجديد لم يسبق إليه بقوله إن المانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين لأنها في الأصل معرفة وقد تأكّد لي ذلك من دراسة جميع الأمثلة وعرض بعض منها، وإذا عقدنا مقارنة مع العالم الوحيد الذي قال برأيه هذا –وهو "المبرد"– في بداية حديثه: نجد أنه سرعان ما عدل عن رأيه وحذا حذو العلماء الآخرين بقوله في آخر حديثه إن الاسم مُنع من الصرف لمشابهته الفعل، يقول المبرد: "اعلم أن التنوين في الأصل للأسماء كلها علامةٌ فاصلة بينها وبين غيرها، وأنه ليس للسائل أن يسأل: لِمَ انصرف الاسم؟.

فإنما المسألة عمّا لم ينصرف: ما المانع له من الصّرف؟ وما الذي أزاله عن منهاج ما هو اسمٌ مثله إذ كانا في الاسمية سواءٌ"[1].

هذا هو قوله في بداية حديثه –إن التنوين في الأصل للأسماء كلها علةٌ فاصلةٌ– والذي اتفق فيه مع السهيلي فماذا قال في آخره؟ يقول: "اعلم أنّ كل ما لا ينصرف مضارعٌ به الفعل وإنما تأويل قولنا: لا ينصرف، أي: لا يدخله خفضٌ ولا تنوين؛ لأن الأفعال لا تخفض ولا تنون، فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك..." [2].

فهو قد رجع عن رأيه وقال فلما أشبهها جرى مجراها في ذلك أي الأفعال!!.

هذا سبب من أسباب ميلي إلى رأي السهيلي وقولي إنه انفرد بهذا الرأي والسبب الثاني يتضح فيما يأتي:

إذا أخذنا مثالاً لاسم ممنوع من الصرف جُرّ بالكسرة عند إضافته بقولنا: مررتُ بمساجدِ المدينة.

نجد أن التنوين –حسب رأي السهيلي والعلماء– قد زال بتعريفه وإضافته للمدنية، وهذا يعني أنه كان منوناً قبل إضافته بقولنا مثلاً: مررت بمساجداً.

([1]) المقتضب، للمبرد، ص ٣٠٩.

([2]) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

فلماذا لا نلاحظ هذا التنوين الذي يتحدثون عنه وحتى لو جُرّ بالفتحة ونلاحظ كتابته من غير تنوين هكذا "مررتُ بمساجد"؟ وهذا ما ردّ عليه السهيلي بأن كلمة مساجد أصلاً معرفة فلماذا نعرّفها بالتنوين الذي يزول عن الاسم عند إضافته؟ وهذا يعني أن الأسماء الممنوعة من الصرف في معظمها معارف أي أعلام، وجموع معروفة بصيغة منتهى الجموع، وأوصاف ولكن لها بناء معين يدخلها في حيز التعريف.

وقد شفى نفسي أيضاً عدد من الأقوال تؤيد ما ذهب إليه السهيلي منها: "أما تعليلهم منع الصرف بمشابهة الفعل، فلو صح لكان أولى الأسماء بالمنع من الصرف الأسماء المشتقة من اسم فاعل، واسم مفعول، فهمً يسايران الفعل في هيئته وفي معناه حتى عدّهما جماعة من النحاة نوعاً من أنواع الفعل"[١].

السبب الثالث هو دراسة قصيرة عددها تسع عشرة صفحة فيها إشارات تنير الطريق، تقول في إحدى صفحاتها "إن زوال التنوين أي المنع من الصرف حديث في الساميات ومنها العربية... وقد كانت قليلة. وما تزال كذلك. وهي أسماء محدودة شاع استعمالها أعلاماً أو ما يشبه الأعلام. فكأنها قد حافظت بذلك على استقلالها وانفصالها من حيث ثبات التعريف فيها، وأن ذلك قد آل بها إلى الاستقلال الاعتباري فوق الاستقلال اللفظي فلم يكن ثمة في هذا التعريف وذاك الاستقلال، فزال التنوين منها مع تطور اللغة، وهذا لا يختلف في المنطق والنتيجة عمّا ذكره السهيلي"[٢].

وما ذكره السهيلي هنا يعنى به قوله: "على أن الشعراء كثيراً ما يتركون صرف العلم كانت فيه تلك العلة أو لم تكن... [وقوله] الأعلام على ضربين: منقولة وغير منقولة، وغير المنقول على ضروب، منها المرتجل، والأعجمي، والمعدول..."[٣].

([١]) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٢٩٢م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ص١٧٤.

([٢]) الدراسة بعنوان منهج السهيلي النحوي في أماليه، الدكتور طارق عبد عون الجنابي، كلية التربية، جامعة الموصل، م. آداب المستنصرية، ١٩٨٤م، ع٨، ص ١٠٣.

([٣]) أمالي السهيلي، ص ٢٦.

وعند التحقق من القول السابق في كتاب اختص باللغات وتطورها النحوي وجدت أنه قريب جداً من الواقع وإليك ما جاء في كتاب التطور النحوي[١] "وأما عدم انصراف بعض الأسماء، نحو: يغوث، وعمر... وكثير من أبنية جمع التكسير، فهو من غرائب اللغة العربية ومما يدل على حداثته أن كل الأسماء غير المنصرفة يمكن انصرافها في الشعر. والشعر كثيراً ما يحافظ على القديم، بخلاف الحديث. ومعلوم أن الانصراف مقصور على حالة التنكير، فإنّا نرى "الأبيض" مثلاً، جره "الأبيض" بالكسرة، و "أبيض" منكراً جره "أبيض" بالفتحة وذلك يدل على أنه كانت بين عدم الانصراف والتنكير، علاقة أصلية؛ وكثرة وقوع عدم الانصراف في الأعلام، يدل على ضد ذلك في الظاهر..."[٢].

وتقول الدراسة أيضاً إن الأسماء التي سموها بالممنوعة من الصرف كانت تحتفظ بهذا العنصر للدلالة على تعريفها، حتى إذا زال منها بعض الإعراب في سياق التطور اللغوي ثم شاع تعريفها في الاستعمال زال التنوين إذ لم يكن من ضرورة له وضرب مثلاً بذلك بـــ (ال) في العربية، وعند مراجعة ما ذكره في كتاب التطور وجدت الآتي: "... هو خاص بثلاث من اللغات السامية [أي أداة التعريف "ال"] وهي العبرية، والأرمية، والعربية، والأدوات المستعملة في هذه اللغات لتأدية التعريف اثنتان: (ha) في العبرية والأرامية، مع أنها تلحق بأول الكلمة في العبرية، وبآخرها في الأرامية... ومع ذلك، فقواعد التعريف والتنكير السائدة في اللغات الثلاث تتقارب جداً، وهذا من العجيب، فإنه لو كان التعريف من أصولها المشتركة فيها بين اللغات السامية الغربية، لكان من المنتظر أن تكون أداة واحدة في اللغات المذكورة، وأن يوجد في اللغة العربية الجنوبية وفي الحبشية أيضاً، وربما كان الميل إلى التفريق بين المعرف والمنكر تشترك فيه كل

---

(١) التطور النحوي للغة العربية، برجشتراسر، أخرجه رمضان عبد التواب، ١٤٠٢هـــ- ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٤٣- ١٤٤.

اللغات السامية الغربية، قبل افتراقها ثم زال من العربية الجنوبية والحبشية، والعربية الشمالية ابتدعت أداة خاصة بنفسها للتعريف..."[1].

ولقد سقت تلك الشواهد من التطور لأثبت أن التنوين كان في الأصل علامة على التعريف كما كانت (ال) في عدد من اللغات، فلما زال اللّبس في تعريف الأسماء الممنوعة من الصرف –لأنها معرّفة أصلاً أو محصورة في أبنية محددة– زال التنوين في سياق تطور اللغة. ولهذا فقد جاءت أسماء ممنوعة من الصّرف مصروفة في القرآن والشعر وأسماء منقولة وأعجميّة وخلافه جاءت على أصل وضعها كما قال بذلك السهيلي.

ومن صرف الممنوع من الصرف في القرآن قوله تعالى: ﴿**إنا أعتدنا للكافرين سلاسلا وأغلالاً وسعيراً**﴾[2] وذلك لإرادة التناسب.

وفي الشعر قول الشاعر:

ويومَ دخلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عنيزة

فقالت لك الويلاتُ إنّك مرجلي[3]

ونحو قول ذي الرُّمة:

لعمري لجرف[4] **بين قُفٍّ**[5] **ورملة**[6]

ببرث[7] **علت أنهاره كل محزم**[8][9]

ومن صرفه لضرورة الشعر قول النابغة:

([1]) التطور النحوي، ص١٤٣– ١٤٤.

([2]) الآية (٤) من سورة النساء.

([3]) الشاهد فيه كلمة عنيزة فهي أصلاً ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، وقد نونت هنا لضرورة الشعر والبيت من معلقة امرئ القيس، ص ٣٤١.

([4]) الجرف: ما تجترفه السيول وتأكله من الأرض. العين، مادة ج ر ف.

([5]) القف: حجارة غاص بعضها ببعض، لسن العرب، ق ف ف.

([6]) الرمل: نوع معروف من الرمل التراب. اللسان، مادة ر م ل.

([7]) البرث: أرض لينة مستوية، كتاب العين، ب ر ث.

([8]) مخرم الجبل والسيل: أنفه والخرم ما خرم سيلٌ، واسم ذلك الموضع إذا اتسع مخرم. العين، مادة خرم.

([9]) ديوان شعر ذي الرمة، ص ٣٤١، والشاهد في البيت صرف كلمة (رملة)، لتناسب الكلمات المنصرفة التي تجاورها.

فإن أكن مظلوماً فعبد ظلمته

وإن تك غضباناً فمثلك يعتب[١][٢]

وقد ذكر بعض النحاة أن ظاهرة صرف الممنوع من الصرف لغة دون أن ينسبوها إلى قبيلة محددة قالوا، "صرف ما لا يصرف مطلقاً لغة، وقد نسبها البنّا إلى بني أسد قال: (إن لهجة بني أسد الصرف مطلقاً"[٣].

ومن منع صرف الأسماء المنصرفة في الشعر قول الأخطل:

طلب الأزارق[٤] **بالكتائب إذ هوت**

بشبيب[٥] **عائلة**[٦] **النفوس غدور**[٧]

([١]) يعتب: يرضى: والعتبى الرضا. لسان العرب، مادة (ع ت ب)

([٢]) ديوان النابغة الذبياني، تحقيق شكري فيصل، بدون رقم الطبعة وتاريخها، ص٧٨. والشاهد فيه صرف كلمة غضبان لضرورة إقامة وزن البيت.

([٣]) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، دار الندوة، بيروت، لبنان، د. ت، ص ٣٢٨.

([٤]) الأزارق: فرقة من الخوارج.

([٥]) تنبيب: أحد زعماء الخوارج.

([٦]) غائلة النفوس: الموت.

([٧]) الشاهد فيه منع صرف كلمة "شبيب" لضرورة الشعر مع أنها في الأصل مصروفة.

رأيه في زوال الخفض

لما لا ينصرف من الاسمين حكمان:

أولاهما: سقوط التنوين منه في جميع مواقعه الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً، وهذا في غير ضرورة الشعر، وأما في ضرورة الشعر فيجوز فيها صرف غير المنصرف مطلقاً.

وثاني الحكمين: إنه يسقط منه الكسر في حالة الجر؛ فيجر بالفتحة نيابة عن الكسرة[1].

وقد اختلف العلماء في منع ما لا ينصرف من التنوين والخفض على مذهبين:

أحدهما أن ما لا ينصرف منع التنوين والخفض دفعة واحدة وليس أحدهما تابعاً للآخر، لأن ما لا ينصرف أشبه الفعل، والفعل لا يدخله جر ولا تنوين فمنع منهما معاً لمشابهته له وهذا قول الزجاج والرماني.

الثاني: وعليه الجمهور: إنه منع من التنوين وتبع التنوين الخفض وهذا المذهب وصفه ابن يعيش بالتحقيق وقال في تقريره: "وقال قوم ينتمون إلى التحقيق إن الجر في الأسماء نظير الجزم في الأفعال فلا يمنع الذي لا ينصرف ما في الفعل نظيره، وإنما المحذوف منه علم الخفة وهو التنوين وحده لثقل ما لا ينصرف لمشابهته الفعل ثم يتبع الجر التنوين في الزوال، لأن التنوين خاصة للاسم والجر خاصة له أيضاً فتتبع الخاصة الخاصة، ويدل على ذلك أن المرفوع والمنصوب لا يدخل الجر فيه وإنما يذهب منه التنوين لا غير[2].

رأي السهيلي:

لقد فسّر السهيلي ذهاب الخفض في الممنوع من الصرف بأمن اللبس، وذلك بانعدام الحاجة إلى التنوين حتى لا تتوهم الإضافة، لذا لم يكن ثمة ضرورة

([1]) ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين، عبد العظيم فتحي خليل، در جوامع الكلم، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، ص٢٠.

([2]) الإيضاح في علل النحو، ص ١٧٤.

للتنوين حين يحلى الممنوع من الصرف بـــ (ال)، إذ لا يهم أحد بكونه مضافاً لعدم إمكان اجتماع المعرف بأل مع الإضافة وهي أحد المعرفات قال: "متى عُدم التنوين في شيء من هذه الأسماء لم يستقم بقاء الخفض، لئلا يتوهم أنه مضاف إلى ضمير المتكلم لو قلت مررتُ بأحمر، بالخفض، بلا تنوين، أو بظرفاء أو بعمر، لتوهم إضافته إلى ضمير النفس، لا سيما وأكثرهم يكتفي بالكسرة من الياء، وهو في القرآن كثير، نحو: نكير، ونذير ونحوه فتركوا الخفض مما يستغني عن الإضافة أو لا يستغني وهو الذي نسميه غير منصرف، لأنه لا ينصرف إلا من الرفع إلى النصب فقط..." [١].

وقال في الروض الأنف: "حذف التنوين... في قوله (شُلّت يدا وحشيّ من قاتل[٢]، ولو أنه حين حذف التنوين نصب وجعله كالاسم الذي لا ينصرف، وهو في موضع الخفض مفتوحٌ، لكان وجهاً وقياساً صحيحاً، لأن الخفض تابع التنوين، فإذا زال التنوين زال الخفض لئلا يلتبس بالمضاف إلى ضمير المتكلم، لأن ضمير المتكلم، وإن كان ياء فقد يحذف، ويكتفى بالكسرة منه... ولكن الخفض في طارقٍ) و (وحشيٍّ) مرويٌّ، ووجهه أنه لما كان ضرورة شعر، ولم يكثر في كلامهم لم يتبعوا الخفض فيه التنوين إذ لا يتوهم إضافته إلى المتكلم، إذ لا يقع إلا نادراً في شعر فألبس فيه بعيد..." [٣].

وأرى أن توجيه السبب في ذهاب الخفض باتجاه أمن اللبس أو ردّ التوهم من أنه مضاف إلى ضمير المتكلم، أمر سليم إذ له نظائر مما ورد في رسم المصحف وحسبنا قوله نذير[٤] ونكير[٥].

---

(١) أمالي السهيلي، ص ٢٩.

(٢) ديوان حسان بن ثابت وصدره: مال شهيداً بين أسيافكم. وقد ذكر البيت في كتابه أمالي السهيلي، ص ٢٦، مفصلاً فيه.

(٣) الروض الأنف، ابن هشام، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة ابن تيمية، مكتبة المعلم بجدة، طبعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(٤) من قوله تعالى في سورة الملك، آية ١٧: (فستعلمون كيف نذير).

(٥) من قوله تعالى في سورة سبأ، آية ٤٥: (فكيف كان نكير).

رأيه في الثقل والتنوين

قال النحويون إن الفعل أثقل من الاسم، أو الاسم أخف من الفعل، وإنه لكثرة مقتضياته يعتبر بمنزلة المركب والاسم بمنزلة المفرد.

كما قالوا إن الاسم أكثر استعمالاً من الفعل والشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ، وإذا اجتمعت فيه فرعيتان أو علّتان من هذه العلل أو جاء فيه علة واحدة تقوم مقام علتين فإنه يشبه الفعل ويسري عليه ثقل الفعل فيمنع الصرف فلا يدخله جر ولا تنوين.

كما فسروا قولهم إنه أكثر استعمالاً من الفعل بأن الشيء إذا كثر استعماله على ألسنتهم خفّ، وهذه الكثرة مردها لأمور منها الأوزان وعدد الحروف، ومنها الأصول؛ فأصول الأسماء ثلاثية ورباعية وخماسية، وليس في الأفعال خماسية، ومنها الزيادة؛ فالاسم يبلغ بالزيادة سبعة، وأكثر من ذلك، بينما الفعل لا يزاد على الستّة، فلهذا زاد الاسم على الفعل في الأصول والزيادة. ومنها الأبنية؛ فالأسماء تزيد على ثلاثمائة والفعل لا يبلغ الثلاثين لهذا خف الاسم على الألسنة لكثرة تداوله لأن كثرة الاستعمال لها مدخل في الخفة[1]. وقد علّق ابن يعيش على ذلك بقوله: "ألا ترى أن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له"[2].

وخلاصة ما ذكره النحاة أن الفعل أثقل من الاسم، والعجمي أثقل من العربي، والمؤنث أثقل من المذكر، والجمع أثقل من الواحد، فإذا اجتمع في الاسم من هذه مُنع ما يمنعه الفعل من الخفض والتنوين فالثقل هو العلة.

وقد ردّ عليهم السهيلي بما خلاصته إنه إذا كان النحاة يقصدون بالثقل اللفظي من حيث جرس الاسم ورشاقته، فلا جرم أن زينب وسعاد وحسناء أرقّ

([1]) انظر إيضاح علل النحو، ص ١٠٠-١٠١، والخصائص ١/١٧٨- ١٧٩، والأشباه والنظائر ٢/٣٠-٣١، تشرح الكافية ١/٣٦- ٣٨.

([2]) شرح المفصل، ابن يعيش ١/٥٧.

وأحلى في النطق والسمع من فرزدق وشمردل[١]، ومسحنك[٢] ومع ذلك كانت الأسماء الأولى غير منصرفة في حين صرفت الثانية.

وإذا كان النحاة يقصدون به الثقل المعنوي فـ (... وسخط وبلاء وجذام وبرص)[٣] وسواها فيها من الثقل المعنوي ما لا تجده قط في نحو (حسناء وكحلاء و ... ومقلة نجلاء وشجرة فنواء[٤]...) وهي ألفاظ جميلة محببة، فكيف ساغ صرف أولئك ومنع هاتيك مع ما فيها من الخفة والاستعذاب[٥].

وقد ردّ النحاة على ذلك بأن الثقل الذي يدرك بالحس إما بحاسة اللسان وإما بحاسة السمع ليس المراد به الثقل الحسي ولا العقلي وإنما المراد به هنا ثقل معنوي ناشئ عن الانتقال من أصل إلى فرع[٦]. أي أن الخفة والثقل عند النحاة محمولان على الأصل والفرع، فلما افترضوا أن الاسم أصل والفعل فرع عليه، والمفرد أصل والجمع فرع، والمذكر أصل والمؤنث فرع. خفت الأصول وثقلت الفروع.

وترى الباحثة أن في قول النحاة وابن يعيش ما يناقض ما ذكروه من أن الخفة المعنوية هي التي يقصدونها وليست التي رمى إليها السهيلي وهي الحسية والعقلية، وذلك بكلامهم عن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له لأن ذلك هو عين الحس والعقل.

---

(١) الشمردل: الفتى السريع من الإبل وغيره، الأمالي، ص ٢٢.

(٢) مسحنك: اسحنك الليل: أظلم، الأمالي، ص ٢٢.

(٣) الأمالي، ص ٢٢.

(٤) فنواء: واسعة الظل.

(٥) الأمالي، ص ٢٣.

(٦) ما لا ينصرف وموانع الصرف، ص ١٥١.

رأيه في العلتين المانعتين من الصّرف

مدار المنع من التنوين عند النحاة على أن غير المنصرف ما كان فيه علّتان من تسع، أو علة مغنية عن علتين فقد قالوا إن لخروج ما لا ينصرف عما هو الأصل في الأسماء له تسع مظاهر أو علل وبعض ما لا ينصرف خارج عن الأصل في شيء واحد، وبعضه خارج عن الأصل في شيئين أي لعلة واحدة قامت مقام علتين، ومثاله مساجد وحبلى وصحراء، والثاني يقال عنه: ممنوع من الصرف لعلتين. وإذا اجتمعت علّتان أو أكثر إما أن تكون إحدى العلتين للعلمية أو الوضعية.

فالمعنوية منها: العلمية والوصفية، وبقية العلل لفظية، وهو الجمع المتناهي أو الجمع الذي لا نظير له في الآحاد نحو مساجد ومصابيح، والتأنيث بالألف المقصورة نحو حبلى أو الممدودة نحو عذراء، والعلمية أو التعريف نحو أحمد وعثمان وعمر، والوصفية كما في أحمر، وسكران ومثنى وثلاث ورباع، وزيادة الألف والنون نحو عثمان وميدان، ووزن الفعل نحو: أحمد ويزيد، وتقلب، والعدل نحو: عمر، ومثنى وثلاث ورباع، والتأنيث بغير الألف نحو: زينب، وعائشة، وحمزة، والتركيب نحو بعلبك والعجمة نحو: إبراهيم وجبريل.

والمشهور أن هذه العلل كُلّها لفظية أي راجعة إلى لفظ الكلمة ما عدا العلمية والوصفية فإنهما معنويتان راجعتان إلى المعنى، وذهب ابن جني في الخصائص إلى أن اللفظي منها وزن الفعل خاصة، والباقي معنوي، وذكر من المعنوي العدل والتأنيث، ولا شك أنهما راجعتان إلى لفظ الاسم كما هو مذهب الجمهور[1].

وقد ردّ عليهم السهيلي بالأوصاف التي تلحقها التاء فرقاً بين المذكر والمؤنث نحو مسلمة وما جرى مجراها مثل طلحة فهو يقول: "... وكنت تقول: طالت الطلحة وفعلت الثمرة، وتقول في حال العلمية: فعل طلحة، وتقول قبل

([1]) الخصائص، ١/ ٧٥.

التسمية: طلحة عظيمة وكبيرة، ولا تقول ذلك وحال العلمية، فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ الاسم فهو الذي يذكّر أو يؤنّث، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير..." [١].

ويريد أن يخلص إلى أن المذكر المسمى بمؤنث لفظي ومعنوي مثل حمزة، يريد أن يخلص إلى أن تاء التأنيث في مثل هذا حرف جاء لمعنى، وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع "فإذا سميت به رجلاً أو امرأة ذهب ذلك المعنى وعُدِم الالتفات إلى ذلك الفرق"[٢].

كذلك ضرب مثلاً بالأسماء الأعجمية المزيدة، مثل سفنسر وبندار[٣] فهما منصرفان وفيهما علّتان: العجمة والزيادة، والنحاة لم يذكروا اجتماع العلة مع الزيادة، ولكن السهيلي يعني مطلق الجمع بين العلتين ليمنع الاسم من الصرف[٤].

وقد رُدّ عليه بأن السفسير والبندار كلمتان معربتان والعجمة فيها جنسية لا شخصية، بدليل دخول (أل) المعرفة عليهما والعجمة الجنسية لا تؤثر بمنع الصرف والزيادة التي ذكرها فيهما ليست مما يمنع الصرف وإنما يمنعه زيادة خاصة في آخر الاسم وهي زيادة الألف والنون.

وكذلك ضرب مثلاً لأسماء اجتمعت فيها علتا الجمع والوصفية، ولم تمنع من الصرف مثل كرام، وغيّب وأمجاد[٥].

وقال في معرِض حديثه عن العلتين اللتين تمنعان من الصرف إن جمع المؤنث السالم منصرف مع أن فيه علتين: الجمع والتأنيث حتى إذا سمّي به الأعلام، وقف النحاة أمامه حيارى، فتارة يمنعونه الصرف، وأخرى يعاملونه على أصله جمعاً منصرفاً، وثالثه يجعلونه بين بين؛ فيعاملونه معاملة جمع الإناث منزوعاً منه التنوين، وضرب مثلاً لذلك بـــ "أذرعات" في قول الشاعر:

---

(١) أمالي السهيلي، ص ٣٠.

(٢) المرجع نفسه، والصفحة نفسها.

(٣) كلمتان فارسيتان ومعناهما السمسار والتاجر على الترتيب.

(٤) ما لا ينصرف وموانع الصرف، ص ١٤٤.

(٥) الأمالي، ص ٢٠.

تنورتها من أذرعات وأهلها

بيثرب أدنى دارها نظر عالي[1]

الشاهد فيه قوله "أذرعات" فإن أصله جمع ويروى بثلاثة أوجه أو مذاهب، وهي أنه ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية ولا يُحذف منه التنوين، أو ينصب ويجر بالكسرة، ويُزال منه التنوين و ينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين[2].

وقد قيل إن من رواه بالجر والتنوين فإنما لاحظ حاله قبل التسمية به، من أنه جمع بالألف والتاء المزيدتين، والذين يلاحظون ذلك يستندون إلى أن التنوين في جمع المؤنث السالم تنوين المقابلة؛ إذ هو في مقابلة النون التي في جمع المذكر السالم، وعلى هذا لا يحذف التنوين، ولو وجد في الكلمة ما يقتضي منع صرفها؛ لأن التنوين الذي يحذف عند منع الصرف هو تنوين التمكين، وهذا عندهم كما قلنا تنوين المقابلة، وأما من رواه بالكسر من غير تنوين –وهم جماعة منهم المبرد والزجاج– فقد لاحظوا فيه أمرين: أولهما أنه جمع بحسب أصله، وثانيهما: أنه علم مؤنث، فأعطوه من كل جهة شبهاً؛ فمن جهة كونه جمعاً نصبوه بالكسرة نيابة عن الفتحة، ومن جهة كونه علماً مؤنثاً حذفوا تنوينه وأما الذين رووه بالفتح من غير تنوين –وهم جماعة منهم سيبويه وابن جني– فقد لاحظوا حالته الحاضرة فقط، وهي أنه علم مؤنث[3]. وهكذا أوجدت لكل فريق حيلةٌ!! فأجازوا في "أذرعات" ثلاثة الأوجه، ولم يقطعوا بمنعها الصرف مع أن فيها ثلاث علل: العلمية والجمع والتأنيث[4].

وردّ عليهم أيضاً بـــ "أبو قابوس" فهو لا ينون ولا يجر وليس فيه إلا العلمية، وقد ورد في البيتين الآتيين:

---

(1) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، ديوان امرئ القيس، دار الجيل بتحقيق الفاخوري، ص ٢٩٩.

(2) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، محمد محيى الدين عبد الحميد، د. ط، د. ت ٧٦/١.

(3) شرح ابن عقيل، ص ٧٧.

(4) المرجع نفسه، ص٧٨.

قول الأول:

وعيد أبي قابوس في غير كنهه[١]

أتاني ودوني راكسٌ فالضجواجع[٢]

والثاني قوله:

فإن يهلك أبو قابوس يهلك

ربيع الناس والشهر الحرام[٣]

وقد رُدّ عليه ذلك –أي أنه ليس فيه إلا العلمية– بما نصه: "واقول: هذا اللفظ الذي استشهد به في هذا المقام لا يصلح دليلاً لما ذكره، لأن علماء اللغة قد نصوا على أنه أعجمي فتكون فيه فرعيتان هما التعريف والعجمة..."[٤].

وبرجوعي إلى ديوان النابغة[٥] والنظر إلى البيتين السابقين فقد ثبت لي أن الاسم لا توجد فيه عجمة؛ وذلك استناداً لقول الفاكهي[٦]: "شروط العجمة في المنع علمية علميته في اللغة العجمية بأن تنقل الكلمة، وهي علم إلى لسان العرب بخلاف ما نقل من لسانهم وهو نكرة كلجام، وما كان نكرة في لسانهم ثم نقل في أول أحواله علماً كبندار فيصرف أيضاً لانتفاء علميته في لغة العجم، وزيادة على الثلاثة كإبراهيم، بخلاف الثاني فيصرف، وإن كان علماً في الأعجمية كتتر"[٧].

ثم يواصل السهيلي الرد على النحاة الذين قالوا بالعلل ويتعجب أن يكون التعريف إحدى العلتين المانعتين من التنوين والخفض وفي نفس الوقت تصرف (أل) الاسم الممنوع، وكذلك تعد العلمية وهي أساس هذا الباب أحرى بإبعاد الاسم

---

(١) في غير كنهه في غير قدره أي جاءني وعيده في غير قدر الوعيد أي لم أكن قد بلغت ما يغضب عليّ فيه.

(٢) الضواجع واحدها ضاجعة وهي منحنى الوادي.

(٣) أي يُضاع فلا يرعى حرمته.

(٤) ما لا ينصرف وموانع الصرف، ص ١٤٥.

(٥) ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكيت، بتحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، ص ٤٥.

(٦) عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي المكي الشافعي، نحوي مشارك في أنواع من العلوم، من تصانيفه في النحو: شرح قطر الندى، لابن هشام وحدود النحو، ت ٩٦٢، الأعلام ٦٩/٤.

(٧) حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس زين الدين الشافعي، القاهرة، ط٢، ١٣٩٠هـ– ١٩٧١م، ٢٦٣/٢.

عن شبه الفعل[١]. إذ يتمكن الاسم بها في باب الاسمية على حي يسوغ دخول (ال) على الفعل كما في قول الشاعر:

يقول الخنى وأبغض العجم ناطقاً

إلى ربنا صوت الحمار اليجدع[٢]

كذلك من ردِّه أن صيغة منتهى الجموع هي علة مغنية من علتين، لأن الاسم كأنه جمع مرتين وكان ضابطها عندهم أنها كل جمع بعد ألف تكسيره حرفان قال المبرد: "ما كان من الجمع على مثال مفاعل ومفاعيل نحو مصاحف ومحاريب، وما كان على هذا الوزن نحو فعالل وفعال وأفاعِل، وكل ما كان مما لم نذكره، فعلى سكون هذا وحركته وعدده فغير منصرف في معرفة ولا نكرة وإنما امتنع من الصرف فيهما لأنه على مثال لا يكون عليه الواحد هو الأصل"[٣].

وقال الفراء: "إنما منعهم من إجرائه أنه مثال لم يأتِ عليه شيء من الأسماء المفردة وأنه غاية للجمع، إذا انتهى الجمع إليه فينبغي ألا يجمع فذلك أيضاً منعه من الانصراف، ألا ترى أنك لا تقول دراهمات ولا دنانيرات ولا مساجدات"[٤].

وذكر السهيلي أنهم تحكموا ثانية إذ أخرجوا منها ما كان مثل فراعنة، وعمالقة لأن ثاني الثلاثة بعد ألف التكسير متحرك، قال الأخفش إن شرط منع هذا الجمع أن يكون على مثال مفاعل أو مفاعيل وألاّ تدخل عليه التاء[٥].

وردّ السهيلي بأنّه غاب عنهم أنا إذا عددنا التاء للتأنيث فهي علّة إضافية زيدت على ما كان بعد ألف تكسيره حرفان، وإذا عددناها تفيد الجمعية مثل تاء الكوفية والبصرية فكأن الاسم قد جمع ثلاث مرات جرياً مع منطقهم[٦].

---

(١) هامش (٣) الدراسة السابقة من مجلة آداب المستنصرية، ص١٠٦.

(٢) الشاهد فيه قوله: "اليجدع" حيث أتى بصلة (ال) جملة فعلية، الألفية، ص ١٥٨.

(٣) المقتضب ٣٢٧/٣.

(٤) معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية، ١٩٨٠م، ٣٢٨/١.

(٥) أوضح المسالك ١١٦/٤.

(٦) المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م، ص١٢٥.

والتاء التي يقصدها السهيلي هي التي جعلها النحاة –عندما تدخل على هذا النوع من الجموع– تائين الأولى تاء لاحقة للتأنيث في مثل صياقلة، وصيارفة، فيقال صياقل وصيارف، والثانية تاء عوض عن محذوف وهو الباء، مثل بطارقة، فأصلها بطاريق وحينئذٍ لا يجوز حذفها، لأنها عوض عن أصل موجود في الجمع[١].

وخلاصة كلامه عن علّة منع صيغة منتهى الجموع من الصرف أنها صيغ خاصة بالجمع لا نظير لها في الآحاد، فحقها أن تحمل على الجمع السالم الذي لا نظير له في الآحاد أيضاً وبذلك اختلف عن النحاة.

وقد استدرك السهيلي بعد ذلك قائلاً إنه ورد مصروفاً في القرآن[٢].

وبالنظر إلى ذلك نجد أنه ورد مصروفاً في مواقع كثيرة منها قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلَا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾[٣].

فقد قرأ نافع والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر سلاسلاً منونة وروى حفص عن عاصم أنه كان لا ينون –إذا وصل– ويقف بالألف[٤].

وأقول ما قد سبقني إليه غيري ماذا يفيد الدرس اللغوي اليوم تناول مثل هذه الأشياء وخاصة أن دارسي تطور التفكير اللغوي يقولون: إن القراءات القرآنية أصبحت هي سيّدة الموقف عند علماء القرن السابع وما بعده وبعد أن ألّف ابن مجاهد كتاب السبعة وتلقى عمله بالقبول تغيرت نظرة النحاة لها، وتغير تعاملهم معها، وقد كانوا من قبل يحتجون لها، ويحاولون توجيهها بما يتفق مع قواعدهم اللغوية عند بدء الخلاف بينهما، وفي النصف الثاني من القرن الرابع صار تميز القراءات السبع عن غيرها واضحاً مما جعل النحويين يبدؤون –على سبيل التدريج– عمليات تكييف القواعد اللغوية مع القراءات السبع[٥].

ولقد سُقت ذلك انتصاراً للسهيلي الذي يستشهد دائماً بالقرآن والقراءات.

---

(١) المذكر والمؤنث، ص ١٢٥.

(٢) الأمالي، ص ٣٩.

(٣) الآية (٤) من سورة الإنسان.

(٤) السبعة في القراءات، تأليف أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢م، ص ٦٦٣.

(٥) أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، ص ٢٢٥.

رأيه في منع صرف طلحة وحمزة:

يقول المبرد في منع نحو حمزة وطلحة، فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة وإنما صرفه في المعرفة علم التأنيث الذي فيه، وذلك سواء كان عربياً أم أعجمياً سواء كان مذكراً أم مؤنثاً صرف في النكرة ولم ينصرف في المعرفة. ويقول أيضاً: وما كان مؤنثاً لا علامة فيه سميت به مذكراً وعلى أربعة أحرف فصاعداً، لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة، وذلك نحو رجل سميته عقرباً أو عناقاً[١].

ويقول ابن يعيش "يمتنع الاسم من الصرف إذا اجتمع فيه التأنيث اللازم لفظاً ومعنى والعلمية مثل طلحة"[٢].

ويعتبر ابن يعيش أن تاء التأنيث العارضة بالتسمية ولم يجز سقوطها واعتدّ بها سبباً مانعاً من الصرف إذا انضم إليه غيره نحو طلحة وحمزة فإنهما لا ينصرفان للتأنيث والتعريف، فإذا نُكّر انصرف لأنه لم يبق فيه إلا التأنيث وحده[٣].

وقال الأشموني[٤]: "فالمؤنث بالتاء لفظاً ممنوع من الصرف مطلقاً، أي: سواء كان مؤنثاً في المعنى، أم لا، زائداً على ثلاثة أحرف، أم لا ساكن الوسط أم لا، إلى غير ذلك نحو عائشة وطلحة وهبة..."[٥].

أما السهيلي فقد علل عدم صرف نحو طلحة وحمزة بأن التاء فيهما حرف جاء لمعنى وهو الدلالة على الفرق بين الواحد والجمع فإذا سمي صار للاسم والتاء معنىً جديد فالاستعمال قد أفقده ذلك المعنى "فالالتفات قبل العلمية إلى لفظ

---

(١) المقتضب ٢٦٤/٣.

(٢) شرح المفصل ١٦٧/١.

(٣) المرجع السابق، ص ١٦٨.

(٤) علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن نور الدين، ٨٣٨هـ- ١٤٣٥م، نحوي من فقهاء الشافعية أصله من أشمون بمصر له مؤلفات عديدة منها: (شرح لألفية ابن مالك)، (ونظم المنهاج في الفقه)، و (نظم جمع الجوامع في المنطق). كشف الظنون ١٥٣/١.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٤٥٧/٣، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، ٤٥٧/٣.

الاسم فهو الذي يُذكَّر أو يؤنث، والالتفات في حال العلمية إلى المسمى، فهو المقصود بالتأنيث أو التذكير"[١].

وتاء التأنيث هي تاء زائدة في آخر الاسم مختوم ما قبلها تنقلب هاء في الوقف: والتأنيث بالتاء على ضربين أحدهما: أن تكون التاء فيه ظاهرة فشرطه العلمية سواء كان مذكراً حقيقياً كحمزة أو مؤنثاً حقيقياً كعزة. وثانيها: أن يكون التاء مقدراً وهو للمسمى المعنوي سواء كان حقيقياً كهند وزينب أو غير حقيقي كحلب[٢].

يقول الرضي: "إن التأنيث بالتاء ينقسم إلى تأنيث لازم وتأنيث فرق وتأنيث الفرق هو الذي يؤتى فيه بالتاء للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قائم وقائمة وشرط المؤنث اللفظي وهو الذي تكون في آخره تاء التأنيث ملفوظاً بها أن يكون علماً لكن يمنع الصرف وذلك لأن العلمية تلزم التاء بسببها فتصير التاء في نحو عائشة وفاطمة بمنزلة راء جعفر في لزومها للكلمة وأنها لا تحذف إلا في الترخيم كما يحذف الحرف الأصلي، وإنما كان الأمر كذلك، لأن التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت عليه الكلمة لا ينفك عن الكلمة"[٣].

وهكذا نجد الفرق الواضح بين أقوال النحاة في منع طلحة وحمزة وقول السهيلي، فهو كما عهدناه "يصدر في أحكامه وآرائه عن رعاية المعنى وإصابة الغرض... وهو صاحب الأسلوب العلمي المشرق الذي صقله الأدب وأحكمته ممارسة اللغة في التعرّف على طرائقها في التعبير"[٤].

---

(١) الأمالي، ص ٣٠.

(٢) شرح المفصل ٦٠/١.

(٣) شرح الكافية، للرضي ٤٩/١.

(٤) مقتبس من كلام المحقق في مقدمة الأمالي، ص ٣.

رأيه في منع صرف سكران وغضبان

سكران وغضبان وكل وصف ينتهي بألف ونون يمنع من الصرف يقول سيبويه: "جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كألف حمراء لأنها على مثالها في عدة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصّ بهما المذكر ولا تلحقه علامة التأنيث كما أن حمراء لم تؤنث على بناء المذكر و "المؤنث سكران بناء على حدّه كما كان لمذكر حمراء بناء على حدّه، فلما ضارع فعلاء هذه المضارعة وأشبهها فيما ذكرت لك أجرى مجراها"[١].

ويتضح من ذلك أن المزيد في آخره ألف ونون إن كان وصفاً لا تلحقه تاء التأنيث بأن كان مؤنثه على فعل نحو سكران وسكرى منع من الصرف دائماً.

وقال الرضي في شرح الكافية: "اعلم أن الألف والنون إنما تؤثران لمشابهتها ألف التأنيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً"[٢].

وقد تبين من كلام الرضي أن شرط المنع من الصرف في الوصف المزيد بالألف والنون هو امتناع دخول تاء التأنيث عليه.

وفي المقتضب: "... أن النون والألف تُبدّل كل واحدة منهما من صاحبتها فأما بدل النون من الألف فقولك في صنعاء وبهراء: صنعاني وبهرائي وأما بدل الألف منها فقولك إذا أردت ضربت زيداً فوقفت –قلت: ضربت زيداً وفي قولك: اضربن زيداً ولنسفعاً[٣] بالناصية إذا وقفت قلت: اضربا زيدا، ولنسفعا.

"وزعم الخليل أن الدليل على ذلك أن كل مؤنث تلحقه علامة التأنيث بعد التذكير فإنما تلحقه على لفظه إلا ما كان مضارعاً لتأنيث أو بدلاً في أن علامة التأنيث لا تلحقه على لفظه، لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث، وكذلك لا يدخل على

([١]) الكتاب، ص ٢١٥– ٢١٦.

([٢]) شرح الكافية ٦٠/١.

([٣]) هكذا وردت والصحيح ولنسفعن.

ما كان بمنزلته ألا ترى أنك لا تقل حمراءة ولا صفراءة فكذلك لا تقول: غضبانة، ولا سكرانه، وإنما تقول: غضبى وسكرى"[١].

وللسهيلي رأي مخالف في هذا الموضع حيث يقول في أماليه: وأما سكران وغضبان فلا ينصرف، قال النحويون: لأنه مضارع لباب حمراء وصفراء، وإذا نظرت هذه المضارعة لم تجد بينهما في المعنى من المضارعة شيئاً، وأما اللفظ فبعيد أيضاً لأن آخر هذا ألف ونون، وآخر هذا ألف وهمزة والهمزة بعيدة المخرج من النون.

"والمانع عندنا من صرفه مضارعته للتثنية من جهة اللفظ ومن جهة المعنى، أما اللفظ فبين لأنها ألف ونون كما نقول: الزيدان بألف ونون، وأما المعنى، فالتثنية إنما هي تثنية الواحد فنقول في زيد وزيد زيدان لأن أصل العدد قد تضاعف فنقول غاضب وعاطش فإذا تضاعف الغضب والعطش وزاد قيل: غضبان وعطشان فلا شك أن هذه المضارعة أصح من جهة اللفظ. ومن جهة المعنى من مضارعته لحمراء وإذا ثبت هذا فنون الاثنين لا تنون لأنها كالعوض من التنوين فكما لا تقول: زيدانٌ فلا تقول غضبانٌ لوجوده المضارعة فيه لفظاً ومعنى"[٢].

إذن السبب عند السهيلي هو شبههما بالتثنية، لأن اللفظين في الكلمتين متشابهان، كما أن المعنى في رأيه قريب لأن التثنية تضاعف في المعنى كما أن صيغة فعلان تضاعف في المعنى.

ولكن د. عبد العزيز علي سفر[٣] ينتقد هذا الرأي قائلاً: "على كل حال فإن هذه الأمور الجدلية لا تقدم ولا تؤخر شيئاً في الموضوع والمهم في ذلك هو أن الغالب في صيغة فعلان المنع من الصرف، وقليل منها مصروف لوجود التاء في مؤنثها... أما مسألة الشبه وفرضيتها فهذه أمور ثانوية"[٤].

---

(١) المقتضب ٣/٣٣٥.

(٢) أمالي السهيلي، ص ٣٧.

(٣) أستاذ بكلية اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

(٤) الممنوع من الصرف في اللغة العربية، د. عبد العزيز علي سفر، ط١، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م، ص ٤٢٢.

ولكنه سرعان ما عدل عن رأيه وأخذ ينتقص من قول السهيلي السابق بقوله: "وحتى الشبه الذي ذكره السهيلي فإني أراه ناقصاً شيئاً مهماً، وذلك أن الشبه بين الطرفين يفتقد شيئاً أساسياً وهو أن المشبه به وهو المثنى لا يدخل في باب الممنوع من الصرف وهو أساس البحث فكيف نشبه به (فعلان) ونحن نريد الوصول إلى علّة المنع؟ بينما المشبه به عند النحاة وهو المختوم بألف التأنيث الممدودة نحو (حمراء) داخل في باب الممنوع من الصرف فالشبه بينهما على افتراضه قوي ويجمعهما شيء أساسي وهو المنع"[1].

وليته وقف عند رأيه الأول وهو قوله إن هذه أمور جدلية لأن سؤاله كيف نشبه فعلان بالمثنى وهو لا يدخل في باب الممنوع من الصرف؟ يقودني لنفس الجدلية والقول فلماذا شبه النحاة الأسماء الممنوعة من الصرف لشبهها الفعل والفعل غير داخل في باب الممنوع من الصرف إلا في وزن محدد؟.

ثم ذكر الدكتور عدة أوجه شبه بين الطرفين اللذين ذكرهما النحاة ليعضد رأيه منها أن الزائدتين في كل منهما زيدتا معاً أي بين صيغة فعلان وبين ألف التأنيث في صيغة فعلاء وهو يعني أن فعلان عند النحاة = فعلى فالوجهان لكل منهما صيغة وهذا هو وجه الشبه وعند السهيلي فعلان = فعلانه.

ولكن هل نسى الدكتور أن فعلان يمكن أن تكون فعلانة حقاً، وذلك عند بني أسد فيقولون سكران للمذكر وسكرانة للمؤنث بإلحاق التاء فيها؟[2].

([1]) الممنوع من الصرف، ص ٤٤٣- ٤٤٧.

([2]) ارتشاف الضرب ٩٣/١،

رأيه في منع صرف حذام ورقاش

مذهب سيبويه في رقاش وحذام وقطام، أعلام لنسوة، فإنهم يعدونه ممنوعاً من الصرف للعلمية والعدل عن فاعلة.

وذهب المبرد إلى أن المانع من الصرف العلمية، والتأنيث كزينب وأمثاله فلا يكون معدولاً.

وقال أبو حيان[1]: "والظاهر الأول، لأن حذام ونحوها على رأي المبرد تكون مرتجلة لا أصل لها في النكرات، والغالب في الأعلام أن تكون منقولة، وهي التي أصل النكرات عدلت عنه بعد أن صيرت أعلاماً أما الحجازيون، فإن باب حذام عندهم مبني على الكسر إجراء له مجرى فعال الواقع موقع الأمر، كنزال لشبهه في الوزن والعدل، والتعريف.

وقال السهيلي: "على أن في الاسم خاصية تمنع من التنوين وهي في قولهم: حذامِ ورقاشِ، وذلك أنهم يشيرون بهذه الأسماء إليها، وترك التنوين يشعر بهذا المعنى، ألا ترى كيف خصوه بالكسرة التي هي أخت للباء، كأنّ المتكلم يريد إضافتها إلى نفسه، وهذا موجود في زماننا لأن البدويات يسمّين شكل وشمس، ونحو ذلك، والحضريات: مُنية وعزيزة، يكسرن أواخر هذه الأسماء، كما فعلت العرب في: حذام ورقاش؛ إشعاراً بالإضافة إلى النفس من غير ياء، لأنهم لا يريدون الإضافة المحضة، إنما يريدون ما يضارعها ويقرب منها وخصوا بهذا البناء فعال، لأنها قبل التسمية من خصائص أوصاف المؤنث..."[2].

وخلاصة كلامه أن منع حذام ورقاش من الصرف لخاصية الكسرة التي تشعر بأنهن محبوبات كما تقول الحضريات منية وغريزة.

([1]) هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبي حيان الغرناطي الأندلسي، ولد سنة ٧٥٤هـ، توفى بالقاهرة، من مؤلفاته: (الأبيات الوافية في علم القافية)، و (تاريخ الأدب العربي في العراق)، و (البحر المحيط في تفسير القرآن). الوسيط في تاريخ النحو العربي،

([2]) أمالي السهيلي، ص ٣٢.

ورؤية النحاة إلى أن اختيار الكسر يعود إلى أن هذه الأعلام معدولة عمّا فيه التاء وهي علامة من علامات التأنيث[1].

(1) انظر المقتضب ٣/٣٧٤.

رأيه في عدل عمر وزفر

العدل في اللغة نقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق، وقد عرّفه ابن الحاجب[١] بأنه: "خروج الاسم عن صيغته الأصلية تحقيقاً لثلاث ومثلث وآخر..."[٢].

وعرّفه ابن يعيش بأنه نوع من الاشتقاق لأنه قال في تعريفه: "هو اشتقاق اسم من اسم على طريق التغيير له نحو اشتقاق عمر من عامر والمشتق فرع على المشتق منه، والفرق بين العدل والاشتقاق الذي ليس يعدل أن الاشتقاق يكون لمعنى آخر آخذ من الأول كضارب من الضرب وهو من الأسباب المانعة من الصرف لأنه اشتق من الأصل بمعنى الفاعل... وهو غير معنى الأصل الذي هو الضرب والعدل هو أن تريد لفظاً ثم تعدل عنه إلى لفظ آخر فيكون المسموع لفظاً والمراد غيره، ولا يكون العدل في المعنى إنما يكون في اللفظ فكذلك كان سبباً لأنه فرع على المعدول، فعمر معدول عن عامر علماً أيضاً، وكذلك زفر[٣] معدول عن زافر علماً أيضاً والعدل بابه السماع لا القياس فلا يجوز أن يقال في مالك ملك أو في حارث حرث، لأن ذلك لم يسمع..."[٤].

ومن الأسماء المعدولة الشائعة عمر وزفر ونحوهما، قال سيبويه: "... الذي منع العرب من صرفها أنها محدودة عن البناء الذي هو أولى بها وهو بناؤها في الأصل، فلما خالفت بناءها في الأصل تركوا صرفها، وذلك نحو عامر وزافر ونحوهما... ولا يجيء عمر وأشباهه محدوداً عن البناء الذي هو أولى به إلا وذلك البناء معرفة كذلك جرى في هذا الكلام"[٥].

---

(١) هو عثمان بن عمر الكردي، نحوي، مصري، تقوم شهرته على مؤلفاته: (الكافية في النحو)، و (الشافية في الصرف)، و (الإيضاح في شرح مفصل الزمخشري). الموسوعة الثقافية ٢٠/٤.

(٢) شرح الكافية ١،٤٠- ٤١

(٣) زفر: أخرج نفسه وزفرت النار: سُمع لاتقادها صوت لزفر السجاع. لسان العرب ١٨٤٠/٣.

(٤) شرح المفصل ٦٢/١.

(٥) الكتاب ١٤/٢.

وقال السيوطي في الهمع: "وطريق العلم به سماعه غير مصروف، ولا علة به مع العلمية، أي أن ما سُمع على هذا الوزن من الأعلام ليس كله ممنوعاً من الصرف بل سمع بعضه بالمنع، وسمع بعضه بالصرف، والذي سمع بمنع الصرف قد توجد فيه مع العلمية علة أخرى غير العدل نحو: (طوى الذي يمنع للعلمية والتأنيث لكونه علماً على بقعة وأرض فالقول بعلة العدل هنا محله إذا لم توجد علة أخرى غيرها)[1].

وقد تساءل السهيلي عن الاسم المعدول: لم عُدِل إلى فُعَل؟ ولم عُدِل عن الصفة؟ ولِمَ عُدِلَ عن فاعل نحو: عامر، ولم يعدل عن غيره نحو: فعيل وفعل وأشباه ذلك؟ ولم عُدِل عن بعض الصفة، ولم يعدل عن أسماء الأجناس كأسد وكلب؟ ولم عُدِل عن عامر وزافر وقائم، ولم يعدل عن مثل مالك وسالم وصالح؟ ولم منع الصرف في حال العلمية؟.

وأجاب عن ذلك بأنه أريد به تحقيق العلمية لئلا يلتبس بعامر الذي هو صفة من عمارة الأرض. (فإذا أردت أن تجعله اسماً يدعى به لا يشاركه فيه غيره غيرته عن بناء فاعل أو فعيل إلى بناء غير موجود في الصفة، وذلك نحو فُعَل، والدليل على صحة هذا الغرض، وأنه مقصود العرب قولهم في النداء: يا فُسق، عدلوا عن فاسق، لأن فاسقاً اسم فاعل من فسق، فلا يدل إلا عن الفعل، والفعل لا ثبات له ولا يقتضي التكرار، فعدلوا عن لفظ الوصف إلى لفظ الاسم، أي إنه مستحق لهذا الاسم وبه ينبغي ن يدعى كما يقول الإنسان لرجل قيل فيه: فاسق، لا ينبغي أن يسمى فاسقاً على الحقيقة إلا من كفر أو أشرك ونحو هذا، فكأنهم يريدون بالعدول عن لفظ الصفة أن يجعلوه اسماً لأن ما يعرف به كزيد وعمرو الذي هو لازم للمسمى بخلاف الصفة المشتقة من الفعل، فإنها لا تلزمه إلا في حال الفعل، فعدلوا لذلك عن عامر وقائم ليجعلوه له اسماً لازماً، ويتركوا مراعاة الصفة المشتقة من الفعل التي هي غير لازمة للفعل)[2].

([1]) الهمع ١٤/٢.

([2]) الأمالي، ص ٣٤.

وكذلك يقول السهيلي في نفس السياق ولهذا لم يعدلوا عن أسماء الأجناس نحو كلب ونمر وعلل ذلك أنها بقيت على ما هي عليه من الدلالة على ما في الكلب والأسد وسواهما من الصفات المطلوبة في المسمى، ولأن الرجل يمكن أن يوصف بعامر وزافر، لأنه موصوف بهذا قبل العلمية ولم يكن هذا مسمى بكلب قبل العلمية فيحتاج إلى تغيير اللفظ كما احتيج إلى تغييره عن عامر وقائم[١].

وعلّل في نفس السياق أيضاً عدم عدلهم عن أوصاف نحو مالك وصالح وسالم... الخ والتركيز على أوصاف قليلة نحو عامر وزاخر وقائم، وزاحل بأنهم أرادوا بالتسمية بنحو هذه الأوصاف التفاؤل بالملك للمولود والصلاح وغير ذلك فأبقوا الأوصاف على ما هي عليه، أما عامر وغيره لأن قصدهم فيها إلى التفاؤل إنما هو على المآل... فأبقوا فيه من لفظ الوصف، ولم يبقوه بحاله؛ ليجمعوا بين تحقيق العلمية وبين المعنى الذي تفاءلوا به من العمارة ونحوها... ولم يختلف أرباب اللغة أن قصد العرب في التسمية بالصفات إلى التفاؤل أو التطير على الأعداء، وإذا كان كذلك فتفاؤلهم له بالسلامة والصلاح والملك والسعد، أولى وأسبق إلى غرضهم، فأبقوا اللفظ كما هو قبل العلمية، ليكون هذا المسمى بهذا الاسم مصاحبة له هذه الصفة[٢].

ولعمري هذا أبعد مدىً يمكن أن يصل إليه نحوي متمكن من اللغة ممارس لها وعالمٌ بطرائقها في التعبير!!!.

([١]) الأمالي، ص ٣٥.

([٢]) المصدر نفسه، ص ٣٦.

رأيه في عدل أُخر وأُخرى

وهي من الألفاظ المعدولة كما قال النحاة جاء في المقتضب: "... فأما (أُخَر) فلولا العَدْل لانصرفت لأنها جمع أُخرى. فإنما هي بمنزلة الظُلم... ومثلها مما هو على وزنها الكبرى والكُبَر... وإنما استويا في الجمع، لاستواء الوزن وأن آخر كل واحد منهما علامة التأنيث فإنما عُدلت أُخر عن الألف واللام من حيث أذكره لك:

"وذلك أن (أفعل) الذي معه من كذا وكذا، لا يكون إلا موصولاً بمن أو تلحقه الألف واللام؛ نحو قولك: هذا أفضل منك، وهذا الأفضل، وهذه الفضلى، وهذه الأولى، وهذه الكُبرى. فتأنيث الأفعل الفُعلى من هذا الباب، فكان حَدُّ (آخر) أن يكون معه (من) نحو قولك جاءني زيدٌ ورجلٌ آخر... وكذلك ضربت رجلاً آخر: قد بينت أنه ليس بالأول استغناء عن (مِنْ) بمعناه فكأن معدولاً عن الألف واللام خارجاً عن بابه، فكان مؤنثه كذلك فقلت: جاءتني امرأة أخرى، ولا يجوز جاءتني امرأة صغرى ولا كبرى، إلا أن يقول الصغرى أو الكبرى أو تقول: أصغر منك أو أكبر، فلما جمعناها فقلنا: (أُخَر) كانت معدولة عن الألف واللام؛ فذلك الذي منعها الصرف قال الله عز وجل: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ[1]...﴾[2].

وفي الكتاب: "... قلت: فما بال أخر لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن آخر خالفت أخواتها وأهلها، وإنما هي بمنزلة الطول والوسط والكبر لا يكنّ صفة إلا وفيهن ألف ولام فيوصف بهن المعرفة، ألا ترى أنك لا تقول: نسوة صغر، ولا هؤلاء نسوة وسط، ولا تقول: هؤلاء قوم أصاغر، فلما خالفت الأصل، وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفها..."[3].

وقال السيوطي في الهمع: "كان مقتضى جعل (أخر) من باب "أفعل التفضيل" أن يلازمه في التنكير لفظ الإفراد والتذكير. وألا يؤنث، ولا يثنى، ولا

([1]) الآية (٧) من سورة آل عمران.

([2]) المقتضب، ص ٣٧٦- ٣٧٧.

([3]) الكتاب ١٤/٢.

يجمع إلا معرّفاً، كما كان أفعل التفضيل؛ فمنع هذا المقتضى، وكان بذلك معدولاً عما هو به أولى فلذلك منع من الصرف"[1].

وفي الحاشية: "وأما أخر فهو جمع أخرى أنثى لآخر، بفتح الخاء بمعنى مغاير فالمانع له أيضاً العدل والوصف أما الوصف فظاهر وأما العدل فقال أكثر النحويين إنه معدول عن الألف واللام، لأنه من باب أفعل التفضيل فحقه ألا يجمع إلا مقروناً بال..."[2].

وخلاصة ذلك عند النحاة "أن كلمة أُخَر جمع مفرده كلمة (أُخرى) وكلمة (أخرى) مؤنث مذكرة كلمة (آخر) وكلمة آخر اسم تفضيل على وزن أفعل مثل أجمل واسم التفضيل ما دام مجرداً من (ال) والإضافة فإنه يستعمل دائماً مفرداً مذكراً، فلا يثنى أو يجمع أو يؤنث فتقول العامل أكرمُ من الكسول، والعاملون أكرمْ من الكسالى فبقي اسم التفضيل مفرداً في المثالين وعلى ذلك، فقد كان من المفروض في الآية[3] –في صنعة النحو– أن يقال فعدة من أيامٍ وآخر فتكون الكلمة مفردة، ولكن عدل عن ذلك إلى (أُخر) مجموعة"[4].

ولكن السهيلي على طريقته في البحث والاستنتاج تجاوز ذلك قائلاً: "ومن ثم لم ينونوا: أخَر، لأنه معنى المتصل بحرف من، التي في باب أفعل من كذا..."[5].

أي لأنه في معنى التفضيل الذي يليه من وهو غير مستحق للتنوين.

---

(1) الهمع ٤/٢.

(2) حاشية الصبان ٣٣٨/٣.

(3) الآية المقصودة هي قوله تعالى: "فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر" ١٨٤ البقرة.

(4) النحو المصفى، محمد عيد، عالم الكتب، ط١، ١٤٢٦هـ– ٢٠٠٥م، ص٤٧.

(5) أمالي السهيلي، ص ٣٣.

رأيه في عدل فُعال مَفْعَل

فُعال مفعل، وكل اسم على وزنه يمنع من الصرف.

قال سيبويه: "إنه سأل الخليل عن آحاد وثناء ومثنى وثلاث ورباع فقال الخليل: (هو بمنزلة أحد إنما حده واحداً واحداً واثنين اثنين، فجاء محدوداً عن وجهه فترك صرفه ثم قال: (فإذا حقرت ثناء وأحاد صرفته كما صرفت أخيراً وعميراً تصغير عمر وأخر إذا كان اسم رجل، لأن هذا ليس هنا من البناء الذي يخالفه به الأصل"[١].

وقال الزجاج: "اعلم أن جميع ما جاء معدولاً من هذا الباب لا ينصرف في النكرة، وإنما ترك صرفه لأنه عدل به عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فاجتمع فيه أنه معدول عن هذا المعنى وأنه صفة لا يستعمل معدولاً إلا صفة ثم قال وثلاث يتضمن معنى ثلاثة ثلاثة فهو يتضمن أن الثلاثة في جماعات كل واحدة منها ثلاثة..."[٢].

وقال الرضي: "التركيب المعدول لم يوضع إلا وصفاً ولم يستعمل إلا مع اعتبار معنى الوصف منه أي أن الوصفية فيه ليست عارضة كما هو الشأن في المعدول عنه..."[٣].

وذهب بعض العلماء إلى أن هذه الألفاظ منعت من الصرف للعدل في اللفظ وفي المعنى، أما في اللفظ فلأن مثنى معدول عن اثنين اثنين وأما في المعنى فلأن العدد يراد به الدلالة على قدر المعدود فإذا قلت: (وجاءني اثنان أو ثلاثة، أردت قدر ما جاءك، وإذا قلت: جاءني مثنى وثلاث لم يجز حتى يتقدم قبله جمع لتدل بذكر العدد على الترتيب فتقول جاءني القوم مثنى وثلاث فكان عدلاً[٤].

---

(١) الكتاب ٣/٢٢٩- ٣٢٥.

(٢) ما ينصرف وما لا ينصرف، ص ٤٤.

(٣) شرح الكافية ١/٤١.

(٤) الهمع ١/٨٦.

وذهب الفراء وجماعة إلى أنها منعت للعدل والتعريف بنية أل وأنها بامتناعها من لإضافة صارت كأنها بأل، وامتنعت من (ال) الإضافة وإن لم تضف[١].

وقد أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوباً بها مذهب الأسماء أي منكرة، لأنها في مذهبه معرفة بنية الإضافة فتقبل التنكير نحو: ادخلوا ثلاثاً ثلاثاً والجمهور يمنعون ذلك[٢].

وقد تجاوز السهيلي كل ذلك الكلام عن عدل فُعال قائلاً: "... وأما المعدول عن العدد نحو ثلاث ورُباع، فلا معنى لتنوينه، لأنه لا يتوهم إضافته، فلا يحتاج إذاً إلى التنوين الذي هو علامة الانفصال عن الإضافة"[٣].

ولا عجــب فهو القائل في بداية كلامه عن الممنوع من الصرف فيا سبحان الله! كيف استجازوا أن يخبروا عن أمة من الأمم تطاولت أزمانها، واتسعت بلدانها، أن عقولهم متفقة على الالتفات إلى هذه العلل...)[٤].

وهو الذي أنكر العلل الفاسدة قائلاً: "وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التحكم وأنواع من التناقض وفساد من العلل..."[٥].

والعلة التي يقصدها –أي الفاسدة– هي خلاف العلة الصحيحة وهي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو إليه الحكمة[٦].

يقول ابن جني: "إن علل النحويين على ضربين أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجسّم واستكراه له"[٧].

---

(١) المساعد على تسهيل الفوائد ٣/٧.

(٢) الهمع ١/٨١.

(٣) الأمالي، ص ٣٧.

(٤) الأمالي، ص ٢٤.

(٥) المرجع نفسه، ص ٢٠.

(٦) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٤م، ص٢٦٨– ٢٦٩.

(٧) الخصائص ١/١٢٥.

وترى الباحثة أن علل السهيلي من النوع الواجب بل والجميل المقنع ومع ذلك فقد قوبلت بالنقد وممن من ابن مضاء قائد الثورة على العلل، قال: "وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي على مشاركته -رحمه الله- يولع بها ويخترعها ويعتقد كمالاً في الصنعة وبصراً بها..."[1].

بالرغم من أنه من المؤسسين للدرس الحديث لقوله: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً كالاختلاف في علة رفع الفاعل ونصب المفعول وسائر ما اختلفوا فيه من العلل الثواني وغيرها مما لا يفيد نطقاً"[2].

فقد كان عليه أن يؤيد السهيلي لأنه صدر في حكمه عن بصر باللغة، ومعرفة بطرائق تعبيرها.

وقد ارتكزت في حكمي على ابن مضاء -أي أنه من المؤسسين للدرس الحديث- على قول د. محمد عيد: "إن ابن مضاء يدرس النحو مستنداً إلى النص اللغوي وهذه طريقة الدرس الحديث في علم اللغة ومنهجه الوصفي وملخصه أن النافع منه ما يصف الأشياء، أما ما يبحث عن الغايات والأهداف فلم يعد وسيلة نافعة للبحث"[3].

ولكن ربما كان يقصد بها -أي ابن مضاء- مناظرات السهيلي وابن خروف في القرآن والأحاديث والتي قيل إنها أفرطت في التعليل ولم أقف عليها. وعموماً فإن السهيلي يتوخى في أحكامه دائماً معاني النحو جاء في الإعجاز: "فإذا كان لا يكون النظم شيئاً إلا توخى معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم كان من أعجب العجب حين يزعم زاعم أنه يطلب المزية في النظم ثم لا يطلبها في معاني النحو وأحكامه التي النظم عبارة عن توخيها فيما بين الكلم"[4].

([1]) الرد على النحاة، ص ٢٧.

([2]) المرجع السابق، ص ٢٧.

([3]) أصول النحو العربي بين ابن مضاء والنحويين في ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م، ص ١٤٣.

([4]) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رضوان الداية وفائز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، ط٢، ١٩٨٧م، ص ٤٨.

والسهيلي نعم من فعل ذلك في كتبه كلها حتى كأن كلامه ذهبٌ قيل: "واعلم أن مثل واضع الكلام مثل من يأخذ قطعاً من الذهب أو الفضة فيزين بعضها في بعض حتى تصير قطعة واحدة"[١].

وبعد فقد وضع أبو الأسود الدؤلي النحو وجاء من بعده عبد الله بن إسحق الحضرمي، ثم الخليل ثم سيبويه، والأخفش، والجرمي، والمبرد، وهؤلاء هم أهل البصرة، ثم الكسائي والفراء وهذان هما أهل الكوفة، ثم السيرافي وغيره من أهل مدرسة بغداد، وأُلفت من بعدهم شروح، ومن هؤلاء (من اهتم بتسيير النحو واختصاره ومن طلائع هؤلاء الأخفش حامل كتاب سيبويه حيث ألّف كتابه الأوسط في النحو، ثم ألّفت مختصرات عديدة في النحو، منها الجمل في النحو للزجاجي، وقطر الندى لابن هشام وغيره[٢].

وقد كانت المحاولة الأولى لابن مضاء القرطبي في المطالبة بإبطال نظرية العامل وإن سبقه ابن جني بإشارات حول نظرية العامل[٣] إلا أنه اعتبر الرائد في ذلك[٤].

والسؤال هو لماذا ينصرف كل أولئك عن منهج السهيلي المتفرد وعنده الجديد المتجدد؟.

وخصوصاً أولئك (الذين طالبوا بإطراح اللغة الفصحى[٥] وإحلال العاميّة محلها وبتغيير جذري لقواعد اللغة، تاركين بذلك أسوأ حملة شعواء على النحو العربي القديم وغلت أصواتهم بتجديد النحو".

إن السهيلي هو المجدد الملتزم فهو قد ابتعد عن تعدد الآراء في المسألة[٦] الواحدة وانتهج لنفسه نهجاً يختلف عن كل من سبقوه.

---

(١) المرجع نفسه، ص٣٧٠.

(٢) تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، شوقي ضيف، ص١٦- ١٧.

(٣) الخصائص، ص ١-١٠٩- ١١٠.

(٤) مناهج البحث في اللغة، تأليف د. تمام حسان، ص١٤.

(٥) نحو عربية ميسرة، تأليف أنيس فريحة، ص ١٢٤.

(٦) (وهي من أكبر مطالبهم)، التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف د. عبد الفتاح الحموز، ١/١١٤-١٢٢.

إن على شوقي ضيف[1] أن ينظر بعمق أكثر لعلل السهيلي ويكتفي بقوله إنه –أي السهيلي– صاحب استنباطات دقيقة[2].

وكان شوقي قد قال: "واشتهر بأنه صاحب استنباطات دقيقة وأنه كان يشغف بالعلل النحوية واختراعها... ويعتقد ذلك كمالاً في الصنعة وبصراً لها"[3].

"وإذا كان ثمة دعوات تنادي بالتجديد وأصوات تدعو إلى التيسير فإن في كثير مما انطوت عليه ثنايا دراسات النحاة العرب المغمورين والمرموقين أموراً لو تصدى لها الدارسون بالاستقصاء والموازنة لوجدوا فيها زاداً رضياً يغنيهم في رحلة التيسير والتجديد تلك وللسهيلي آراء تفرد بها لم يسبقه إليها سابق، تنم على علمٍ جم وعلى عقل نابه حصيف، تصلح لأن تكون نظرات سديدة في الطريق"[4].

([1]) أحمد شوقي ضيف، ولد عام ١٩١٠هـ، مؤلفاته: (المقامة والنقد)، و (المدارس النحوية)، و (الرثاء). الموسوعة العربية الميسرة، ١٤٩٢/٣.

([2]) المدارس النحوية، ص ٢٩٩.

([3]) الرد على النحاة، ص ١٦٠.

([4]) الدراسة السابقة من مجلة آداب المستنصرية، وهي بعنوان: منهج السهيلي النحوي في أماليه، ص ١١٩.

التوابـــــــع
آراؤه في بعض مسائل العطف

العطف ضربان؛ أحدهما: عطف النسق والثاني عطف البيان وهو: التابع، الجامد، المشبه للصفة، في إيضاح متبوعه وعدم استقلاله، نحو:

أقســـم بـــالله أبـــو حفـــص عمـــر * مـــا مسّـــها مـــن نقـــبٍ ولا دبـــر

فـــ "عمر" عطف بيان؛ لأنه موضّح لأبي حفص، وهو الشاهد فيه.

وعطف النسق هو: التابع، المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف وهي الواو– الفاء– ثم – حتى – أم – أو.

وكل واحد من هذه الحروف يفيد معنىً معيناً.

وللسهيلي مسائل انفرد بها في باب العطف وهي:

المسألة الأولى: قد يعطف الفعل على الفعل والاسم على الاسم مثل: "يقوم زيدٌ ويقعد" وجاء أحمد ومحمد ويجوز العكس؛ أي قد يعطف الفعل على الاسم، أو يعطف الاسم على الفعل نحو: "اضرب زيداً وقم" و "جاء زيدٌ وركب"[١].

ويجوز أن يعطف الفعل على الاسم المشبه للفعل كاسم الفاعل ونحوه، ويجوز أيضاً عكس هذا، وهو: أن يُعطف على الفعل الواقع موقع الاسم اسم؛ فمن الأول قوله تعالى: ﴿فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا﴾ [٢] ومنه الثاني قوله:

فألفيتـــه يومـــاً يبيـــر عـــدوه * ومجر عطـــاء يســـتحق المعـــابر[٣]

والشاهد فيه قوله: "يبير... ومجر" حيث عطف الاسم الذي يشبه الفعل وهو قوله: "ومجر" لكونه اسم فاعل، على الفعل وهو قوله: "يبير" وذلك سائغ جائز[٤].

---

(١) الألفية شرح ابن عقيل، ص ١٧٣–١٩٢ بتصرف.

(٢) الآيتان ٣–٤ من سورة العاديات.

(٣) من قصيدة للنابغة الذبياني يمدح فيها النعمان بن المنذر ملك الحيرة، والبيت من الشواهد التي لم ينسبها أحد من شراح الشواهد.

(٤) شرح ابن عقيل ١٩٣/٢.

قال السيوطي: "ويجوز عطف الاسم على الفعل والماضي على المضارع، والمفرد على الجملة وبالعكوس" أي الفعل على الاسم، والمضارع على الماضي، والجملة على المفرد (في الأصح إن اتحدا) أي المعطوف والمعطوف عليه (بالتأويل) بأن كان الاسم يشبه الفعل، والماضي مستقبل المعنى، أو المضارع ماضي المعنى، والجملة في تأويل المفرد بأن يكون صفة أو حالاً، أو خبراً أو مفعولاً لظنّ... [1].

ومنع المازني والمبرد والزجاج عطف الاسم على الفعل وعكسه، لأن العطف أخو التثنية فكما لا ينضم فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر [2].

ولكن السهيلي قد انفرد برأيه في هذه المسألة، إذ قال إن عطف الاسم على الفعل يحسن ويقبح عكسه "لأنه في الصورة الأولى عامل لاعتماده على ما قبله فأشبه الفعل، وفي الثانية لا يعمل، فتمحض فيه معنى الاسم، ولا يجوز التعاطف بين فعل واسم لا يشبهه، ولا فعلين اختلفا في الزمان..." [3].

وهذا هو نصه في النتائج "فإن قيل: فإذا جاز عطف الفعل على الاسم الحامل للمضير، فينبغي أن يجوز عطف الاسم على الفعل، فيقول: "مررتُ برجل يقوم وقاعد"؟

قلنا: هذا ممتنع على قبح... لأنك إذا عطفت الفعل على الاسم المشتق منه رددت الفرع إلى الأصل؛ لأن الاسم المشتق من الفعل فرع للفعل، فهو متضمن لمعناه فجاز عطف الفعل عليه. وإذا عطفت الاسم المشتق على الفعل كنت قد رددت الأصل فرعاً، وصيّرت الفعل في معنى الاسم، وهو فعل محض، وإن كان قد وقع موقع الاسم فلم يقع موقع اسم جامد، وإنما وقع موقع اسم في تأويل فعل، فلم يخرجه ذلك إلى أن يكون في تأويل الاسم، وإنما هو فعل محض فلا يجوز عطف الاسم عليه، لأنك تشرك الاسم مع الفعل في عامل واحد؛ وإذا قلت:

([1]) الهمع ١٩٣/٣.

([2]) المصدر نفسه ١٩٣/٣.

([3]) نفس المصدر السابق ١٩٢/٣.

(مررت برجل قائم ويقعد)، ففي يقعد ضمير فاعل، كما في قائم ضمير فاعل، فكأنك إنما عطفت جملة على جملة، وتوهمت في "قائم" الفعل المحض من حيث كان مشتقاً عنه وفرعاً عليه، ولم يمكنك أن تتوهم في "يقوم" الاسم المحض ولا الاسم المشتق أيضاً، لأن الفرع يتضمن الأصل ويدل عليه، والأصل لا يدل على الفرع بنفسه..." [1].

ثم شرح ذلك قائلاً: "وأبين من هذه العبارة أن يقال: عُطِف الفعل على الاسم في مثل قوله تعالى: ﴿صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ﴾ [2] ونحو: "مررت برجل قائم ويقعد"؛ لأن الاسم معتمد على ما قبله، وإذا كان اسم الفاعل معتمداً على عمل الفعل، والاعتماد أن يكون نعتاً أو خبراً، والذي بعد "الواو" ليس بمعتمد، ولو عكست المسألة فقلت: "برجل يقوم وقاعد" أو "يصفقن وقابضات" قبح؛ لأن ما بعد "الواو" اسم محض وليس بمعتمد فيجري مجرى الفعل"[3].

المسألة الثانية: حرف العطف (لا):

ذكر النحاة أن الحرف (لا) من حروف العطف وقال السيوطي: "يعطف بها بعد أمر" نحو: اضرب زيداً لا عمراً. (ودعاء) نحو: غفر الله لزيد لا لبكر: (وتحضيض) نحو: هلاّ تضرب زيداً لا عمراً، (وإيجاب) نحو: (جاء زيد لا عمرو)[4].

واشترط السهيلي تعاند متعاطفيها فلا يجوز: جاءني رجل لا زيد، أو لا عاقل لصدق اسم الرجل عليه بخلاف لا امرأة، أو عالم لا جاهل، أو عمرو لا زيد[5].

قال "ولا تكون عاطفةإلا بعد إيجاب. وشرطٌ آخر، وهو أن يكون الكلام قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي الفعل عما بعدها، كقولك: جاءني رجلٌ لا امرأةٌ

([1]) النتائج، ص ٣١٩-٣٢٠.

([2]) الآية ١٩ من سورة الملك (أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات ويقبضن).

([3]) النتائج، ص ٣١٩- ٣٢٠.

([4]) الهمع ١٨٤/٣.

([5]) المصدر نفسه ١٨٤/٣.

ورجل عالم لا جاهل. ولو قلت: مررت برجل لا زيد، لم يجز، وكذلك مررت برجل لا عاقل، لأنه ليس في مفهوم الكلام ما ينفي الفعل عن الثاني، وهي لا تدخل إلا لتوكيد نفي فإن أردت ذلك المعنى جئت بلفظ "غير" فتقول: مررتُ برجل غير زيد، و برجل غير عالم. ولا تقول: برجل غير امرأة، ولا بطويل غير قصير، لأن في مفهوم الخطاب ما يغنيك عن معنى الذي في "غير"، وذلك المعنى الذي دلّ عليه المفهوم حيث قلت: بطويل لا "قصير"[1].

المسألة الثالثة: العطف بلا تكرار الواو:

وأما المسألة الثالثة فهي إنكاره على النحاة إجازتهم العطف بدون تكرار للواو في مثل كل تمراً سمكاً لحماً لبناً فقد قالوا إن الأداة هنا محذوفة بينما فسر السهيلي ذلك بالمعنى أي كل ما بدأ لك من هذه الأشياء.

وضرب السهيلي عدة أمثلة لإثبات ما ذهب إليه؛ ومن ذلك قول عمر لحفصة: "لا تغرنّك هذه التي أعجبها حسنها، حُبّ رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها"[2] ونقل عن ابن الأبرش[3] قوله: حبُّ رسول الله، هو معطوف على حسنها بغير واو، وقد تعطف العرب فتقول: كل تمراً زبيباً أقطاً، وجالس زيداً عمراً.

وعلّق السهيلي قائلاً: وهذا الذي [ذكروه] لو صح عن العرب لكان وجهاً حسناً، ولكنه عندي غير جائز.

ثم أنكر السهيلي على ابن الرمّاك[4] ذهابه إلى جوازه.

واحتج لذلك بقوله سبحانه: ﴿ وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ﴾ [5]، قالوا: المعنى: وقلت لا أجد، لأن جواب إذا في قوله: (تولوا)، وكل ما ذكروه عندي من حذف حرف العطف لا يصح، ولا يقوم عليه دليل من قياس ولا سماع، لأن الحروف لو أضمرت لم يبق ما ينبئ عن معانيها، ألا ترى أن "إنّ" وأخواتها

---

(1) النتائج، ص ٢٥٥.

(2) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب سورة التحريم، صحيح البخاري ١٩٥/٦.

(3) هو أبو القاسم خلف بن يوسف أخذ عنه السهيلي فوائد في النحو، ت ٥٣٢.

(4) هو أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد بن الرمال، كان من أعلام الأندلس في الأدب والنحو لقيه السهيلي ولزمه، وقال عنه: وكان ماهراً في صنعة العربية، توفى سنة ٥٤١هـ. بغية الوعاة ٥٥٧/١.

(5) الآية ٩٢ من سورة التوبة.

وحروف المجازاة، وحروف الجر، وحروف النفي والاستفهام لو أضمر شيء من ذلك لاحتاج المخاطب إلى وحي يطلعه على ضمير المتكلم، وأنه أرادها ونواها، ولو جاز ذلك لجاز أن تقول: عندي درهم عشرون، وثوب دينار، واشتريت عبداً جبّة، وهذا محال، وكذلك إذا قال الطبيب مثلاً لمن لا يحتاج إلى الحميّة كل تمراً سمكاً لحماً لبناً، ما شئت وإنما أراد الاسترسال على جميع المطعومات ولو عطف بالواو لم تتناول الإباحة إلا ما ذكره منها، كما تقول: أعطهم تمرة تمرة فيؤدي الكلام معنى التمادي، ولو عطف بالواو لوقف الأمر وانحصر في تمرتين... وأما قوله سبحانه: قلت: ﴿قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾ [1]، فليس معنى الآية كما تأوّلوا، لأن رفع الحرج عن القوم ليس مشروطاً بالبكاء عند التولي، وإنما شرطه عدم الجدة... ولو كان جواب: (إذا أتوك) في قوله (تولوا وأعينهم تفيض) لكان من لم تغمض عيناه من الدمع هو الذي حرج وأثم وما رفع الله الحرج منهم إلا أن الرسول لم يجد ما يجملهم عليه، وإذا عطفت (قلت لا أجد) على (أتوك) كان الحرج غير مرفوع عنهم حتى يتولوا وأعينهم تفيض؛ فالجواب إذاً في قوله: "قلت: لا أجد" وما بعد ذلك خير وثناء على هؤلاء السبعة الذين كانوا سبب نزول الآية، ففضيلة البكاء مخصوصةٌ بهم، ورفع الحرج بشرط عدم الجدة عام فيهم وفي غيرهم"[2].

المسألة الرابعة: دلالة الواو على الترتيب:

وهي من المسائل المهمة في باب العطف وتبرز منهج السهيلي في اعتماده في معظم مسائله على المعنى وعلى النظم القرآني وهو يذهب في ذلك إلى أن الواو لا تدل على الترتيب ولا التعقيب يقول "تقول صُمت رمضان وشعبان، وإن شئت شعبان ورمضان، خلاف "الفاء" و "ثم" إلا أنهم يقدمون في كلامهم ما هم به أهم، وهم ببيانه أعني، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويغيانهم، هذا لفظ سيبويه، وهو كلام مجمل يحتاج إلى بسط وتبيين، فيقال: متى يكون أحد الشيئين أحق بالتقديم ويكون المتكلم ببيانه أعني؟

([1]) الآية ٩٢ من سورة التوبة.

([2]) الأمالي، ص ١٠١- ١٠٤.

والجواب: أن هذا أصلٌ يجب الاعتناء به، لعظم منفعته في كتاب الله تعالى، وحديث رسوله صلى الله عليه وسلم؛ إذ لا بد من الوقوف على الحكمة في تقديم ما قدم وتأخير ما أُخّر، كنحو: ﴿السَّمْعَ وَالْبَصَرَ﴾ [1]، و ﴿الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [2]، و ﴿اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ...﴾[3] وفي بعضها: ﴿الإِنسِ وَالْجِنّ﴾ .

وتقديم السماء على الأرض في الذكر، وتقديم الأرض عليها في بعض الآي... إلى غير ذلك مما لا يكاد ينحصر وليس شيء من ذلك يخلو عن فائدة وحكمة؛ لأنه كلام الخبير الحكيم..." [4] ثم شرع في بيان هذه الحِكم والفوائد الجميلة ولمن شاء المزيد الرجوع إلى ذلك في موطنه[5].

([1]) الآية ٣٦ من سورة الإسراء.

([2]) الآية ١ من سورة الأنعام.

([3]) الآية ١٦٤ من سورة البقرة.

([4]) انظر النتائج، ص ٢٦٦- ٢٧٥.

([5]) المصدر نفسه، ص ٢٦٦- ٢٧٥.

رأيه في إعراب بعض أمثلة بدل الاشتمال

البدل هو التّابع المقصود بالحِكم بلا واسطة والمتبوع إنما ذكر توطئة ليكون كالتفسير بعد الإبهام[1].

وأقسامه يدل "الكل من الكل" ويسمى البدل المطابق وهو بدل الشيء مما يطابق معناه نحو: ﴿اهدِنَا الصِّرَاطَ المُستَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنعَمتَ﴾ [2].

والثاني "بدل البعض من الكل" وهو بدل الجزء كلّه قلّ أو كثُر، ولا بد من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل من نحو "خسف القمر جزؤه"، والثالث بدل الاشتمال وهو بدل شيء من شيء يشتمل عامله على معناه إجمالاً ولا بد فيه من ضمير كبدل البعض.

ويرجع السهيلي بدل "البعض من الكل" وبدل "المصدر من الاسم" إلى بدل الاشتمال يقول "أما اتفاقهما في المعنى فلأنّك إذا قلت: رأيتُ القومَ أكثرهم أو نصفهم، فإنما تكلمت بالعموم وأنت تريد الخصوص، وهو شائعٌ في اللغة لا ينكر جوازه أحد، وإذا كان كذلك فإنما أردت: لقيتُ بعض القوم، وجعلت "أكثرهم" أو "نصفهم" تبييناً لذلك البعض وأضفته إلى ضمير القوم، كما كان الاسم المبدلُ مضافاً أيضاً إلى القوم، فقد آل الكلام إلى أنك أبدلت شيئاً من شيء وهما لعين واحدة.

وأما بدل المصدر من الاسم فكذلك أيضاً؛ لأن الاسم من حيث كان جوهراً أو جسماً لا يُعجبُ ولا ينفعُ ولا يضرُّ، وإنما يتعلق المدح والإعجاب وغير ذلك من المعاني بصفات وأعراض قائمة بالجسم، وعلم ذلك ضرورة حتى استُغني عن ذكرها لفظاً وهي معلومة المعنى، فإذا قلت "نفعني عبد الله" عُلم أن النافع فيه صفةٌ وعرض مضاف إليه، فبيّنت ذلك العرض ما هو، فقلت "علمه أو رأيه"، ثم أضفت العلم إلى ضمير الاسم، كما كان الاسم المبدلُ منه مضافاً إليه في المعنى،

([1]) تهذيب التوضيح، أحمد المراغي ومحمد سالم علي، ط٣، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ، ص ٢٦٣.

([2]) الآيات ٦-٨ من سورة الفاتحة.

فصار التقديرُ: "نفعني صفةُ زيد أو خصلته" ثم بيّنت بقولك: "علمه"، فعلم ما هي تلك الخصلة، قال المعنى إلى بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة وإذا ثبت هذا فلا يصحُّ في بدل الاشتمال أن يكون الاسم الثاني جوهراً؛ لأنه لا يبدل جوهر من غرض ولا بد من إضافته إلى ضمير الاسم لأنه بيان لما هو مضاف إلى ذلك الاسم. والعجب كُلّ العجب من إمام صنعة النحو في زمانه، وفارسُ هذا الشأن ومالك عنانه، يقول في كتاب الإيضاح في قوله سبحانه: ﴿النَّارِ ذَاتِ الْوَقُودِ﴾[1] إنها بدل من الأخدود بدل الاشتمال[2]، والنار جوهر وليست بغرض، ثم ليست مضافة إلى ضمير الأخدود، وليس فيها شرط من شرائط بدل الاشتمال وذهل أبو علي عن هذا، وترك ما هو أصح في المعنى وأليق بصناعة النحو، وهو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، كأنه قال: "قتل أصحاب الأخدود، النار ذات الوقود"، فيكون من بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة"[3].

وأنا أرى أن ذلك هو عين الصواب.

([1]) الآيتان ٤-٥ من سورة البروج.

([2]) قال الفارسي في الإيضاح ورق (٥٢) وبدل الاشتمال كقولك: سرقت زيد ثوبه، ومنه قوله تعالى: (قتل أصحاب الأخدود النار ذات الوقود) فالأخدود مشتمل على النار.

([3]) النتائج، ص ٣٠٧-٣٠٨.

رأيه في بعض أمثلة النعت

النعت (التابع الدّال دون متبع ولا تقدير استقلال على معنى في المتبوع أو فيما يلابسه)[١].

وحدّه ابن هشام بأنه "تابع مشتق أو مؤول به يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمّه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير"[٢].

أشار ابن هشام بقوله مشتق إلى نحو مُكرم أو مُكرَم أو كريم، والمؤوّل أشار به إلى الجامد الذي في تأويل المشتق نحو: مررت برجل أسد أي شجاع، وقد عدّ النحاة بتبعية النعت لمنعوته في أربعة أشياء من عشرة هي: في واحد من الإفراد والتثنية والجمع، وواحد من وجوه الإعراب الثلاثة وهي النصب والجر والرفع، وواحد من وجهي التذكير والتأنيث، وواحد من وجهي التعريف والتنكير.

وهذا النوع من النعت يدل على معنى في المتبوع ويُسمى (نعتاً خالصاً)[٣] وأما الذي يدل على معنى في الملابس فيسمى نعتاً سببياً وهذا الأخير إما أن يرفع ظاهراً، وإما أن لا يرفع، فإن لم يرفع ظاهراً يجري مجرى النعت الخالص في تبعيته لمنعوته وإن رفع ظاهراً تبع المتبوع في الإعراب والتنكير والتعريف، وتبع المرفوع في التذكير والتأنيث والإفراد وضدّيه؛ كقولنا: اشتريت بقرة كثيراً لبنُها، فكثيراً تبعت البقرة في الإعراب والتنكير، وتبعت المرفوع في التذكير والإفراد، ويختلف هذا النعت عن "الخالص" في شيء آخر وهو أنه ينعت ما بعده فـ "كثيراً" نعتٌ للبن وليس للبقرة، والذي لم يرفع ظاهراً نحو: (مررتُ برجلين كريمين أباً وبنساءٍ حسانٍ وجوهاً"[٤].

---

(١) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ-١٩٧٨م، ٥٣٧/١.

(٢) شرح شذور الذهب، ص ٤٣٥.

(٣) عمدة الحافظ ٥٣٨/١.

(٤) شرح شذور الذهب، ٥٣٩/١.

وقد خالف السهيلي سيبويه وجمهور النحويين في مسائله من مسائل النعت وهي إعراب نست من البيت:

فأقبلت زحفاً على الركبتين * فثوب نسيت وثوبٌ أجرّ[1]

حيث أعربها على النعت لـ (ثوب) لا على الإخبار عنه خلافاً لسيبويه[2] الذي رماه بالتوهم.

قال "فنسيت في موضع نعت لثوب، لا في موضع خبر، كما توهم سيبويه لأن الثوب نكرة فلا يخبر عنها إلا مع الشروط المذكورة..." [3].

وجعله ابن هشام أيضاً خبر تقديره فثوب لي نسيته وثوب لي أجرّه[4].

كما رماه بالتوهم أيضاً في مسألة في هذا الباب وهي إعراب "ترى" في قول العرب: "شهر ثرى وشهر ترى"[5] حيث جعله وصفاً خلاف سيبويه[6] الذي جعله على الإخبار، وكذلك ابن هشام الذي قال (ولاحتمال شهر الأول الخبرية، والتقدير: أشهر الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ند، وشهر ترى فيه الزرع، وشهر ذو مرعى". قال السهيلي: "... وكذلك وهم أيضاً في قول العرب: "شهر ثرى وشهر ترى" أي ترى فيه النبات فليس ترى في موضع خبر، وإنما هو وصف، كأنه قال: "الشهور ثلاثة: شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى" وجعله سيبويه مثل "زيد ضربت" وليس مثله لمن أنصف، ولكنه في ذلك أخبر، وفي هذا وصف"[7].

([1]) ديوان امرئ القيس، ص ١٥٩، سيبويه ٤٤/١، الخزانة ١٨٠/١.

([2]) الكتاب ٤٤/١.

([3]) الأمالي، ص ٩١.

([4]) المغني، ص ٤٥٠.

([5]) مجمع الأمثال، الميداني ٣٧٠/١، وهو يلخص أشهر الربيع الثلاثة مطر على ثرى، فعشر يرى فأنعام ترعى.

([6]) الكتاب ٤٣/١- ٤٤.

([7]) المغني، ص ٤٥٠.

الخاتمـــــــــة

وبعد:

فقد تكوّن هذا البحث من مقدمة وتمهيد تناول السهيلي من حيث نسبه وحياته العلمية، وثلاثة فصول.

تناول الفصل الأول الأصول النحوية عند السهيلي وبه ثلاثة مباحث الأول بعنوان السماع والقياس والثاني العلّة واستصحاب الحال والثالث العامل النحوي.

وكان الفصل الثاني بعنوان موقف السهيلي من المدارس النحوية وبه ثلاثة مباحث أيضاً الأول القضايا الخاصة بالأسماء والثاني القضايا الخاصة بالأفعال والثالث القضايا الخاصة بالحروف.

وكان الفصل بعنوان اختيارات السهيلي وما انفرد به وبه مبحثان الأول بعنوان الأسماء والثاني بعنوان الأفعال، والثالث بعنوان متفرّقات.

وقد توصلت إلى النتائج الآتية:

١- يختط السهيلي لنفسه مذهباً يتشعب فيه إلى مسارات حافلة بالمعاني الجديدة المتدفقة، ويستخدم في ذلك مداولات اللغة ويقدمها برهاناً قوياً على حججه بصراحة نادرة، ويخالف سيبويه في مسائل تفوق الحصر ويعتدّ بالحديث النبوي اعتداداً كبيراً ويضعه فوق كل اعتبار.

٢- السهيلي شخصية متفردة مالكة لناصية اللغة العربية لذا نجده دائم الرعاية للمعاني والقواعد النحوية رابطاً بينهما، وهو شخصية مثقفة وهذه الثقافة تؤدي به دائماً إلى الخروج علينا بقاعدة نحوية جديدة، ومنهجه في ذلك مختلف تمام الاختلاف عمن سبقوه.

٣- عند تحققي من ما ورد في الدراسة السابقة[١] إن زوال التنوين أي المنع من الصرف حديث في الساميات ومنها العربية وقد كانت قليلة وما تزال كذلك، وهي أسماء محدودة شاع استعمالها أعلاماً أو ما يسمى بالأعلام- في كتب اللغة وجدت أن ذلك حقاً فقد جاء "ومن ذلك (أل) في العربية

(١) انظر ص ١١٩.

وهو خاص بثلاث لغات، السامية وهي العبرية، والأرامية، والعربية ولو كان التعريف من أصولها المشتركة فيها بين اللغات السامية الغربية، لكان من المنتظر أن تكون أداة واحدة في اللغات المذكورة، وأن يوجد التعريف في اللغة العربية الجنوبية وغيرها، وربما كان الميل إلى التفريق بين المنكر والمعرف تشترك فيه كل اللغات السامية الغربية قبل افتراقها ثم زال من العربية الجنوبية والحبشية، والعربية الشمالية ابتدعت أداة خاصة بنفسها للتعريف.

٤- توجيه السبب في ذهاب الخفض في الممنوع من الصرف باتجاه أمن اللبس أو ردّ التوهم من أنه مضاف إلى ضمير المتكلم، أمر سليم إذ له نظائر مما ورد في رسم المصحف.

٥- يرد النحاة على السهيلي برأي يدفعه آخر ضد الأول من ذلك ردهم على السهيلي إن الثقل المقصود يمنع الصرف هو ثقل معنوي ناشئ عن الانتقال من أصل إلى فرع، دفع بقولهم إن العجمي إذا تعاطى كلام العرب ثقل على لسانه لقلة استعماله له، وكذلك العربي إذا تعاطى كلام العجم كان ثقيلاً عليه لقلة استعماله له، لأن ذلك هو عين الحس والعقل وكذلك المحدثين في ردهم على السهيلي في منع صيغة "فعلان" من الصرف قال السهيلي إنها ممنوعة لشبهها المثنى قالوا: إن الأسماء الممنوعة من الصرف منعت لشبهها الفعل، كذلك قولهم إن فعلان عند النحاة. فعلى، وفعلاء أفعل يرده قول بني أسد "سكرانه" للمؤنث وذلك يعني أن وزن فعلان يمكن أن يكون فعلانه.

٦-ينبغي التحقق من المعاني التي تحملها الكلمات مثال لذلك يجب ألا نقول إن علم عندما تكون بمعنى عرف تتعدى إلى واحد؛ لأنها لا تكون بمعنى عرف إطلاقاً؛ وذلك لأن العلم ضربان أحدهما إدراك ذات الشيء، والثاني الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نفي شيء هو منفيٌّ عنه،

والأول هو الذي يتعدّى إلى مفعول واحد وليس هو الذي بمعنى عرف والتي تنصب بدورها مفعولاً به واحداً.

٧- رأي السهيلي في تطور "ذو" منطقي ولكنه صار بنا إلى "أن" "الذي" أصله "ذو" بمعنى صاحب وهذا ما لا تؤيده كتب اللغة التي تتناول تطورها.

٨- كان السهيلي يأخذ من مدرستي الكوفة والبصرة ما يراه مناسباً لمنهجه المتفرّد والدليل على ذلك مثلاً استعماله مصطلح الممنوع من الصرف البصري ومصطلح الخفض الكوفي دون التقيد بمصطلح معين.

٩- يبرز لنا السهيلي عظمة القرآن في نظمه وبديع فوائده، بتفسيره وبيان بدائعه وروائعه مما يجعلنا نسلم بآرائه في مسائله النحوية.

١٠- القراءات القرآنية هي التي صرفت السهيلي عن التأويل والقياس.

التوصيات:

أوصي بأن يتناول الباحثون الجوانب الآتية:

١- العامل النحوي عند السهيلي.

٢- الإعجاز القرآني عند السهيلي

٣- قيمة أشعار الروض الأُنف الأدبية.

٤- إن المطالبين بإحياء النحو وتجديده، عليهم أن يرجعوا إلى السهيلي؛ لأنه قد ابتعد عن تعدد الآراء في المسألة الواحدة واختط لنفسه نهجاً مختلفاً، ولأن له آراء قد انفرد بها ولم يسبقه إليها سابق.

الفهارس الفنية

١ـ فهرس الآيات القرآنية

٢ـ فهرس الأحاديث النبوية

٣ـ فهرس الأعلام

٤ـ فهرس الأشعار

٥ـ فهرس المصادر والمراجع

٦ـ فهرس الموضوعات

فهرس الآيات القرآنية

الرقم	الآيـــــــة	رقم الآية	السورة	الصفحة
١	(إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ)	٦	البقرة	٦٦
٢	(فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ)	٢٤	"	١٥٧
٣	(وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَواْ مِنكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُواْ قِرَدَةً خَاسِئِينَ)	٦٥	"	١٥٢
٤	(وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاء مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ...)	١٦٤	"	١٧٦
٥	(فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّهِ)	٢٧٥	"	١٠٩ ١٦٥
٦	(وَاتَّقُواْ اللّهَ الَّذِي تَسَاءلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)	١	النساء	٢٥
٧	(فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ)	٣	"	١٧٦
٨	(لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا)	٤٨	المائدة	٧٢

٩	(الْحَمْدُ لِلّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ)	١	الأنعام	١٩٣
١٠	(هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن طِينٍ ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ ثُمَّ أَنتُمْ تَمْتَرُونَ)	٢	الأنعام	٣٥
١١	(وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ)	٤	الأعراف	٦٩
١٢	(وَمَا كَانَ صَلاَتُهُمْ عِندَ الْبَيْتِ إِلاَّ مُكَاء وَتَصْدِيَةً فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ)	٣٥	الأنفال	١٦٥
١٣	(وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللّهُ يَعْلَمُهُمْ)	٦٠	"	١٥٢
١٤	(وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلاَمَ اللّهِ)	٦	التوبة	٧٧
١٥	(إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا)	٦٠	"	٧٧
١٦	(وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لاَ أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّواْ وَّأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلاَّ يَجِدُواْ مَا يُنفِقُونَ)	٩٢	"	١٩٢

١٧	(أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُواْ بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ)	٣٨	يونس	٦٦
١٨	(أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءتْكُم مَّوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاء لِّمَا فِي الصُّدُورِ)	٥٧	"	١٦٥
١٩	(وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُواْ الصَّيْحَةُ فَأَصْبَحُواْ فِي دِيَارِهِمْ جَاثِمِينَ)	٦٧	هود	١٦٥
٢٠	(فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ)	١٠٣	"	٨٦
٢١	(قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُواْ بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ)	١٣	يوسف	٤٧
٢٢	(وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ)	٣٠	"	١٦٤
٢٣	(ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّن بَعْدِ مَا رَأَوُاْ الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ)	٣٥	"	٤٧
٢٤	(وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ)	٤	الحجر	١٧١
٢٥	(وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّن بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ)	٧٨	النحل	٩٣

٢٦	(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ)	٩٨	النحل	٧٠
٢٧	(وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِنَ الْقُرُونِ مِن بَعْدِ نُوحٍ وَكَفَى بِرَبِّكَ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا بَصِيرًا)	١٧	الإسراء	١٥٢
٢٨	(وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً)	٣٦	"	١٩٣
٢٩	(أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِيمِ كَانُوا مِنْ آيَاتِنَا عَجَبًا)	٩	الكهف	٦٧
٣٠	(وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ لَوِ اطَّلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتَ مِنْهُمْ فِرَارًا وَلَمُلِئْتَ مِنْهُمْ رُعْبًا)	١٨	"	١٨٦
٣١	(وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)	٣٤	"	١٨٢
٣٢	(وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا)	٥٣	"	١٨٦
٣٣	(خَالِدِينَ فِيهَا لَا يَبْغُونَ عَنْهَا حِوَلًا)	١٠٨	"	١٨٦
٣٤	(قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا)	٤٧	إبراهيم	٣٣

٣٥	(لَا تَرَى فِيهَا عِوَجًا وَلَا أَمْتًا)	١٠٧	طه	٣٣
٣٦	(وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ)	٢٦	الأنبياء	٩٠
٣٧	(لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنتُمْ تُوعَدُونَ)	١٠٣	"	١٧٥
٣٨	(فَأَخَذَتْهُمُ الصَّيْحَةُ بِالْحَقِّ فَجَعَلْنَاهُمْ غُثَاء فَبُعْدًا لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ)	٤١	المؤمنون	١٦٥
٣٩	(وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ)	٦	النمل	١٤٥
٤٠	(وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ)	٢٠	"	٦٨
٤١	(وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلًا يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ)	١٠	سبأ	١٠٠
٤٢	(يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ)	٦	الزمر	٩٣
٤٣	(وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي صَدَقَنَا وَعْدَهُ وَأَوْرَثَنَا الْأَرْضَ نَتَبَوَّأُ مِنَ الْجَنَّةِ حَيْثُ نَشَاء فَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ)	٧٤	"	٨٥

٤٤	(وَجَعَلَ فِيهَا رَوَاسِيَ مِن فَوْقِهَا وَبَارَكَ فِيهَا وَقَدَّرَ فِيهَا أَقْوَاتَهَا فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاء لِّلسَّائِلِينَ)	١٠	فصلت	١٧١
٤٥	(وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَإِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ)	٣٩	الزخرف	٤٧
٤٦	(أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِّنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ)	٥٢	"	٦٧
٤٧	(فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ)	٤	الدخان	١٧٠
٤٨	(طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ فَإِذَا عَزَمَ الْأَمْرُ فَلَوْ صَدَقُوا اللَّهَلَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ)	٢١	محمد	٣٥
٤٩	(قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ)	١٤	الحجرات	١٦٤
٥٠	(أَمْ يَقُولُونَ شَاعِرٌ نَّتَرَبَّصُ بِهِ رَيْبَالْمَنُونِ)	٣٠	الطور	٦٧
٥١	(فَبِأَيِّآلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ)	٣٨	الرحمن	
٥٢	(لَآكِلُونَ مِن شَجَرٍ مِّن زَقُّومٍ)	٥٢	الواقعة	٦٩
٥٣	(قَدْ كَانَتْ لَكُمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ فِي إِبْرَاهِيمَ وَالَّذِينَ مَعَهُ)	٤	الممتحنة	١٦٥
٥٤	(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ)	٦	"	١٦٥

٥٥	(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ)	١٠	"	١٥
٥٦	(وَجُمِعَ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ)	٩	القيامة	١٦٥
٥٧	(قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ)	٤-٥	البروج	١٩٥
٥٨	(وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ)	١	المطففين	٣٣

فهرس الأحاديث النبوية

الرقم	الحديث	الصفحة
١	يا رسول الله لا تطاول يصبك سهامهم	٥٨
٢	رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة	٧٣
٣	أيهم يكتبها أوّل	٧٣
٤	أو أن جبريل عليه السلام	٧٤
٥	خير نساء ركبن الإبل صالح نساء قريش أحناه على ولد في صغره وأرعاه على زوج في ذات يده	١٦٧
٦	فصلّى خلفه رجال قياماً	١٧٢
٧	صلّوا كما رأيتموني أُصلي	١٧٧
٨	لا تغرنّك هذه التي أعجبها حسنها حب رسول الله صلى الله عليه وسلم إيّاها	١٩١
٩	من خرج إلى المسجد ليصلّي الضحى لا يخرجه إلا إيّاه	٢٠٠

فهرس الأعلام

الرقم	العلم	ترجمته	الصفحة
١	ابن بابشاذ	أبو الحسن طاهر بن أحمد	٢٩
٢	ابن جنّي	ابن جني أبو الفتح الموصلي	٢٨، ٣٣، ٧٩، ٨٠، ٨٧، ١٠٥، ١٠٨، ١٠٩، ١٥٠، ١٥١
٣	ابن الحاجب	عثمان بن عمر بن أبي بكر	١٤١
٤	ابن خروف	علي بن محمد بن علي	١٢
٤	ابن دريد	أبو بكر محمد بن الحسن	١٢٠
٥	ابن رشيق	الحسن بن رشيق القيرواني	٨٩
٦	ابن الرماك	أبو القاسم عبد الرحمن بن محمد	١٣، ١٩٣
٧	ابن السراج	محمد بن السري أبو بكر النحوي	٤٥، ٦٣، ٧٩، ١٠٩
٨	ابن السيد	محمد بن أبان بن سيد بن أبان اللحمي	١٥
٩	ابن سيده	علي بن أحمد بن سيده	١٣
١٠	ابن الشجري	أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد	٢٩
١١	ابن الصائغ	علي بن محمد بن علي بن يوسف	١٣
١٢	ابن عصفور	علي بن مؤمن بن محمد بن علي	١١٦
١٣	ابن مالك	عبد الله بن مالك الطائي الجياني	٦٦، ٨٧
١٤	ابن هشام	عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام	٣٥، ٦٣، ٨٢، ١٥١، ١٧٧، ١٧٩، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٩
١٥	ابن يعيش	يعيش بن علي بن يعيش	١١٨، ١٢٤، ١٢٧،/ ١٣٦،

			١٤١، ١٦٦
١٦	أبو حيان	محمد بن يوسف بن علي	٥٧، ١٣٩
١٧	أبي علي النحوي	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار	١٠٤
١٨	الأخفش	أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٥٦، ٨١، ١٨٣، ١٥١، ١٥٩، ١٧٢
١٩	الأشموني	علي بن محمد بن عيسى أبو الحسن	٤٦، ٥١، ١٣٦
٢٠	الأصفهاني	محمد بن محمود بن محمد بن عبد الكافي	١٥٤
٢١	البطليوسي	أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم	١٣
٢٢	ثعلب	أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار	٢٣، ٢٨
٢٣	الخضري	محمد بن مصطفى بن حسن الدمياطي	٩
٢٤	الخليل بن أحمد	أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمر بن تميم الفراهيدي	١٩، ٢٥، ٦٣، ٨٦، ٨٧، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٦، ١٣٨، ١٥١، ١٧٤
٢٥	الرازي	أبو بكر محمد بن زكريا	١٤
٢٦	الرضي	محمد بن الحسين بن موسى بن محمد	٤٢، ١٣٧، ١٣٨، ١٤٦
٢٧	الرماني	علي بن عيسى بن علي بن عبد الله	٢٨، ١٠٥
٢٨	الرؤاسي	محمد بن الحسين بن أبي سارة	٢٣، ٢٤
٢٩	الزبيدي	محمد بن محمد بن عبد الرزاق	٢٣
٣٠	الزجاجي	أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي	١٤، ٤١، ٤٥، ١٠٥، ١٠٧، ١١٧، ١٣١، ١٤٨، ١٥٩،

			١٦١، ١٩٠، ٢٠٠
٣١	الزمخشري	محمود بن عمر بن محمد	٢٨، ٨٩، ١٨٧
٣٢	السهيلي	عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن	كل الصفحات تقريباً
٣٣	سيبويه	عمرو بن عثمان بن قنبر	١٢، ٣٠، ٢٥، ٤١، ٤٢، ٤٥، ٥٤، ٥٨، ٦١، ٦٣، ٦٦، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٧٧، ٨١، ٨٧، ٩٩، ١٠٠، ١٠٦، ١٠٧، ١٠٩، ١٤٠، ١٤٨، ١٥١، ١٥٤، ١٥٦، ١٥٩، ١٦٣، ١٧٢، ١٧٤، ١٩٠، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧
٣٤	السيرافي	الحسن بن عبد الله بن المرزبان	٢٨، ١٠٥، ١٥١
٣٥	السيوطي	عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد بن أبي بكر	٩، ٨٦، ٨٧، ١٠٩، ١١٤، ١١٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٦٢، ١٨٤، ١٩٠
٣٦	شوقي	أحمد شوقي ضيف	١٥٠، ١٦٢
٣٧	الصبّان	محمد بن علي	١٦٩
٣٨	الطبري	محمد بن يزيد	٢٢
٣٩	العكبري	عبد الله بن الحسين بن عبد الله	٢٩
٤٠	الفارسي	الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن سليمان	٢٨، ٤١، ٤٢، ٦١، ٧٩، ١٦٧، ١٧٧
٤١	الفاكهي	عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي	١٣١
٤٢	الفرّاء	أبو زكريا يحيى بن زياد	٢٣، ٣٩، ٥٤، ٦٩، ١٣٣، ١٤٩
٤٣	الفيروز أبادي	مجد الدين أبو الطاهر عمر بن	٢٣

		يعقوب	
٤٤	القفطي	علي بن يوسف بن إبراهيم	٩
٤٥	المبرّد	محمد بن يزيد بن عبد الأكبر	٢٨، ٦٣، ٦٦، ٧٨، ٨٩، ١٣٣، ١٣٦، ١٤١، ١٥٧، ١٧٢، ١٩٠
٤٦	المرادي	الحسن بن قاسم بن عبد الله	٦٩

فهرس الأبيات الشعرية

الرقم	البيت	القائل	الصفحة
١	فإن أكُن مظلوماً فعبدٌ ظلمتهُ وإن تك غضباناً فمثلك يعتب	النابغة الذبياني	١٢٢
٢	ببطن المكتين على رجائي حديثك أن أرى منه خروجا	ورقة بن نوفل	١٨٦
٣	ألا أيّهذا الزاجري احضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	طرفة بن العبد	٥٨
٤	وبالجسم منّي بيّناً لو علمته شحوبٌ وإن تستشهدي العين تشهد	مجهول القائل	١٧٠
٥	فالفيته يوماً يبير عدوّه ومجر عطاء يستحق المعابرا	النابغة الذبياني	١٨٨
٦	عليها فتىً لم تحمل الأرض مثله أبرّ بميثاقٍ وأوفى وأصبرا	امرؤ القيس	١٨٢
٧	فأقبلت زحفاً على الركبتين فثوبٌ نسيت وثوبٌ أجر	امرؤ القيس	١٩٧
٨	طلب الأرزاق بالكتائب إذ هوت بشبيبٍ غائلة النفوس غدور	الأخطل	١٢٢
٩	سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أحقى ضوؤه كل شارق	مجهول القائل	٣٦
١٠	فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب لعلّك تهديك القرون الأوائل	لبيد بن أبي ربيعة	٢٠٠
١١	فأرسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدّخال	لبيد	١٦٩

١٢	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها	عامر بن جوين الطائي	١٦٨
١٣	تنورتها من أذرعات وأهلها بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي	امرؤ القيس	١٣٠
١٤	ويوم دخلت الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلاتُ إنك مرجلي	امرؤ القيس	١٢١
١٥	يا صاح هل حُمَّ عيشٌ باقياً فترى لنفسك العُذر في إبعادها الأملا	مجهول القائل	١٧١
١٦	لا يركنن أحدٌ إلى الإحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام	قطري بن الفجاءة	١٧١
١٧	لعمري لجرفٍ بين قُفٍّ ورملة ببرث علت أنهاره كل محرم	ذي الرمة	١٢١
١٨	ما حُمّ من موت حمى واقيا ولا ترى من أحدٍ باقيا	مجهول القائل	١٧١

المصادر والمراجع

١-القرآن الكريم.

٢- الإبهاج في شرح المنهاج على منهاج الوصول إلى علم الأصول، للقاضي البيضاوي، تأليف شيخ الإسلام عبد الكافي السبكي، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، منشورات مكتبة الطلبات الأزهرية، القاهرة.

٣- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، د. أحمد مكي الأنصاري، طبعة المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، توزيع دار المعارف، القاهرة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.

٤- أبو علي الفارسي وأثره في القراءات والنحو، تأليف د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الطبعة الثانية، جدة- المملكة العربية السعودية.

٥- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، د. محمد إبراهيم البنّا، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، جدة.

٦- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، للسيوطي، دار الندوة، بيروت- لبنان، د. ت.

٧- أثر القراءات السبع في تطور التفكير اللغوي، د. عبد الكريم بن محمد الحسن بكار، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩٠م.

٨- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ط٢، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٩- اختيارات أبي حيان النحوية في البحر المحيط، د. بدر الدين بن ناصر البدر، مكتبة الرشيد بالرياض، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

١٠- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبي حيان الأندلسي، د. مصطفى أحمد النحاس، الطبعة الأولى، مطبعة المدني، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١١-إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. شعبان محمد إسماعيل، دار الكتب، المؤسسة السعودية، مصر، مطبعة المدني، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

١٢- أسرار العربية، الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، ط١، مطبعة ليدن، ١٣٠٣هـ- ١٩٨٦م.
١٣- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، ط١، شركة الطباعة السعودية، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
١٤- الأشباه والنظائر في النحو، السيوطي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.
١٥- إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق حمزة عبد الله، ١٩٧٩م.
١٦- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ١٩٧٣م.
١٧- الأصول، د. تمام حسان، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢م.
١٨- الأصول في النحو، ابن السراج، تحقيق عبد السلام الفتلي، طبعة ١٣٩٣هـ.
١٩- أصول النحو العربي بين ابن مضاء والنحويين في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط٤، ١٩٨٩م.
٢٠- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد محمد قاسم، طبع عام ١٣٩٦هـ- ١٩٥٠م.
٢١- أمالي السهيلي، أبو عبد الرحمن بن عبد الله، تحقيق د. محمد إبراهيم البنّا، مطبعة السعادة.
٢٢- إنباه الرواة على إنباه النحاة، جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م.
٢٣- الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، دار إحياء التراث العربي، د. ت، د. ط.

٢٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان، ط٥، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.
٢٥- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، تحقيق مازن المبارك، بيروت، ط٢، دار النفائس، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٢٦- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
٢٧- بغية المتلمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، أحمد بن يحيى بن عميرة، بغداد، مكتبة المثنى، ١٨٨٤م.
٢٨- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، بيروت، دار المعرفة، الطبعة الأولى.
٢٩- البيان والتبيين، الجاحظ، تحقيق حسن الندوبي، الطبعة الثانية، ١٩٣٢م.
٣٠- بين النحو والمنطق وعلوم الشريعة، د. عبد الكريم محمد الأسعد، دار العلوم للطباعة والنشر، ط١، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.
٣١- تاريخ الطبري، الطبري، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
٣٢- تاريخ النحو وأصوله، د. عبد الحميد السيد، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٧٦م.
٣٣- التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف د. عبد الفتاح الحمور، د. ت، د. ط.
٣٤- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، الرياض، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٣٥- تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين بن محمد الذهبي، لبنان، دار الكتب، ١٩٥٨م.
٣٦- تراجم الأعلام، الزركلي، دار العلم للملايين، الطبعة العاشرة، ١٩٩٢م.

٣٧- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لأبي عبد الله جمال الدين بن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، وزارة الثقافة، القاهرة، ١٣٨٧هـ- ١٩٦٧م.
٣٨- التطور النحوي، براجشستراسر، ترجمة رمضان عبد التواب، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٩- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٤٠- تهذيب الأسماء واللغات، النووي، د. ط، د. ت.
٤١- تهذيب التوضيح، أحمد المراغي ومحمد سالم علي، الطبعة الثالثة، مصر، المكتبة التجارية الكبرى، بدون تاريخ.
٤٢- التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل، محمد عبد العزيز النجار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت.
٤٣- تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً، شوقي ضيف، د. ت، د. ط.
٤٤- الجمل في النحو، الزجاجي، تحقيق د. علي توفيق، طبعة دار الأمل، الأردن، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٤٥- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط١، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م.
٤٦-حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، د. ت، د. ط.
٤٧- حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى، يس زين الدين الشافعي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٠هـ- ١٩٧١م.
٤٨- الحياة الأدبية في البصرة، د. أحمد كمال زكي، الطبعة الأولى، د. ت.
٤٩- خزانة الأدب، البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ- ١٩٨٦م.

٥٠- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، دار الهدى للطباعة.
٥١- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، د. ط، د. ت.
٥٢-الدراسات النحوية واللغوية ومنهجها التعليمي في البصرة إلى القرن الثالث الهجري، جاسم السعدي، تحقيق إبراهيم السامرائي، ١٣٩٣هـ- ١٩٧٣م، مطبعة النعمان.
٥٣- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمد رضوان الداية، وفائز الداية، مكتبة سعد الدين، دمشق، الطبعة الثانية، ١٩٨٧م.
٥٤- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب، إبراهيم بن علي، الطبعة الأولى، مصر، ١٣٥١هـ.
٥٥- ديوان امرئ القيس، طبعة دار الجيل، بيروت، بتحقيق الفاخوري، د. ت.
٥٦- ديوان شعر ذي الرمة، طبعة دار الجيل، د. ت، د. ط.
٥٧- ديوان طرفة بن العبد البكري، الناشر شالوت، دار النشر مطابع برطرند، ترجمه إلى اللغة العربية بقلم: ماكس سلفون.
٥٨-ديوان لبيد بن أبي ربيعة، جمع وتحقيق إحسان عباس، الكويت، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.
٥٩- ديوان النابغة الذبياني، صنعه ابن السكيت، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر.
٦٠- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي حنين، ط٢، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨٢م.
٦١- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٧٤م.
٦٢- الروض الأنف، ابن هشام، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، مكتبة المعلم بجدة، طبعة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.
٦٣- السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن مجاهد، تحقيق د. شوقي ضيف، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٤م.

٦٤- سيبويه إمام النحاة، علي النجدي ناصف، د. ط، د. ت.
٦٥- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث.
٦٦- شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور، تحقيق د. صاحب أبو جناح، العراق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٦٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام، تقديم د. أميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م.
٦٨- شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ، تحقيق عدنان عبد الرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
٦٩- شرح كافية ابن الحاجب، شرح الرضي، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
٧٠- شرح المفصل، الزمخشري، تأليف ابن يعيش، تقديم د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
٧١- طبقات النحويين واللغويين، الزبيدي، تحقيق علي محمد عمر، القاهرة، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م، وطبعة دار المعارف، مصر، ١٩٨٤م، تحقيق محمد أبو الفضل.
٧٢- العقد الفريد، لابن عبد ربه، تحقيق أحمد أمين، طبعة التأليف والترجمة والنشر.
٧٣- علم أصول الفقه، عبد الوهاب خلاف، بيروت، ١٩٧٨م، دار العلم، الطبعة الثانية عشرة.
٧٤- علل النحو، ابن الوراق، تحقيق محمود جاسم الدرويش، الطبعة الأولى، ١٩٨٩م.

٧٥- العمدة في صناعة الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، الطبعة الخامسة، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت- لبنان، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
٧٦- في أصول النحو، للأفغاني، دار الفكر، ١٩٦٣م.
٧٧- القواعد النحوية مادتها وطريقتها، عبد الحميد حسن، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٢م.
٧٨- الكامل في اللغة، المبرد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، ط١، دار الكتب المصرية، ١٩٥٣م.
٧٩- اللباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، دار الكتب العلمية، بيروت، د. ت، د. ط.
٨٠- اللغة والنحو بين القديم والحديث، د. عباس حسن، ط دار المعارف بمصر، ١٩٧١م.
٨١- لمع الأدلة في أصول النحو، الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، ١٣٩١هـ- ١٩٧١م.
٨٢- اللهجات العربية في التراث، القسم الثاني، النظام النحوي تأليف د. أحمد علم الدين الجندي، دار الكتاب العربي، طبعة ١٩٨٣م.
٨٣- لسان العرب، ابن منظور، د. ط، د. ت.
٨٤- ما لا ينصرف وموانع الصرف بين جمهور النحويين، عبد العظيم فتحي خليل، دار جوامع الكلم، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
٨٥- متن البخاري بحاشية السندي، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة بن برذيه البخاري الجعفي، بيروت، دار الفكر، د. ت.
٨٦- مجالس العلماء، الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، الكويت، ١٩٦٢م.
٨٧- مجمع الأمثال، الميداني، دار المعارف، مصر، د. ت، د. ط.
٨٨- المحصول في علم أصول الفقه، الفخر الرازي، تحقيق د. جابر فياض العلوني، الطبعة الأولى، د. ت.

٨٩- مختار الصحاح، الرازي، ترتيب محمود خاطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، د. ط، د. ت.
٩٠- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف، ١٩٦٨م، القاهرة، ١٩٥١م، مطبعة الشبكش، الطبعة الأولى.
٩١- مدرسة الكوفة النحوية، د. مهدي المخزومي، مطبعة مصطفى محمد، ١٣٧٧هـ- ١٩٥٨م.
٩٢- المذكر والمؤنث، المبرد، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٧٠م.
٩٣- مراصد الإصلاح على أسماء الأمكنة والبقاع، البغدادي، تحقيق علي محمد البجاوي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة الأولى، ١٣٧٣هـ- ١٩٥٤م.
٩٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، طبع عيسى الحلبي، د. ت.
٩٥- المزهر، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وآخرين، طبعة دار إحياء الكتب العلمية بمصر، د. ت.
٩٦- المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تحقيق ودراسة د. محمد الشاطر، أحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر، ط١، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.
٩٧- المساعد على تسهيل الفوائد، ابن عقيل، على كتاب التسهيل، لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
٩٨- المطرب من أشعار أهل المغرب، لابن دحية، تحقيق الأستاذ مصطفى عوض الكريم، طبعة مصر، ١٩٥٤م.
٩٩- معاني القرآن، للفراء، تحقيق أحمد يوسف ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية، ١٩٨٠م.

١٠٠- معجم الأدباء وإرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تأليف ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار العرب الإسلامي، ١٩٩٣م.
١٠١- معجم البلدان، الحموي، مطبعة دار صادر، بيروت، ١٣٩٧هـ.
١٠٢- معجم مصطلحات النحو العربي، جورج متري وآخر، مكتبة لبنان، د. ت.
١٠٣- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، ١٤١٤هـ- ١٩٧٢م.
١٠٤- المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى، أحمد حسن الزيات، حامد عبد القادر، محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الدعوة، ١٣٩٢هـ- ١٩٧٢م.
١٠٥- المعلقات السبع، الزوزني، دار الفكر، الرياض.
١٠٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام، تحقيق د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله، راجعه سعيد الأفغاني، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٠٧- المفردات في غريب القرآن، الراغب الأصفهاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع.
١٠٨- المقتضب، للمبرد، تحقيق حسن أحمد، مراجعة د. إميل يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
١٠٩- مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول، د. أحمد إبراهيم الشريف، طبعة دار الفكر، د. ت.
١١٠- مناهج البحث في اللغة، تأليف د. تمام حسان، د. ت.
١١١- مناهج البحث في اللغة، تأليف عبد العزيز علي سفر، الطبعة الأولى، جامعة الكويت، ٢٠٠٠م.
١١٢- الموسوعة العربية الميسّرة، الطبعة الثانية، دار الجيل، الجمعية المصرية، ٢٠٠١م.
١١٣- نتائج الفكر في النحو، السهيلي، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، الطبعة الثانية، دار الاعتصام، ١٩٨٤م.

١١٤- النحو العربي، مازن المبارك، الطبعة الأولى، المكتبة الحديثة، ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م.
١١٥- نحو عربية ميسّرة، تأليف أنيس فريحة، د. ت، الفيصلية، مكة المكرمة، د. ت.
١١٦- النحو المصفّى، محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
١١٧- النحو الوافي، عباس حسن، الطبعة الثالثة عشر، دار المعارف، د. ت، د. ط.
١١٨- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، الطبعة الثانية، دار المعارف، د. ت.
١١٩- همع الهوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مطبعة دار المعارف، بيروت، د. ت.
١٢٠- وفيات الأعيان وأنباه أبناء الزمان، ابن خلكان، تحقيق محمد محيى الدين، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، د. ت.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
• الآية	أ
• الإهداء	ب
• الشكر والتقدير	ج
• الملخص بالعربية	د
• Abstract	هـ
• المقدمة	١
تمهيد: تعريف بالإمام السُهيلي	
تعريف الإمام السهيلي من حيث نسبه وحياته العلمية	
الفصل الأول: الأصول النحوية عند السهيلي	
المبحث الأول: السماع والقياس	
المبحث الثاني: العلّة واستصحاب الحال	
المبحث الثالث: العامل النحوي	
الفصل الثاني: موقف السهيلي من المدارس النحوية	
المبحث الأول: القضايا الخاصة بالأسماء	
المبحث الثاني: القضايا الخاصة بالأفعال	
المبحث الثالث: القضايا الخاصة بالحروف	
الفصل الثالث: اختيارات السُهيلي وما انفرد به	
المبحث الأول: الأسماء	
المبحث الثاني: الأفعال	
المبحث الثالث: متفرقات	
• **الممنوع من الصرف**	
• **التوابع**	

- الخاتمة	
الفهارس الفنية:	
▪ فهرس الآيات القرآنية	
▪ فهرس الأعلام	
▪ فهرس الأبيات الشعرية	
▪ فهرس المصادر والمراجع	
▪ فهرس الموضوعات	